الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش لـ «الشعب»:

عرض الوثيقة الدستورية للاستفتاء يعيد السّلطة التأسيسية للشّعب

ص02

الفريق السعيد شنقريحة:

الجزائر تعرف كيف ترفع التحديات وتخرج أكثر قوة ومناعة

ص03

ISSN 1111-0449 الأربعاء 11 ربيع الأول 1442 هـ الموافق لـ 28 أكتوبر 2020م العدد: 18391 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1

في بيان لرئاسة الجمهورية

الحالة الصحية للرئيس تبون «لا تستدعي أي قلق»

ص03

في ختام حملة الاستفتاء

«إنزال سياسي» من أجل «نعم» للدستور

- الوزير الأول: التصويت بـ«نعم» قطيعة مع عهد العصابة
- زغماتي: الطابع الاجتماعي للدولة مكسب لا رجعة عنه
- بلحيمر يدعو إلى أداء واجب المواطنة بالمشاركة في الاستفتاء
- وزير المجاهدين: الجزائر مقبلة على «عهد واعد»

تختتم منتصف هذه الليلة الحملة الانتخابية، الخاصة بالاستفتاء الشعبي حول مشروع تعديل الدستور، المقرر مطلع هذا الأسبوع وتحديدا أول نوفمبر، على أن تعقبها فترة الصمت الانتخابي التي تدوم في 3 أيام كاملة بدءا من نهار الغد.
وتميّز اليوم الـ21 من الحملة الانتخابية، بتنشيط عدد كبير من التجمعات الشعبية، من قبل الطاقم الحكومي بدرجة أولى، والطبقة السياسية والحركة الجمعوية، التي لعبت آخر أوراق إقناع الهيئة الناخبة، لترسيم مشروع تعديل أسمى المواثيق، تكريسا للقطيعة مع المرحلة السابقة.

ص03-04-05-06

الشعب تهنئ وتحتجب

بمناسبة حلول المولد النبوي لعام 1442 هـ، الشعب تهنئ الجزائريين وعموم المسلمين وتعلم قراءها الكرام أنها ستحتجب عن الصدور غدا الخميس

تصفيات كأس إفريقيا للأمم 2021

طاقم تحكيم سوداني لمقابلة زيمبابوي - الجزائر

ص12

مساهمة من شمس الدين شيتور

مرافعة لجزائر جديدة تساير العالم

الجزائر في مفترق طرق، أين وجدت نفسها وجها لوجه مع تحديات متعددة لاسيّما على الأصعدة، الاقتصادي، المالي والصحي، الوضع الراهن يتميّز بوجود حكومة مشكّلة من جامعيين ورثوا وضعية صعبة للغاية واستفتاء الفاتح نوفمبر على تعديلات دستورية ستقطع مع الماضي، مما يعني إعطاء صلاحيات أكبر لهيئات ومؤسسات الرقابة التي سيكون عليها لعب دور أكثر أهمية.

ص08-09

الوضع الوبائي

الإصابات الجديدة: 287
حالات الشفاء: 171
الوفيات: 9
إجمالي الإصابات: 56706
المتماثلون للشفاء: 39444

رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش لـ «الشعب»:

عرض الوثيقة الدستورية للاستفتاء يعيد السّلطة التأسيسية للشّعب

يؤكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، في هذا الحوار الذي خص به «الشعب»، أن تمرير تعديل الدستور عبر الاستفتاء الشعبي، يحمل أكثر من دلالة، ويشدد على أن النظام شبه-الرئاسي المقترح سينهي الغموض الذي لازم نظام الحكم في البلاد، وأفاد بأن المحكمة الدستورية المزمع استحداثها ستكون الحكم والضامن لسمو الدستور.

أجرى الحوار: حمزة محصول
تصوير: عباس تيليوة

■ «الشعب»: ما هو المغزى من تمرير مشروع تّعديل الدّستور عبر الاستفتاء الشّعبي ؟

■■ **كمال فنيش:** إنّ تمرير تعديل الدّستور عبر الاستفتاء الشّعبي، وقبل ذلك طرح المسودة الأوّلية للإثراء والمناقشة وعرضها على كافة أطياف المجتمع ومؤسسات الدّولة، يحمل أكثر من مغزى ودلالة، ولعلّ أعمق دلالته، هو إعادة السّلطة التأسيسية للشّعب، والتأكيد على تمسّك الأمة والدّولة بالعودة إلى الدّستور، الذي تنص المادة السّابعة منه على أنّ الشّعب مصدر كلّ سلطة وأنّ السّيادة الوطنية ملك للشّعب وحده وكذا المادة الثّامنة التي تنصّ على أنّ السّلطة التّأسيسية ملك للّشعب، يمارسها بواسطة المؤسسات الدّستورية، وكذا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه، كما تمكّن ذات المادة رئيس الجمهورية من الالتجاء إلى الشّعب مباشرة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإنّ المادة 208، من الدّستور تمنح رئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدّستوري، وبعد أن يصوت عليه المجلس الشّعبي الوطني ومجلس الأمة، يُعرض التّعديل على استفتاء الشّعب خلال الخمسين يوما الموالية لإقراره.

وعليه يمكن القول أن المرور عبر الاستفتاء، يحمل رسائل قوية، عن الرّغبة في إعادة السّلطة والكلمة للشّعب، وعن الإرادة السّياسية التي تتقاطع والإرادة الشّعبية في احترام الدّستور والتمسك بالمسار الدّستوري.

■ هل ينهي النّظام شبه-الرئاسي المقترح في التّعديل الدّستوري حالة الغموض التي كانت سائدة في تحديد طبيعة نظام الحكم في الجزائر؟

■■ فعلا، فإنّ الدّستور الجزائري غالبا ما تعرّض للانتقاد لقصوره في تحديد طبيعة نظام الحكم في الجزائر بدّقة، ويمكن القول بأنّ المشروع المطروح للاستفتاء، قد سعى لتدارك هذا القصور من خلال اقتراحه تبني أركان النّظام شبه الرّئاسي- الهجين، الذي يستوحي من كلا النظامين الكلاسيكيين الرّئاسي والبرلماني أحسن ممارساتهما، ليشّكل نظاما متوازنا يضمن فصلا مرنا بين السّلطات الثلاث: التّنفيذية- التّشريعية والبرلمانية، مع إبقائها دائما مستعدة للتّعاون فيما بينها.

كما يؤسس ذات النّظام لاحترام أكبر لمبادئ الدّيمقراطية والإرادة الشّعبية، فالوثيقة المطروحة للاستفتاء، تحدد بدقة كيفيات قيادة الحكومة، اذ يقودها وزير أول في حال ما إذا اسفرت الانتخابات التّشريعية عن أغلبية رئاسية، ويقدّم مخطط الحكومة إلى المجلس الشّعبي الوطني للموافقة عليه، في حين يقودها رئيس حكومة يعين من الأغلبية البرلمانية في حال ما اذا أسفرت الانتخابات التّشريعية عن أغلبية برلمانية مغايرة للأغلبية الرّئاسية، حيث يكلّف رئيس الحكومة بتشكيل حكومته وإعداد برنامج الأغلبية البرلمانية، الذي يعرضه على مجلس الوزراء ثم يقدّمه للبرلمان للموافقة عليه.

هذا النظام المقترح يحدد بدقة أكبر صلاحيات رأسي الجهاز التّنفيذي ويُرسّخ بشكل أكبر للممارسة الدّيمقراطية في البلاد، كما يرسم أيضا حدود العلاقة بين السّلطات الثلاث اذ يفصل بينها فصلا مرنا ومتوازنا يسمح لها بضمان التنسيق والتعاون فيما بينها.

■ يرى الكثير من الدارسين أن النّظام شبه الرئاسي، يعاني بعض النّقائص، من بينها أنه قد لا يضمن التوازن بين السلطات الثلاث، فهل قامت الجزائر بتطويره بالشكل الذي يتجاوز هذه الانتقادات؟

■■ شكرا لكم على السّؤال، إنّ المشروع المطروح على الشّعب للاستفتاء، قد حاول أن يتجنب كلّ أشكال النّقص التي قد تُعاب على النظام الشّبه الرّئاسي لاسيّما فيما يتعلّق بنظام التّعايش، عندما يكون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من اغلبيتين مختلفتين وتتعارض أجندتيهما السّياسية، أو تغول السّلطة التّنفيذية بالنظر للصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، وذلك من خلال تعزيز استقلالية السّلطة القضائية من جهة واستحداث المحكمة الدّستورية من جهة أخرى، ومنحها صلاحية فض النّزاعات التي قد تنشأ بين السّلطات أو داخلها وحتى تفسير بعض الأحكام الدّستورية بعد إخطارها، وهو في رأيي ما قد يسمح بتجاوز ما يعاب على هذا النظام.

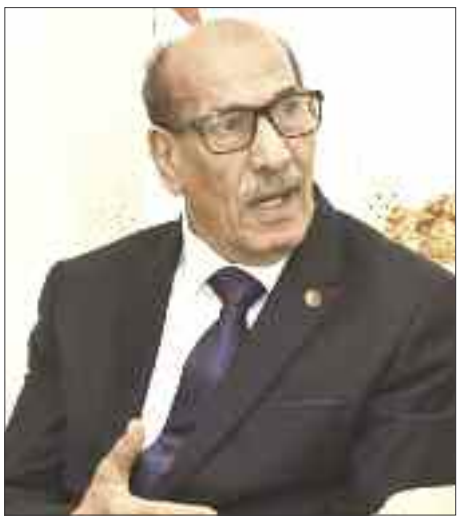

■ ما هي الإضافات التي يأتي بها مشروع التعديل الدّستوري في مجال الفصل بين السلطات؟

■■ إن الفصل الذي يرد في مقترح التعديل الدّستوري، إنّما هو فصل مرن بين السّلطات، تلعب فيه المحكمة الدّستورية دور الحكم وضامن الاستقرار Pacificateur بين السّلطات الثلاث، كما ستعمل على الحفاظ على التّوزان بين السّلطات والفصل المرن بينها، وهي الضامن لاحترام الدستور، إذ يُمكنُ إخطارها من طرف الجهات التي سبق وأن ذكرناها بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السلطات، أي أنّ من مهامها فض النّزاعات بين السّلطات الثلاث، بالشّكل الذي يقي البلاد من الأزمات السّياسية التي قد تحدث وقد تؤدي إلى شلل إحدى السلطات أو المؤسسات الدستورية أو تعطّل إحداها.

وفي ذات السّياق تندرج إمكانية إخطارها من قبل نفس الجهات المخولة دستوريا، لتفسير حكم أو عدّة أحكام دستورية لإبداء الرّأي وهو ما من شأنه المحافظة على استقرار البلاد وتجنيبها الكثير من الأزمات التي قد تنجر عن أيّ لُبس أو سوء تفسير، وبالتالي المُساهمة في ضمان عدم استيلاء أو اعتداء أي سلطة، عن قصد أو عن غير قصد، على صلاحيات الأخرى. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإنّ دولة القانون التي نتوخاها جميعا، تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها سموّ الدّستور وهو ما ستعمل على ضمانه المحكمة الدّستورية إذ أنّها المكلفة بضمان احترام الدّستور، وهي التي تضبط سير المؤسسات ونشاط السّلطات العمومية، وهي التي تفصل بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والأوامر والتّنظيمات.

إذ سيتم إخضاع الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية لمراقبة الدّستورية من طرف المحكمة الدّستورية، التي يمكن إخطارها بشأن دستورية الأوامر والتّنظيمات خلال شهر من تاريخ نشرها طبقا للمادة 190 من المشروع، وإذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية أمر أو تنظيم فإنّ هذا النّص يفقد أثره ابتداء من يوم صدور قرار المحكمة الدّستورية، وهو ما من شأنه درء أيّ غلبة للسلطة التّنفيذية على باقي السّلطات أو محاولة للانفراد بالحكم.

المحكمة الدّستورية ستعمل على ضمان سمو الدستور

أيضا فإنّ المحكمة الدّستورية تفصل في مطابقة النظام الدّاخلي لكلّ من غرفتي البرلمان للدّستور، وفي ذلك ضمان لئلا تستغل السّلطة التّشريعية مناسبة وضعها لنظامها الدّاخلي للاعتداء عن قصد أو عن غير قصد على صلاحيات باقي السّلطات، على أن يحتفظ البرلمان بسلطة الرّقابية على الحكومة.

أيضا، يعمل مشروع التعديل المطروح للاستفتاء على تعزيز استقلالية السّلطة القضائية، اذ لابد من الإشارة إلى مبدأين قد تمّت دسترتُهما ضمن المشروع المطروح للاستفتاء، بموجب المادة 163 التي تنصّ على أنّ «القضاء سلطة مستقلة « وأنّ «القاضي مستقل لا يخضع إلاّ للقانون».

ومن بين أبرز الضمانات الدّستورية لضمان هذه الاستقلالية مراجعة تشكيلة وصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء.

ولعّل مراجعة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء من خلال تكريس رئاسة رئيس الجمهورية له باعتباره القاضي الأوّل للبلاد مع إبعاد وزير العدل، باعتباره أحد أعضاء الجهاز التّنفيذي، من تشكيلته لهو أحد أبرز الدّلالات على سعي المؤسس الدّستوري لضمان القدر الأسمى من الفصل بين السّلطات وتكريس استقلالية القضاء.

كما أن 15 من أصل 22 عضو، هم قضاة منتخبون من قبل زملائهم، تُضاف إليهم ست شخصيات يتم اختيارها بحكم كفاءتهم من خارج سلك القضاء اثنين يختارهم رئيس الجمهورية واثنين يختارهم رئيس المجلس الشعبي الوطني من غير النوّاب، واثنين يختارهم رئيس المجلس الأمة من غير الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. إذن فالتشكيلة تعكس إلى حد كبير إرادة المشرع في تكريس فصل السّلطات ودولة القانون.

أخيرا فإنّ المجلس الأعلى للقضاء ومن خلال صلاحياته في ضوء مواد المشروع المطروح للاستفتاء، هو الذي يقرر طبقا للشروط التي يحددها القانون: تعيين القضاة ونقلهم ومسارهم الوظيفي، كما أن الفقرة الثانية من المادة 181 من المشروع، تنص على أن «يتم التعيين في الوظائف القضائية النوعية بموجب مرسوم رئاسي بعد رأي مطابق للمجلس الأعلى للقضاء»، سيُساهم، فعلا، في تعزيز استقلالية القضاء لأنّ ضمان استقلالية النظام القضائي يتطلب ضمان استقلالية كل قاضي، وجعل تسيير المسار المهني للقضاء من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء بتشكيلته المعدّلة من خلال مواد المشروع، والتي تُبقي السلطة التنفيذية بعيدة عن التدخل فيه، تتيح للقضاة العمل في إطار يضمن حقوقهم خاصة فيما يتعلق بتنظيم وتسيير حياتهم المهنية بما يعزز أداءهم وفي ذات الوقت يراقب انضباطهم بما يُرقي ذات الأداء ويرفع كفاءة وجودة عملهم وهو ما سيؤدي في الأخير إلى ترسيخ ثقة المواطن بالسلطة القضائية.

كما تمت دسترة مبدأ عدم نقل القاضي إلا ضمن شروط محددة دستوريا، كما لا يُعزل القاضي ولا يمكن إيقافه عن العمل أو إعفاؤه أو تسليط عقوبة تأديبية عليه، أثناء ممارسة مهامه أو بمناسبتها، إلا في الحالات وطبق الضمانات التي يحدّدها القانون بقرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء.

ومع كلّ هذه الضّمانات فإنّ القانون يحمي المتقاضي من أيّ تعسّف يصدر عن القاضي ويُعاقب كلّ من يمسّ باستقلالية القاضي أو يعرقل حسن سير العدالة وتنفيذ قراراتها.

النظام شبه-الرئاسي المقترح يرسخ للممارسة الدّيمقراطية

كما يمكن للقاضي أن يُخطر المجلس الأعلى للقضاء في حال تعرضه لأي مساس باستقلاليته.

■ أثناء الحراك وبعد تعذر إجراء الانتخابات الرّئاسية (04 جويلية 2019)، بعد انقضاء المهلة الدّستورية، ظهر غموض حول هذه الحالة الاستثنائية، ما تم استدراكه في مشروع التعديل، أي أن اجتهاد المجلس الدّستوري قد تمت دسترته؟

■■ بالفعل فإنّ الجزائر عرفت عشية انتخابات رئيس الجمهورية التي كانت مقررة يوم 04 جويلية 2019، وضعية غير محكومة بأي نص دستوري أو تشريعي صريح، اذ تم رفض ملفي المترشحين الذيّن تم تقديمهما بعد استقالة رئيس الجمهورية، وهو ما يعني تعذر اجراء الانتخابات في ظل عدم وجود مترشحين آخرين.

وعليه، فإن المجلس قد استند إلى الدّستور باعتباره فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحرّيّات الفرديّة والجماعيّة، ويحمي مبدأ حرّيّة اختيار الشّعب، ويضفي المشروعية على ممارسة السّلطات، ويكرّس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرّة ونزيهة» وإلى المواد 7،8، 102 (الفقرة 6)، 182 و193 منه، ولكون المهمة الأساسية لمن يتولى وظيفة رئيس الدولة هي تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية.

و اعتبر المجلس، أن إعادة تنظيم الانتخابات الرئاسية يتطلب توفير الظروف الملائمة لتنظيمها وإحاطتها بالشفافية والحياد، بهدف الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تساهم في تحقيق تطلّعات الشّعب صاحب السيادة، وخُلص اجتهاد المجلس الدستوري إلى القول بأنه يعود لرئيس الدولة استدعاء الهيئة الانتخابية من جديد واستكمال المسار الانتخابي إلى غاية انتخاب رئيس الجمهورية وتأديته لليمين الدستورية.

وعليه فقد تم تدارك تلك الوضعية في المشروع المطروح للاستفتاء إن من خلال استشراف حالة تعذر إجراء الانتخابات في خلال 90 يوم الأولى من تولي رئيس مجلس الأمة رئاسة الدّولة وإتاحة إمكانية تمديد هذا الأجل، أو من خلال استحداث السّلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

■ المحكمة الدّستورية التي ستستحدث بموجب التعديل الدستوري في حالة تزكيته من طرف الشعب، تضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، كيف ذلك؟

■■ كما سبقت لي الإشارة آنفا، فإنّ المحكمة الدّستورية هي الحكم وضامن الاستقرار في الحياة السّياسية، وهي تضبط سير المؤسسات من خلال آليتين بارزتين هما رقابة دستورية المعاهدات والقوانين والأوامر والتنظيمات، وكذا مطابقة النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان للدستور، وكذا من خلال تدخلها بشكل أساسي في النّقاش السّياسي، لفض النزاعات التي قد تنشأ بين السّلطات أو داخل ذات السلطة أو داخل مؤسسة من المؤسسات الدّستورية.

ولعلنا نتذكر جميعا حادثة شلل المجلس الشعبي الوطني نتيجة لخلاف سياسي قبل سنوات قليلة. إذن، فمن خلال الصلاحيات الممنوحة لهنا بموجب المادة 192 من المشروع، «يمكن اخطار المحكمة الدّستورية من طرف الجهات المحددة في المادة 193 (من مشروع التعديل) بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السّطات الدّستورية» وهي بذلك – أي المحكمة- ستحول دون تعطّل أي مؤسسة من المؤسسات الدّستورية.

■ ما هي أبرز الإضافات التي جاء بها مشروع التعديل الدّستوري في مجال الحقوق والحريات؟

■■ في الحقيقة، لقد جاءت مختلف التّعديلات المقترحة لتتماشى ومسعى ترقية وتعزيز الحقوق والحريات في بلادنا، ولنبدأ بأسمى الحقوق، وهو الحق في الحياة الذي تمت دسترته بموجب المادة 38 التي تنصّ على أنّ «الحق في الحياة لصيق بالإنسان، يحميه القانون ولا يمكن أن يُحرم منه أحد إلا في الحالات التي يحددها القانون»، وذلك نظرا لقدسيته.

إضافة أخرى نوعية هي ما جاء في المادة 27 من الوثيقة التي تحمي حقوق المواطن أمام الإدارة، من حيث كونها تنص على أن تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التّساوي في الحصول على الخدمات وبدون تمييز. بالإضافة إلى المكسب الجديد المتمثل في المادة 34، والتي تُلزم جميع السّلطات والهيئات العمومية بالأحكام الدّستورية ذات الصّلة بالحقوق الأساسية والحرّيات العامة وضماناتها. أبعد من ذلك وطبقا لنفس المادة فإنّه لا يمكن تقييد الحقوق والحريات والضمانات إلا بموجب قانون، ولأسباب مرتبطة بحفظ النّظام العام والأمن، وحماية الثوابت الوطنية، وكذا تلك الضرورية لحماية حقوق وحريات أخرى يكرّسها الدّستور. وفي كل الأحوال، لا يمكن أن تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات.

حتى أنّ ذات المادة قد دسترت الأمن القانوني، حيث تنص فقرتها الأخيرة على أنّه «تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدّولة عند وضع التّشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه، ووضوحه واستقراره». وهي مكتسبات نثمنها نظرا لأهميتها في حفظ حريات وحقوق المواطن.

الإضافة الجديدة، الأخرى هي تلك التي تندرج في إطار ما يسمى بالميز الإيجابي والتي جاءت لحماية المرأة (أمهاتنا وزوجاتنا وبناتنا وأخواتنا)، من كلّ أشكال العنف، حيث تشير المادة 40 من الوثيقة إلى أن «تحمي الدّولة المرأة من كلّ أشكال العنف، في كلّ الأماكن والظّروف، في الفضاء العمومي، وفي المجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التّكفل ومن مساعدة قضائية».

وفي إطار حماية الحقوق والحريات، وكذا مشاركة المواطن في الشّؤون العامة، جاءت المادة 77، الجديدة، لتمنح الحق لكل مواطن «في تقديم ملتمسات إلى الإدارة، بشكل فردي أو جماعي، لطرح انشغالات تتعلّق بالمصلحة العامة أو بتصرفات ماسة بحقوقه الأساسية» و«يتعيّن على الإدارة المعنية الرّد على الملتمسات في أجل معقول».

هذه الحقوق تُضاف إلى الحريات المكفولة لاسيّما ما تعلّق منها بقدسية حرية الرّأي، والضمانات الممنوحة للصّحافة، وغيرها من الحريات المرتبطة بحرية التعبير وحرية الاجتماع والتظاهر، وحتى حق انشاء الجمعيات بموجب التّصريح فقط.

كل هذه الحقوق والحريات، والمساعي الرّامية إلى حمايتها، تأتي لتتمم بعض النّقائص المسجلة، وترقيةً وتعزيزا لحقوق الانسان في الجزائر.

■ اجتازت الجزائر العام الماضي، مرحلة مفصلية في تاريخها بالسلمية وبالتمسك بالمسار الدستوري، ما هي الدّروس الواجب استخلاصها؟

■■ في الحقيقة فإنّ الحراك المبارك قد قدّم للعالم أجمع دروسا عدّة، في السّلوك الحضاري والتّعبير السّلمي عن الرّأي وفي الثقافة الدّستورية. فالشّعب الجزائري، كان واضحا منذ البداية عندما طالب بالاحتكام إلى المواد 08،07 و102 من الدّستور، واختار لنفسه احترام المسار الدّستور، حفاظا على استقرار مؤسساته، وهو ما يتسق ومسعى تعديل الدّستور عبر الاستفتاء.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
رئيس التحرير
مرزاق صيادي

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 1 023

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور- الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)

الإدارة والمالية (021) 60.70.40

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

في بيان لرئاسة الجمهورية

الحالة الصحية للرئيس تبون «لا تستدعي أي قلق»

دخل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى وحدة متخصصة للعلاج بالمستشفى المركزي للجيش بعين النعجة (الجزائر العاصمة)، حسب ما أفاد به أمس بيان لرئاسة الجمهورية، مؤكدا أن «حالته الصحية مستقرة ولا تستدعي أي قلق».

وجاء في البيان: «بناء على توصية أطبائه، دخل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى وحدة متخصصة للعلاج بالمستشفى المركزي للجيش بعين النعجة بالجزائر العاصمة».

مع الإشارة –يضيف المصدر– إلى أن «حالته الصحية مستقرة ولا تستدعي أي قلق، بل إن السيد رئيس الجمهورية يواصل نشاطاته اليومية من مقر علاجه».

الوزير الأول في لقاء مع فعاليات المجتمع المدني

التصويت بـ«نعم» للدستور الجديد قطيعة مع عهد العصابة

■ ضمانات لبناء دولة وطنية وآليات لتجفيف منابع الفساد

دعا الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، الجزائريين إلى المشاركة بقوة في الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور المقرر يوم 1 نوفمبر والتصويت بـ«نعم»، لقطع الطريق على أطراف قال إنها «تريد الرجوع إلى الوراء وعهد العصابة»، كاشفا عن وجود تحالف قوي بين «العصابة المتواجدة في السجون وأعداء الجزائر في الخارج» تعمل على إجهاض المشروع باستغلال المال الفاسد وهو ما اعتبره أخطر «من فيروس كورونا».

زهراء.ب

خاطب الوزير الأول، فعاليات المجتمع المدني، بلغة الصراحة والمكاشفة، وحذر الجزائريين في كلمة تجاوزت نصف ساعة من الزمن في لقاء احتضنته جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، في إطار التحسيس بمشروع تعديل الدستور، من خطر مستمر للعصابة الموجودة في السجن، قال إنها «تتحالف مع أعداء الأمة والشعب والدولة الجزائرية في الخارج، لإجهاض مشروع مسعى التغيير والعودة إلى العهد البائد».

ولفت جراد الانتباه إلى أن المال الفاسد «مازال يجول في مجتمعنا» وهو ما اعتبره «بالأخطر من فيروس كورنا»، ولإحداث القطيعة مع الفساد جدد دعوته للشعب الجزائري للتوجه بقوة يوم 1 نوفمبر إلى صناديق الاقتراع، والتصويت بقوة بـ«نعم»، مشيرا إلى أن الأمور واضحة «هناك من يريد العودة إلى الماضي وهناك من يريد التوجه إلى المستقبل إلى رقي أولادنا وبلادنا».

واعتبر جراد أول نوفمبر 2020، «بداية التغيير الحقيقي وشاهد على رغبة الشعب الجزائري في رفع التحديات ومجابهة الصعوبات، وقطيعة مع الفساد ومع الذين أرادوا تهديم هذه الأمة، الفاسدين والمفسدين ومع السلوك غير الأخلاقي الذي ظهر في الآونة الأخيرة».

ورافع جراد لصالح مشروع التعديل الدستور، الذي وضع ضمن أولوياته محاربة الفساد والمفسدين، عن طريق آليات تجفيف منابع الفساد، ومنها ترقية الهيئة

الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كهيئة رقابية وليس استشارية تتولى محاربة هذه الآفة التي أضرت بالاقتصاد الوطني والمجتمع، وإعادة الاعتبار لمجلس المحاسبة بعد تهميشه لمدة أكثر من 20 سنة.

وتأسف الوزير الأول في هذا السياق، لتسجيل عدة قضايا فساد في مؤسسات عمومية كالجمارك، الضرائب، البنوك، وهو الأمر الذي يحتم على مسؤولي هذه القطاعات الحيوية «التغيير أو مغادرة مناصبهم ولكن بعد محاسبتهم».

ونبّه جراد أن المسؤولية العمومية «ليست مصدرا للثراء وممارسة الحقرة» كما يفعله بعض المسؤولين مثلما قال، وهو ما سيعمل الدستور الجديد على محاربته لأن «المسؤولية أمانة أمام الله والشعب»، ويجب أن تسند «للكفاءات وليس للرداءة « لأنها خلفت «المحسوبية والجهوية» وهذه الظواهر يجب أن تحارب من طرف الجميع حتى نخرج من المأزق الذي وضعونا فيه.

وأكد المتحدث أن مشروع تعديل الدستور هو وعد وفّى به رئيس الجمهورية لإصلاح بعض الأخطاء واختلالات، موضحا أن من يحاربون هذا المشروع يريدون البقاء في «الوضعية الماضية، حتى لا نخرج من أزمتنا».

ورد جراد على من يريدون نشر الفتنة بسبب مواد متعلقة بالهوية في مشروع تعديل الدستور، وأكد أن «الجزائر أرض الإسلام أحب من حب وكره من كره، وهي جزء لا يتجزأ من المغرب والعالم العربي ومن إفريقيا والمتوسط، ويؤكد اعتزاز الجزائر بثورتها ويسترجع مكانتها في المحافل الدولية التي غابت عنها لمدة». وأكد أن مشروع تعديل الدستور الذي جاء «ليستكمل مسيرة بناء الدولة الوطنية»يعبر عن تمسك الشعب الجزائري بالطابع الجمهوري للدولة ويضع حدا لكل الممارسات الدخيلة، وهو دستور سيقيم دعائم دولة قوية سياسيا، مزدهرة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا، ويؤسس لدولة الحق والقانون، تسترجع ثقة المواطن وتعمل على خدمته، وتحفظ حقوقه وحرياته، ويحرّر العقول من القيود، ويكرس حرية الرأي والإبداع، ويحرر الاقتصاد ويشجع الابتكار والمقاومة والاستثمار المحرك للاقتصاد والتنمية، فضلا عن أنه يعيد الهيبة لمؤسسات الدولة التي تستمدها من شرعية الصندوق، ويعيد سلطان القانون، ويكرس ديمقراطية المؤسسات، واحترام الإرادة الشعبية، وليس ما أسماه «ديمقراطية الشعارات والخطابات الرنانة التي تمجد وتقدس الأشخاص».

في إطار التعاون الثنائي بين البلدين

جراد يستقبل وزير الشؤون الخارجية والتجارة المجري

استقبل الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس، بقصر الحكومة، وزير الشؤون الخارجية والتجارة المجري، بيتر سيارتو، الذي يقوم بزيارة عمل إلى الجزائر.

أوضح بيان لمصالح الوزير الأول أن اللقاء «سمح بتقييم واقع وآفاق تطوير العلاقات الجزائرية– المجرية في مختلف المجالات، لاسيما بمناسبة الاستحقاقات المقبلة المدرجة على أجندة التعاون الثنائي بين البلدين «.

..ويستقبله بوقدوم

أكد وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، خلال استقباله، أمس، بالجزائر العاصمة، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية المجري بيتر زيجارتو، على أهمية تعميق الحوار السياسي القائم بين البلدين «بما يخدم الشراكة الثنائية».

وقال بوقدوم في تصريح للصحافة عقب اللقاء الذي جرى بمقر وزارة الشؤون الخارجية، «تطرقنا إلى تعميق الحوار الثنائي السياسي القائم بين البلدين، بما يخدم الشراكة الثنائية الجزائرية– المجرية»، مضيفا أن المحادثات بين الطرفين تمحورت حول «سبل تدعيم العلاقات الثنائية ودفعها إلى آفاق أرحب إلى جانب المسائل الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك». وذكر بأن الجزائر والمجر تربطهما «علاقات قديمة مبنية على صداقة وثيقة».

وتم خلال اللقاء – يضيف الوزير– التطرق إلى إمكانية الاستفادة من التجربة المجرية «الناجحة والجديرة بالتعرف عليها»، في مجال التحول من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد المفتوح، مشيرا إلى أن هذه التجربة «معروفة على المستوى الدولي، لاسيما في هذا الظرف الذي تتطلع فيه الجزائر إلى تنويع اقتصادها والولوج إلى الأسواق العالمية».

وأعلن بوقدوم عن التوقيع على «أربع مذكرات تفاهم لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي «بين البلدين، تشمل مجالات «المنح الدراسية، الأرشيف، التكوين المهني، إلى جانب التعاون بين المعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية بالجزائر والأكاديمية الدبلوماسية المجرية».

ومن جانبه، أكد وزير الخارجية المجري، أن الهجرة غير الشرعية تعتبر «أكبر التحديات التي تؤدي إلى مخاطر أمنية»، منتقدا سياسة بروكسل «الخاطئة» في هذا المجال والتي «حان الوقت لتغييرها»، وشدد على أن بلاده تعتبر دول شمال إفريقيا «حليفة وصديقة في معالجة هذه الظاهرة».

..ويتحادث مع الأمين العام للأمم المتحدة

تحادث وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، الاثنين، عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد مع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي تطرق معه إلى مستجدات القضايا الدولية خاصة الوضع في الصحراء الغربية وليبيا ومالي، حسبما جاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية.

وجاء في البيان: «بخصوص الصحراء الغربية، أكد بوقدوم على ضرورة التحرك المستعجل والسريع للأمم المتحدة وتلبية التطلعات المشروعة للشعب الصحراوي طبقا لمسؤوليات الأمم المتحدة وبعثة المينورسو».

كما ذكر الوزير «بضرورة الإسراع في تعيين مبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية».أما فيما يتعلق بالوضع في ليبيا، أشاد بوقدوم والسيد غوتيريش «باتفاق الوقف النهائي لإطلاق النار الموقع بجنيف يوم 24 أكتوبر 2020 بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي».

من جهته، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بشكره إلى الجزائر نظير دورها النشط والتزامها التام بالمساهمة في التسوية النهائية لهذه الأزمة، متمنيا مواصلة عمل الجزائر لصالح ليبيا.

واتفق بوقدوم والأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة الحوار لتسوية الأزمة في إطار تعدد الأطراف.

الفريق السعيد شنقريحة:

الجزائر تعرف كيف ترفع التحديات وتخرج أكثر قوة ومناعة

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي،الفريق السعيد شنقريحة، أمس، بالجزائر العاصمة، أن البلاد و«كما قبرت الاستعمار بالأمس وقهرت الارهاب في الماضي القريب، ستعرف كيف ترفع كافة التحديات المعترضة وتخرج منها أكثر قوة وأكثر مناعة»، حسبما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

أوضح البيان أنه خلال زيارة عمل وتفتيش إلى قيادة القوات الجوية «عقد الفريق شنقريحة لقاء توجيهيا مع الإطارات والمستخدمين» حيث ألقى كلمة توجيهية قال فيها إن «الجزائر أرض المقاومة والشهادة، تعرف جيدا قدر السيادة الوطنية، وقيمة الاستقلال، وثمن الأمن والاستقرار، لأنها تجرعت بالأمس مرارة الاستبداد الاستعماري الغاشم والظالم، وعانت من ويلات الإرهاب الهمجي والدموي، الذي لا يقل بشاعة وحقدا وخطرا عن الاستعمار، لهذا فإننا على يقين تام أنه وكما قبرت الاستعمار بالأمس وقهرت الإرهاب في الماضي القريب، ستعرف بلادنا كيف ترفع كافة التحديات المعترضة وتخرج منها أكثر قوة وأكثر مناعة وستكون كما كانت دائما عصية على أعدائها بالأمس واليوم وغدا وستعرف كيف تحفظ استقلالها وسيادتها الوطنية».

وأضاف رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي قائلا : «وأود التذكير، بهذه المناسبة التي تأتي قبل أيام قليلة من إجراء الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، أن المصلحة العليا للوطن تطلبت منا في الجيش الوطني الشعبي من منطلق مهامنا الدستورية، اتخاذ مواقف صادقة وثابتة اتجاه الوطن والشعب، لكوننا نعتبر أمن واستقرار

هذا الوطن، ووحدة شعبه وسيادته، أمانة مقدسة في أعناقنا، لأنه تحرر من دنس المستعمر الغاشم بفضل التضحيات الجسام لآبائنا وأجدادنا، الذين قدموا على مر العصور والأزمان، قوافل من الشهداء عربونا للانعتاق من أغلال العبودية».

وأشار البيان إلى أنه «في البداية، وبعد مراسم الاستقبال، ورفقة اللواء محمود لعرابة، قائد القوات الجوية، وقف الفريق وقفة ترحم على روح الشهيد البطل عميروش آيت حمودة الذي يحمل مقر قيادة القوات الجوية اسمه، حيث وضع إكليلا من الزهور أمام المعلم التذكاري المخلد له، وتلا فاتحة الكتاب على روحه وعلى أرواح الشهداء الأبرار».

يوم أول نوفمبر القادم عطلة مدفوعة الأجر

سيكون يوم الأحد المقبل الفاتح من نوفمبر، المصادف لعيد الثورة، عطلة مدفوعة الأجر لكافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، بما في ذلك المستخدمون باليوم أو الساعة، بحسب بيان للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

وأوضح البيان أنه «بمناسبة عيد الثورة، وطبقا لأحكام القانون رقم 63–278 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قائمة الأعياد القانونية، المعدل والمتمم، فإن يوم الأحد أول نوفمبر 2020 يعتبر عطلة مدفوعة الأجر لكافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين العمومية والخاصة وكذا لكل مستخدمي المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات، مهما كان قانونها الأساسي، بما في ذلك المستخدمون باليوم أو الساعة». وفي هذا الإطار، «يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين والمؤسسات المذكورة أعلاه، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمة في المصالح التي تعمل بنظام التناوب».

كلام آخر

مسؤولية متقاسمة

■ فنيدس بن بلة

انتهت حملة الاستفتاء على تعديل الدستور بعد 21 يوما من نشاط تحسيسي غايته إقناع المواطن المتردد بالتجاوب مع مسار تغيير لاستكمال إقامة دولة وطنية تستند إلى سلطات ومؤسسات تتنافس على إدارتها كفاءات لتقديم الأحسن والأفيد.

الحملة التي فتحت المجال للمعارضة لإبداء رأيها وتبرير موقفها، أجابت على السؤال الجوهري: لماذا التعديل في هذه الحقبة السياسية من تاريخ الجزائر المستقلة، وأي مقترحات كفيلة بعلاج اختلالات في ممارسات السياسة والعمل الديمقراطي الذي تتبارى فيه الأفكار وتتجادل الرؤى والمقاربات بالتي هي أحسن بعيدا عن الكراهية، التطرف والإقصاء.

ظهر هذا جليا خلال لقاءات قدّمت فيها قراءات تحليلية لمضمون مشروع تعديل الدستور، منطلق ورشات إصلاح عميقة لمنظومة حكم لم تعد تتجاوب وروح التغيير وتتكيف مع مسعى لتقويم والتجدد في ظل طغيان الشخصنة على إدارة دواليب الدولة واحتكار القرار السياسي. والنتيجة دخول البلاد في دوامة فوضى وانسداد وجدت مخرجها خيارات بديلة تعزّز دولة المؤسسات وتحصنها من أي انحراف وطارئ.

من هنا كان التأكيد في المرافعة للمشروع محل استفتاء يوم فاتح نوفمبر الداخل، على اعتماد دستور توافقي، عصري يحدث قطيعة مع ممارسات سابقة، ويقدم إجابة على انشغالات حراك مواطنة هتف بأعلى صوت في مسيرات سلمية للتغيير العاجل لمنظومة سياسية واقتصادية تجاوزها الزمن والإبقاء على حالها الستاتيكي الجامد، خطر يهدد ديمومة الدولة الوطنية نفسها.

جاءت مقترحات تعديل نصوص قانونية، لتكريس حقوق وواجبات لم تكن مدرجة في دساتير سابقة ظلت محل انتقاد بلا توقف، ووصفت بأنها «وضعت على المقاس». من الآليات القانونية والسياسية التي تؤسس لاستقامة منظومة حكم، تحديد العهدات الرئاسية والبرلمانية بعهدتين غير قابلة للتمديد تحت أي عذر أو حجة، تعزيز منصب الوزير الأول عند فوز الأغلبية البرلمانية الرئاسية وجعله مسؤولا أمام النواب.

يضاف إلى هذا، نصوص دستورية أخرى منها أبعاد وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء في سابقة غايتها تحرير العدالة من أملاءات وإكراهات فوقية أبقتها أسيرة سلطة لوبيات بدل سلطان قانون يعلى ولا يعلو عليه.

في ختام حملة الاستفتاء

«إنزال سياسي» من أجل «نعم» للدستور

تختتم منتصف هذه الليلة، الحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء الشعبي حول مشروع تعديل الدستور، المقرر مطلع هذا الأسبوع وتحديدا أول نوفمبر، على أن تعقبها فترة الصمت الانتخابي التي تدوم 3 أيام كاملة بدءا من نهار الغد.

وتميّز اليوم 21 من الحملة الانتخابية، بتنشيط عدد كبير من التجمعات الشعبية، من قبل الطاقم الحكومي بدرجة أولى والطبقة السياسية والحركة الجمعوية، التي لعبت آخر أوراق إقناع الهيئة الناخبة، لترسيم مشروع تعديل أسمى المواثيق، تكريسا للقطيعة مع المرحلة السابقة.

في تجمع شعبي بالشراقة

بلحيمر يدعو إلى أداء واجب المواطنة بالمشاركة في الاستفتاء

■ الحقوق والحريات ضمانات مكرسة دستوريا

دعا وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، إلى أداء واجب المواطنة بالمشاركة في الاستفتاء حول مشروع الدستور المزمع في الفاتح نوفمبر المقبل، مشيرا إلى الأصداء الإيجابية المتعلقة بهذا الحدث الوطني الهام. واستعرض بالمناسبة، بعض الضمانات التي تضمنها، منها تكريس حرية التعبير ودور المجتمع المدني كوسيط فعال في التكفل انشغالات المواطنين.

حياة كبياش

تصوير: محمد آيت قاسي

جاءت دعوة بلحيمر خلال الكلمة التي ألقاها، أمس، في تجمع شعبي في إطار حملة استفتاء الشعب حول مشروع تعديل الدستور بالقاعة متعددة الرياضات بالشراقة، مبديا تفاؤله بوعي الشعب وقناعته بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والمشاركة في وضع لبنة جديدة في مسار البناء، لتفويت الفرصة على أعداء الجزائر.

يكرس المقاربة التشاركية لتفعيل دور المجتمع المدني

رافع بلحيمر من أجل التصويت لصالح الدستور الجديد الذي تضمن – كما قال – أشياء جديدة، تستجيب لمطالب الحراك الذي عبر من خلالها الشعب عن تطلعاته لمزيد من الحريات والمكاسب الاجتماعية في إطار دولة القانون. وذكر أنه إلى جانب حماية الحريات الفردية، فإن مشروع تعديل الدستور لم يغفل حريات التعبير الجماعية المتمثلة في التعددية الحزبية، والحريات النقابية والحركة الجمعوية.

وبالنسبة للتعددية الحزبية التي تنص عليها المادتان 57 و57 مع استحداث ضمانات جديدة، منها ضمان الدولة معاملة منصفة تجاه كل الأحزاب السياسية، إلى جانب النص على اشتراط صدور قرار قضائي لحل أي حزب سياسي.

وفيما يتعلق بالحريات النقابية، أوضح بلحيمر أنه إضافة إلى تكريس الحق النقابي والحق في الإضراب، فإن المادة 69 للمشروع جاءت بالجديد حول هذا الحق، من حيث فسح المجال لمتعامل القطاع الاقتصادي الانضمام إلى منظمات أرباب العمل.

ويسعى مشروع التعديل إلى تأكيد الاهتمام الذي يحظى به المجتمع المدني «كوسيط وشريك فعال»، في عملية التكفل بانشغالات المواطن في كافة أرجاء الوطن، مشيرا أن المشروع يكرس المقاربة التشاركية لتفعيل دور المجتمع المدني المعني بمختلف شرائح المجتمع كالمرأة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة.

حرية الصحافة تصادر إذا مورست خارج القانون

وأبرز بلحيمر الأهمية التي يوليها المشروع لحرية الصحافة لما لها من دور محوري في ضمان حق المواطن في المعلومة ومرافقة سياسة الدولة الرامية لبناء الجزائر الجديدة، عمادها الديمقراطية، الحكامة واحترام الحقوق والحريات.

وذكر في هذا السياق، أن المشروع يكرس، من خلال المادة 54، ما يمكن اعتباره من موروثات الدساتير المتعاقبة، باعتبار ضمان حرية الصحافة كمبدإ أساسي، مع احترام حرية الغير وحقوقهم وكرامتهم. والنقطة الهامة التي ركز عليها الوزير تتمثل في عدم إخضاع جنحة الصحافة إلى أية عقوبة سالبة للحرية.

وأضافت ذات المادة فقرات جديدة، تتلخص في حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية لتثمين حرية الصحافة. وتشمل 6 حقوق أساسية تتمثل في الحق في التعبير، والإبداع للصحفيين والمتعاونين، والحق في الوصول إلى مصادر الخبر، والحق في استقلالية الصحفي والسر المهني، والحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح فقط، وكذا في إنشاء قنوات تلفزيونية ومواقع وصحف إلكترونية والحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء، شريطة أن يمارس هذا الحق في إطار احترام القانون وثوابت الأمة وقيمها الدينية، الأخلاقية والثقافية.

وتضمنت المادة 54 لمشروع تعديل الدستور فقرة ثالثة جديدة، تنص على انه «يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية». ونفس المادة جاءت بضمانة أخرى لحرية الممارسة الصحفية، من خلال الفقرة الرابعة الجديدة التي تقتضي أنه لا يمكن توقيف نشاط الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والالكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي.

واعتبر الوزير، هذه فقرة أساسية ومحورية تضع حدا لأي تعسف محتمل من جانب الإدارة في تعاملها مع الصحفيين، إذ توفر حماية أكبر وأعمق لحرية الصحافة، لافتا إلى أن هذه الأفكار الجديدة والمواقف الإيجابية التي يحملها مشروع تعديل الدستور ضمانات أخرى من الضمانات التي تعهد بها رئيس الجمهورية في إطار برنامجه الاستشرافي لبناء جزائر جديدة، التي رافع من أجلها الحراك المبارك، والتي تحتاج إلى جهود الجميع لبنائها وفاء لرسالة الشهداء، وضمانا لحق الأجيال القادمة وهي العبارات التي ختم بها حملة استفتاء.

وسيط الجمهورية، كريم يونس من البليدة:

التعديل لتحقيق العدل الاجتماعي والتوازن السياسي

أكد وسيط الجمهورية كريم يونس، أمس، من البليدة، أن مشروع الدستور الجديد المعروض على الاستفتاء في الفاتح نوفمبر المقبل «سيعبد الطريق لتحقيق العدل الاجتماعي والمساواة.

وأوضح يونس لدى زيارته، أمس، مقر المندوبية المحلية لوسيط الجمهورية، أن «مشروع الدستور الجديد سيعبد الطريق نحو وضع أساليب جديدة لتحقيق العدل الاجتماعي والمساواة الاقتصادية والتوازن السياسي»، مشيرا إلى أن «المواطن الذي يطمح نحو التغيير وتحسين وضعيته المعيشية، مطالب بالتعبير عن رأيه الذي يكفله له الدستور».

كما أكد أن من شأن مشروع تعديل الدستور أن «يكفل لكل مواطن حرية التعبير عن أفكاره وقناعاته التي يؤمن بها حتى لو اختلفت مع السلطة، على غرار المعارضة التي لديها كل الحرية في التعبير عن توجهاتها السياسية، باستثناء الأشخاص الذين يعبرون عن أفكار ضد بلادهم وضد نصوص الجمهورية».

من جهة أخرى، ذكر كريم يونس أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، «لديه نية خالصة لمحاربة البيروقراطية والرشوة وهذا من خلال الدستور الجديد المعروض على الاستفتاء»، والذي اعتبره بمثابة «نافذة خير نحو بناء جزائر العدل والمساواة».

وأضاف ذات المسؤول، أن رئيس الجمهورية «شدد على ضرورة القضاء على هذه الآفات بهدف تحسين الأوضاع بالبلاد»(...) و«نحن في وساطة الجمهورية نعمل على محاربة كل أشكال البيروقراطية والتعسف وكذا الرشوة وهذا من خلال المندوبيات المتواجدة على مستوى جميع ولايات الوطن بهدف بناء جزائر جديدة أكثر عدلا وإنصافا».

كما تأسف يونس لانتشار آفات البيروقراطية والرشوة على مستوى جميع الولايات والهيئات العمومية وعلى مستوى جميع الأصعدة، لافتا إلى أنه «ليس من السهل القضاء عليها، على اعتبار أن أسباب انتشارها تعود لعوامل موضوعية وأخرى تاريخية».

وزير الداخلية والجماعات المحلية كمال بلجود من أدرار:

تعديل الدستور من أجل تنظيم وأخلقة الحياة العامة

صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية كمال بلجود، أمس، بأدرار، بأن المواطن الجزائري أمام "فرصة تاريخية" للمساهمة في بناء مؤسسات الدولة عبر المشاركة في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور في الفاتح نوفمبر المقبل.

أوضح الوزير لدى تنشيطه لقاء حول مشروع تعديل الدستور بقصر الثقافة بتيليلان بأدرار، أن الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور يعد «بوابة لإحداث التغيير المنشود وفتح الأبواب من أجل بناء الجزائر الجديدة».

وخلال هذا اللقاء، الذي حضرته مختلف فعاليات المجتمع المدني بالولاية، أكد بلجود أن «السلطات العليا للبلاد تتابع بعناية خاصة تسيير الشأن المحلي، تنفيذا لمخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في إطار معالم الجزائر الجديدة».

وأكد في هذا الخصوص، أن "الجزائر الجديدة تبنى بجهود وسواعد أبنائها وبإشراك جميع الكفاءات دون تهميش أو إقصاء، وفق إطار شرعي وقانوني منظم، مع فتح المجال أمام كل الطاقات الخيّرة للمساهمة في رفع لواء الجزائر وتعزيز التلاحم بين أفراد الشعب".

وأضاف بلجود، أن الشعب مقبل في الفاتح من نوفمبر المقبل على "محطة هامة في حاضر الجزائر تدون لتاريخ عريق وتفسح المجال أمام مستقبل زاهر".

وأبرز في هذا الصدد، أهم ما تضمنه مشروع تعديل الدستور، سيما ما تعلق بالأحكام ذات الصلة المباشرة بالمواطن والتي تهدف، مثلما قال، "إلى تنظيم وأخلقة الحياة العامة والتأكيد على عدم المساس بهوية الشعب الجزائري ومكانة وقوة هذا الأخير في كيان الدولة".

وأكد الوزير، أن «الدولة، شعب وإقليم وسيادة ومؤسسات، تخدم الشعب وتضمن له حقوقه الأساسية وحرياته، ولذلك فقد تمت دسترة الحراك الشعبي الذي خرج فيه الشعب الجزائري بكل سلمية وحضارية أبهرت العالم يوم 22 فبراير 2019، معبرا عن رغبته في التغيير والذي أصبح يوما وطنيا يخلد للتلاحم بين الشعب وجيشه".

وأردف في السياق ذاته قائلا، إن دسترة الحراك الشعبي «يأتي إيمانا بإرادة الشعب والحق في التغيير لما هو أفضل، إلى جانب حق المواطن في المشاركة في بناء الجزائر الجديدة، خاصة بعدما أبان عنه الحراك من نفوس طيبة متشبعة بقيم الوطنية، رغم تعالي أصوات فئة لم تعجبها إرادة التغيير، إذ تحاول بث الفتنة والأفكار العنصرية وخرق وحدة الصف والنيل من أصالة الشعب الجزائري، مدعية أن لها الحق في حرية التعبير لمحاولة ضرب ثابت من الثوابت الوطنية".

وزير الشباب والرياضة، سيد علي خالدي من وهران:

التعديل سيكون له تأثير قوي على تشجيع الإبداع وروح المبادرة

أكد وزير الشباب والرياضة سيد علي خالدي، «أنّ الشباب الجزائري يحتل مكان الصدارة في الدستور الجديد»، معتبرا أنّ «تحقيق تكافؤ الفرص في التعديل الجديد، مساهمة أساسية في الجهود العامة المبذولة لتمكين هذه الفئة من الوصول إلى أقصى ما تسمح به قدراتها لبلوغ الجزائر الجديدة».

وهران: براهمية مسعودة

أوضح خالدي في تجمع شعبي نشطه بقاعة السعادة في وسط وهران، أمس، في إطار حملة الاستفتاء على التعديل الدستوري، أن «مشروع التعديل الدستور الجديد، يؤكّد على الطاقات الحية لبناء البلاد وعلى رأسها الشباب الجزائري الذي بواسطته يتحقق مشروع نهضة البلاد بتطلعاته وعزمه وإصراره».

وأوضح نفس المسؤول، أنّ هذا «التعديل سيكون له تأثير قوي وواضح على تشجيع الإبداع والأفكار وتقوية روح المبادرة والارتقاء بمكانة البحث العلمي والتكنولوجي للفئات الأكاديمية ورجال العلم والنخب».

في هذا الصدد، ثمن الوزير «دسترة أكاديمية العلوم والتكنولوجيا والمجلس الوطني للبحث والتكنولوجيات»، معتبرا أنّها «أدوات قانونية دستورية لأول مرة بتاريخ الجزائر المستقلة تبيّن الدور الريادي للنخب الجامعية والأكاديمية والجامعة الجزائرية».

واستغل خالدي الفرصة لينوه خريجي الجامعات عموما، والطلبة خصوصا، بالمساهمة وبقوة في تحقيق القفزة النوعية في مجال التنمية الشاملة والخلق والإبداع والابتكار، وهذا من خلال مخرجات البحث والبحث التطويري وبتسخير المادة الرمادية وتوظيفها لخدمة المجتمع وازدهاره وتحقيق الرفاهية له، كما قال.

وعاد المتحدث ليؤكد أن»الدستور الجديد، يأتي لتقوية دور المواطن في بناء دولة ديمقراطية وجمهورية عصرية، بما يقدّم مساهمات أكبر في فتح أفق جديد لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا من خلال تعزيز وتكريس الحريات الفردية والجماعية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية...».

وأوضح خالدي، أنّ «الدستور في صيغته الجديدة توافقي، يعزّز المبادئ الأساسية لنظام الحكم وطبيعة الدولة الجزائرية؛ في مقدمتها بيان أول نوفمبر والنظام الجمهوري والوحدة الوطنية وتعزيز ودعم المسار الديمقراطي وترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة، وحماية كيان الدولة الوطنية، دولة ديمقراطية وعصرية، تحترم مبدأ التداول على السلطة، والإرادة الشعبية كمصدر السيادة والسلطة، وغيرها من المسائل التي تنص عليها البنود الجديدة المدرجة ضمن وثيقة التعديل الدستوري.

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من تندوف:

الدستور يجدد موقف الجزائر من القضايا العادلة

الشعب/ رافع الهاشمي جعبوب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، في لقائه مع فعاليات المجتمع المدني، من أجل التعديلات الدستورية والمكاسب التي جاءت بها، مذكراً بالمحاور الأساسية التي رسمت ثوابت الهوية الوطنية، مبدأ الفصل بين السلطات والحقوق والحريات العامة.

دعا جعبوب، أمس، المواطنين الى التصويت ب»نعم» على أول دستور يدرج بيان أول نوفمبر في ديباجته ويُدستر الهيئة العليا المستقلة لمحاربة الفساد وحرية الرأي وحق إنشاء الجمعيات. كما أكد الدستور على وقوف الجزائر مع القضايا العادلة وعلى رأسها قضيتا فلسطين والصحراء الغربية.

أشاد الوزير بدور الجيش الوطني الشعبي في استتباب الأمن والخروج من جحيم العشرية السوداء ومرافقة الحراك الشعبي المبارك، مؤكداً على دور مؤسسة الجيش في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد وصون حدودنا الملتهبة من المتربصين بأمننا، مؤكداً في ذات السياق على أن المحافظة على أمننا القومي باتت تستدعي تدخل الجيش ومشاركته في عمليات خارج البلاد، وأن العقيدة القديمة للجيش لم تعد صالحة اليوم وتجعلنا في موقف ضعف في التفاوض.

وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة شمس الدين شيتور:

مواد الدستور الصماء ستتصدى لكل أعداء الجزائر

أكد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، شمس الدين شيتور، أمس، من ولاية برج بوعريريج، أن مشروع تعديل الدستور المطروح للاستفتاء في الفاتح نوفمبر المقبل، «يدعو إلى التعايش والعمل معا من أجل بناء جزائر جديدة قوامها العلم والعلماء».

أوضح شيتور في الكلمة التي ألقاها خلال يوم دراسي حول الطاقات المتجددة، احتضنته قاعة المحاضرات بجامعة البشير الابراهيمي، أن «مشروع التعديل الدستوري يهدف إلى التآخي بين الجزائريين وكذا الترفع عن النقاشات التافهة»، مردفا أن «مواده الصماء غير القابلة للتعديل ستتصدى لكل أعداء الجزائر ولكل محاولات التفرقة بين أطياف الشعب».

كما دعا الوزير الشباب الجزائري أن تكون لديهم غيرة على وطنهم وأن يعملوا على إنجاح المخطط المستقبلي للبلاد من خلال مشروع تعديل الدستور الذي، قال إنه «يصبو إلى إنجاح الانتقال التدريجي إلى الطاقات المتجددة في آفاق 2030 وتحقيق ثورة علمية في الجزائر وكذا تكريس أسس جزائر قوية للأجيال القادمة».

الوزير المنتدب للمؤسسات الناشئة ياسين وليد من معسكر:

دعم الشباب لمشروع تعديل الدستور هو دعم للإصلاحات

أشرف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ياسين وليد، أمس، على تجمع شعبي بمعسكر، رافع خلاله من أجل جزائر جديدة، يكون دستور الفاتح نوفمبر 2020 حجر أساسها.

معسكر: أم الخير .س

أكد الوزير المنتدب ياسين وليد، أن التغيير الذي ينشده الجزائريون ويتطلع إليه الشباب، لا يمكن أن يكون سطحيا، بل تغيير جذري وعميق على كافة الأصعدة، يكون تعديل الدستور أولى خطوة لتحقيقه.

وأشار ياسين وليد، أن شباب الجزائر امام تحديات هامة، أساسها نموذج اقتصادي جديد يمكن الجزائر من استعادة مكانتها الاقتصادية بين الأمم، ومن أجل ذلك تم

دسترة مبدأ تحرير العنصر البشري وتعزيز دور الشباب في خلق الثروة، من خلال دسترة واجب الدولة في توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة لدعم الشباب، وتوفير بيئة ملائمة للإبداع الفكري.

وأوضح الوزير، الذي استمع لانشغالات الشباب، أن دعم الفئة الشبانية لمشروع تعديل الدستور هو دعم للإصلاحات التي تؤسس لجزائر جديدة يكون العنصر الشباني والكفاءات العلمية عمادها.

الوزير المنتدب للبيئة الصحراوية، من ورقلة:

الشعب مدعو ليعبر عن صوته بكل حرية

دعا الوزير المنتدب للبيئة الصحراوية حمزة آل سيد الشيخ من ورقلة، أمس، الشعب الجزائري ليعبر عن صوته بكل حرية وسيادة يوم الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، المقرر في الفاتح من شهر نوفمبر. وقال «نحن مع الشعب في كل مواقفه، المهم أن يكون حاضرا وحاضرا بقوة من أجل بناء دولة قوية بمؤسساتها ورجالها وقوانينها».

ورقلة: إيمان كافي

أشار آل سيد الشيخ خلال لقاء جمعه بالجمعيات بدار الثقافة مفدي زكرياء، إلى أن رمزية الفاتح نوفمبر تضفي طابعا استثنائيا وخاصا على الاستفتاء الذي سيكون فاتحة لبناء الجزائر الجديدة بخطها النوفمبري والقائمة على قواعد شفافة، أساسها الديمقراطية وإرساء دولة القانون والحق واستقلالية القضاء وضمان حقوق المواطن وحريته ومحاربة الفساد بكافة أشكاله.

وأبرز الوزير، أن الدستور مكسب جد مهم بالنسبة للشباب الجزائري، حيث أنه يكرس مشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما يمكن الأكفاء منهم من اعتلاء المناصب في الدولة، مشيرا إلى أن المجتمع المدني يجب أن يكون الركيزة في بناء استراتيجية حماية البيئة الصحراوية عامة والمناطق السياحية والأثرية خاصة، حيث سيستفيد أعضاؤه من تكوين في هذا المجال والحصول على رخص لحماية هذه المواقع حتى تساهم في صناعة السياحة البيئية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وأوضح آل سيد الشيخ، أن الموقف الرسمي للدولة الجزائرية كان دائما داعما للبيئة وبخاصة البيئة الصحراوية، كما كان دائما في صالحها وفيما يخص القوانين التي تُعنى بالبيئة الصحراوية والإصلاحات الجديدة لتطويرها وتطبيق سياسة مستدامة، مؤكدا إدراج البعد البيئي والثقافة البيئية في جميع الميادين، حيث أن جميع المشاريع والإصلاحات الاقتصادية تراعي، بحسبه، البعد البيئي بشكل كبير وتضعه ضمن الأولويات، كما يدخل في الدراسة التقنية لأي مشروع، مهما كان مجاله.

عطار من عين تموشنت:

خطوة أولى وأساسية لبناء نظام ديمقراطي

دعا وزير الطاقة عبد المجيد عطار، أمس، بعين تموشنت، إلى اغتنام فرصة التعديل الدستوري والتصويت عليه «بنعم» خلال الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر المقبل للانطلاق في تجسيد معالم جزائر جديدة.

وذكر الوزير عطار، الذي كان مرفوقا بالوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين مهدي وليد، خلال إشرافه على لقاء بالمركز الجامعي «بلحاج بوشعيب» ضم ممثلي المجتمع المدني والطلبة، أنه «لابد من أن نغتنم فرصة استفتاء أول نوفمبر للانطلاق في تجسيد معالم جزائر جديدة»، مبرزا أن التعديل الدستوري «يعتبر خطوة أولى وأساسية لبناء نظام ديمقراطي صحيح يعطي الحريات للمواطن ويحدث قطيعة مع الممارسات السلبية».

وأضاف، أن مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء «يعمل على إعطاء الفرص اللازمة للشباب وللكفاءات، كما أنه يشكل انطلاقة نحو بناء اقتصاد جديد مبني على خلق ثروات جديدة ومناصب الشغل»، داعيا المواطنين للإطلاع على مضامين هذه الوثيقة الجديدة للدستور «والمساهمة من خلال التصويت بنعم في بناء الجزائر الجديدة».

وتطرق عطار بإسهاب لمضامين مشروع تعديل الدستور، مبرزا أهمية مواده في بعث الاقتصاد الوطني وتثمين الموارد وفسح المجال أمام الكفاءات والمواهب، لاسيما من المجتمع المدني في التنمية.

ومن جانبه قال الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ياسين مهدي وليد خلال نفس اللقاء: «نحن اليوم أمام استحقاق مصيري يعد بمثابة الحجر الأساس لمشروع وطني عصري»، مضيفا أن «الإستفتاء مهم لأنه سيكون فرصة للشعب الجزائري للإدلاء برأيه».

وأضاف، «نتطلع من خلال هذا التعديل الدستوري إلى جزائر مستقرة ومزدهرة تصان في كنفها حقوق كل المواطنين وتجعل الإدارة في خدمة المواطن وتمكن الشباب الجزائري من تحقيق أماله».

الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة من سطيف:

تعديل من أجل خدمة الشعب وتلبية احتياجاته

أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة نسيم ضيافات، أمس، من سطيف، بأن مشروع التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء في الفاتح من نوفمبر المقبل، «يضمن دور المجتمع المدني ليكون صوت المواطن لدى السلطات العليا بالبلاد».

وأوضح ضيافات خلال لقاء جواري مع مواطني قرى السهالة وأولاد رحابة ولفحاحمة ولخرايف التابعة لبلدية أولاد تبان (70 كلم جنوب سطيف)، حيث أشرف على تشغيل شبكة الربط بالغاز الطبيعي واستمع لانشغالات المواطنين، أن «جزائر اليوم لديها رئيس منتخب يجب أن تتوفر لديه الأدوات والقواعد القانونية التي هي الدستور من أجل خدمة الشعب وتلبية احتياجاتهم».

ودعا إلى المشاركة في هذا الموعد الاستفتائي و»إرجاع كلمة الشعب إلى الشعب في ظل جزائر جديدة تكرس فيها الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية».

وقال الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة بأن «تحقيق التغيير المنشود يكون من خلال التعاون وتنسيق جهود الشعب مع المسؤولين في سبيل النهوض بالمستوى المعيشي للسكان وتلبية انشغالاتهم في جميع المجالات».

وأضاف في نفس السياق، أن التغيير «يبدأ أولا بالمشاركة في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المرتقب في الفاتح من شهر نوفمبر المقبل»، معتبرا «كلمة الشعب وحدها الفاصلة في بناء جزائر جديدة مزدهرة وديمقراطية».

ودعا بالمناسبة سكان القرى الذين استمع إلى انشغالاتهم إلى «تنظيم أنفسهم في جمعيات على المستوى المحلي لإيصال انشغالاتهم للسلطات العمومية، التي ستعمل حتما على حلها وبالتالي المضي قدما نحو جزائر جديدة».

وزير الموارد المائية أرزقي براقي من سكيكدة:

روح مشروع الدستور مستنبط من طموحات الأمة

دعا وزير الموارد المائية أرزقي براقي، أمس، بسكيكدة، المواطنين إلى مشاركة فعالة وإيجابية في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور في الفاتح من نوفمبر المقبل.

أوضح براقي، خلال إشرافه على لقاء مع ممثلي المجتمع المدني في إطار حملة الاستفتاء على الدستور وذلك بقصر الثقافة مالك الشبل، أنه «من واجب الجميع ومن حق الوطن علينا أن نستعد ونهبّ كافة لإنجاح هذا الاستفتاء الشعبي ورفع التحدي وعدم الإصغاء للأصوات الداعية للتشكيك».

وصرح الوزير، أن الاستفتاء الشعبي المقبل «يعد وقفة هامة في بناء الجزائر»، معتبرا أن روح مشروع تعديل الدستور «مستنبط من ترجمة طموحات الأمة التي عبر عنها الشعب في مطالبه خلال الحراك، من خلال رغبته التي أبداها في التغيير الإيجابي».

وذكر في هذا السياق، أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد قطع على نفسه عهدا في التزامات برنامجه الانتخابي أن يضع مشروع التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي وهو المشروع الذي أوكله لمختصين وخبراء.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية من سيدي بلعباس:

المشروع يجعل الفلاحة محركا أساسيا للاقتصاد الوطني

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحميد حمداني، أمس، بسيدي بلعباس، أن مشروع تعديل الدستور خصص مادة هامة لحماية الأراضي الفلاحية واستغلالها بصفة رشيدة، من أجل دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

ذكر الوزير خلال لقاء جمعه بفلاحين وموالين ومربين ومتعاملين في القطاع الفلاحي من الولاية، أن مشروع تعديل الدستور خصص جملة من المواد من باب الموارد الطبيعية، منها المادة 21 التي تتعلق بحماية الأراضي الفلاحية التي ينبغي حمايتها واستغلالها بصفة رشيدة من اجل دفع الاقتصاد الفلاحي والوطني.

وأكد في هذا السياق، ان الدولة من خلال ما يحتويه مشروع تعديل الدستور من مواد تخص قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ترمي إلى جعل الفلاحة محركا أساسيا للاقتصاد الوطني، كما أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عدة مرات وذلك «بالمساهمة في تنمية بلادنا التي تزخر بمقومات ومؤهلات كبيرة يمثل المواطن وخاصة الفلاح العنصر الهام في استغلالها».

وتسعى الدولة من خلال سياستها الفلاحية والريفية، الى جعل الفلاح هو الركيزة الأساسية في مختلف برامجها – بحسب الوزير– «عبر الحد من القيود البيروقراطية وتوفير كافة الوسائل الضرورية له ومرافقته الميدانية وبالتالي ضمان حقوقه الكاملة وهو ما أكد عليه مشروع تعديل الدستور في مختلف مواده».

وقال، «نسعى اليوم الى تحقيق إنجازات كبرى في كنف مشروع تعديل الدستور ليكون لها الصدى الواسع في ترقية مجتمعنا يمكن التماسها على صعيد التطور الاجتماعي والاقتصادي لمواطنينا بضمان العيش في ظروف ملؤها الحرية والرفاهية في غد أفضل وجزائر مزدهرة يمثل الشباب فيها الركيزة الأساسية».

وزير المناجم، محمد عرقاب من تبسة:

الوثيقة ستمكن البلاد من بناء اقتصاد منتج

أكد وزير المناجم، محمد عرقاب، أمس، من تبسة، أن مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل «يؤسس لبناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع».

أوضح عرقاب خلال لقاء جمعه بممثلي المجتمع المدني والحركة الجمعوية بمقر الولاية، أن مشروع التعديل الدستوري الذي دعا إلى التصويت عليه «سيمكن من بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع قادر على المنافسة في إطار التنمية المستدامة».

واضاف عرقاب، أن وزارة المناجم «تعمل على تكريس هذا الهدف في الميدان بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، بهدف خلق مصادر دخل جديدة للبلاد ومناصب شغل لفائدة المواطنين والتخلص من التبعية للمحروقات».

وذكر وزير المناجم، أن مصالح دائرته الوزارية تعمل على مراجعة القانون الخاص بتسيير المناجم لجعله أكثر جاذبية للمستثمرين من داخل الوطن وخارجه ومنحه المزيد من المرونة وإبراز الفرص للمستثمرين.

وزير النقل لزهر هاني من خنشلة:

نحو تكريس ديمقراطية حقيقية

أكد وزير النقل لزهر هاني، أمس، من خنشلة، أن مشروع التعديل الدستوري المعروض للاستفتاء في الفاتح نوفمبر المقبل يهدف إلى «تكريس الديمقراطية الحقيقة في الجزائر».

أوضح هاني، لدى إشرافه على لقاء مع ممثلي المجتمع المدني ومتعاملي قطاع النقل بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ببلدية قايس، بأن «هذه الوثيقة تستجيب لتطلعات الشعب في ممارسة الديمقراطية الحقيقية، كما تعد وفاء لالتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بشأن مباشرة سلسلة من الإصلاحات خلال السنة الأولى من صعوده إلى سدة الحكم».

ووصف الوزير مشروع تعديل الدستور بـ»العظيم» الذي يستهدف «بناء جزائر جديدة من خلال برنامج عمل يستجيب لمطالب الحراك المبارك»، مذكرا بأن «خنشلة من الولايات التي كانت بها أولى شرارات التغيير مثلما كانت بها أولى شرارات انطلاق ثورة التحرير المجيدة».

كما أكد خلال الكلمة التي ألقاها بعد استماعه لانشغالات ممثلي المجتمع المدني ببلدية قايس، على ضرورة «أن يكون المواطن طرفا في التغيير حتى يساهم في الرقي بالبلاد وميلاد الجزائر الجديدة»، مردفا بأن مشروع تعديل الدستور «سيعمل على القضاء على الممارسات السابقة من خلال تعزيز العدالة الحقة بين كافة أبناء الوطن ومحاربة المسؤولين الفاسدين وذلك لن يكون إلا بانخراط كافة فئات الشعب في هذا المسعى».

ودعا الوزير المواطنين إلى «التوجه بقوة إلى صناديق الاقتراع يوم الفاتح من نوفمبر المقبل لإعطاء رأيهم بكل حرية من أجل المساهمة في إخراج البلاد من الوضعية التي تعيشها».

وزير التعليم العالي من وهران:

مواد دستورية جديدة لتعزيز مكانة البحث العلمي

اعتبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان، أمس، بوهران، بأن مشروع تعديل الدستور الذي سيعرض على الشعب للاستفتاء في الفاتح نوفمبر المقبل، جاء «ليدعم مكانة البحث العلمي من خلال دسترة أكاديمية العلوم والتكنولوجيا ومجلس البحث العلمي».

أوضح الوزير خلال تجمع نشطه بقاعة سينما "السعادة»، لشرح مضامين مشروع تعديل الدستور، أن الهيئتين العلميتين المستحدثتين «ستسمحان للجامعة الجزائرية وطلابها من القيام بدورهما في ميدان التنمية الوطنية الشاملة».

وصرح أن الأمر يتعلق «بمكسب كبير من شأنه أن يكون إطارا مهما لتفجير طاقات الطلبة والباحثين الجزائريين، تماما مثلما ظلوا ينادون به طوال عقود مضت».

ودعا بن زيان الطلبة، الذين كانوا حاضرين بقوة في هذا اللقاء، إلى «الانخراط في الحركية الجديدة من خلال ولوج الجمعيات العلمية للمساهمة في بناء الجزائر الجديدة التي يطمح لها مشروع الدستور الجديد والتي لن تبنى إلا بفضل الكفاءات الوطنية لأبنائها».

ولأن الجامعة الجزائرية والمؤسسات التكوينية هي الفضاء الذي يجمع خيرة الشباب الجزائري، فإن الوزير ركز على المكاسب التي ستجنيها هذه الشريحة المهمة في المجتمع من مشروع تعديل الدستور إذا تبناه الشعب الجزائري خلال الاستفتاء.

وأبرز الوزير خلال هذا التجمع، الذي نظمته فدرالية المجتمع المدني لولاية وهران، في هذا الشأن بأن «مشروع تعديل الدستور يفتح عهدا جديدا لممارسة الحريات ويعطي الفرصة لكل الجزائريين للمشاركة في الشأن العام من خلال جمعيات المجتمع المدني التي يكون فيها الشباب العمود الفقري لبلوغ الجزائر الجديدة».

وزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي من عين الدفلى :

الطابع الاجتماعي للدولة مكسب لا رجعة عنه

أكد وزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، أمس، بعين الدفلى، أن الاستفتاء حول التعديل الدستوري يعد «موعدا مع التاريخ والتغيير» ويعزّز قواعد الجزائر الجديدة.

أوضح زغماتي خلال لقاء جمعه بالمجتمع المدني بالقاعة المتعددة الرياضات «عبد القادر حمود» لمدينة عين الدفلى، «أننا أمام موعد مصيري مع التاريخ والتغيير من خلال الاستفتاء حول مشروع التعديل الدستوري»، الذي اعتبره «مرحلة ستعزّز دون شك قواعد الجزائر الجديدة».

وبشأن تزامن تاريخ الاستفتاء بذكرى الاحتفال باندلاع الثورة التحريرية (أول نوفمبر)، لاحظ وزير العدل حافظ الأختام أنه «أمر يدعوكل فرد منا إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المساهمة في بناء الجزائر التي حلم بها الشهداء»، كما أضاف، مبرزا «مكانة تاريخ أول نوفمبر في قلوب الجزائريين». وقال في هذا الصدد «من واجبنا الوفاء لعهد الشهداء من خلال المشاركة في كل عمل يعود بالمنفعة على بلادنا».

كما لاحظ في السياق «المرجعية الواضحة للتعديل الدستوري لبيان أول نوفمبر» الذي يعتبر دليلا يقول الوزير «عن أهمية مشروع التعديل الدستوري الذي يحتكم إليه الشعب الجزائري».

ورافع بالمناسبة من أجل «دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار مبادئ الإسلام»، مبرزا أن «أجدادنا الذين كانوا على وعي تام بالتحديات المستقبلية وبخصوصيات الشعب الجزائري أرادوا وضع أرضية قوية من شأنها ضمان رقي الشعب».

كما أكد بخصوص الطابع الاجتماعي للدولة «أنه مكسب لا رجعة عنه» و«نعمة يحسدنا عليها عديد البلدان»، مشيرا في السياق أن «الجزائر هي دون شك البلد الوحيد في العالم أين يتم منح سكنات (اجتماعية) للمواطنين مقابل مساهمة رمزية»، وهو، يضيف، «ما يعتبر دليلا واضحا عن السياسية الاجتماعية للدولة»، معتبرا أن «مواصلة الدولة للسياسة الاجتماعية هي وسيلة لتلبية إرادة الشهداء، وبالتالي تعزيز وحدة الأمة».

ولدى تطرقه لموضوع الهوية الوطنية، هاجم وزير العدل حافظ الأختام أولئك الذين يحاولون المساس بمكونات الهوية الوطنية بهدف ضرب الوحدة الوطنية، إذ ذكر أن «عشية المواعيد الانتخابية وفي كل مرة يتم فيها إطلاق نقاش حول مكونات الهوية الوطنية، يظهر أفراد يزرعون الشقاق ويحاولون ضرب مصداقية هاته العناصر»، يلاحظ الوزير.

وأبرز أن «وضع مكونات الهوية الوطنية من إسلام وعربية وأمازيغية في منأى عن أي تعديل دستوري يجعل هذا النقاش عقيما، لأن الشعب الجزائري قد اتخذ قراره فيما يتعلق بهويته بصفة نهائية».

وزير المجاهدين وذوي الحقوق من وهران:

الجزائر مقبلة على «عهد واعد»

أبرز وزير المجاهدين وذوي الحقوق، الطيب زيتوني، أمس، أن مشروع تعديل الدستور سيحدث «نقلة نوعية وسيكون وسيلة مثلى لتحقيق الأهداف الطموحة والمشروعة للجزائريين».

وقال الطيب زيتوني في كلمة قرأتها نيابة عنه بوهران مديرة الحماية الاجتماعية بوزارة المجاهدين، خداش دليلة، في افتتاح ملتقى وطني للجمعية الوطنية لكبار معطوبي حرب التحرير الوطني، إن الجزائر مقبلة على «عهد واعد» ضمن مسار الإصلاحات الشاملة التي تعهد بها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، انطلاقا من تعديل الدستور المقرر في أول نوفمبر 2020 والمتزامن مع الذكرى الـ 66 لاندلاع الثورة التحريرية برمزيتها ودلالتها.

الاتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين :

تعديل الدستور محطة فارقة في مسار الجزائر المستقلة

دعا الاتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين إلى عدم التاخر، في الذهاب الى صناديق الاقتراع للإدلاء بتزكية الجزائر الجديدة من خلال تاييد مشروع تعديل الدستور، حتى تكون المحطة فارقة في حياة ومسار الجزائر المستقلة تأسيسا في ذلك لمجد الشعب والوطن واحتراما لتبليغ رسالة شهداء التحرير.

سعيد بن عياد

وجدد الاتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين التزاكه بتزكية مسار بناء جزائر جديدة من خلال تزكية مشروع تعديل الدستور كونه المحطة التي تتحقق فيها آمال المواطنين في رفعة الوطن وتنجز الخيارات الوطنية الاستراتيجية ومنها الخيار الاقتصادي الذي يعيد تنشيط الالة الإنتاجية الوطنية ويتحقق من جهة أخرى التوازن التموي الجهوي جعل اقتصاد الأمة خاضعا لمعايير المنافسة والجودة التي بها تمكن من ضمان الريادة في خضم اقتصاد عالمي حديث ورقمي.

وأوضح مصطفى معزوز بلسان الاتحاد أن قول نعم لجزائر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو نعم لجزائر جديدة حلم الشباب وأمنية الشهداء والأبرار، مضيفا أن الشعب الجزائري الذي أخذ العهد منذ 22 فيفري 2019 على أن تحيا الجزائر الجديدة في حرية وديمقراطية سوف يعبر في الأول من نوفمبر من السنة الجارية 2020 عن إرادته الشرعية من خلال الانتخاب على الدستور الجديد ليثبت للعالم كله في صورة التلاحم مع جيشه الوطني الشعبي بأن الشعب الجزائري يطمح بإرادته لحياة أفضل ويسعى جاهدا للعيش في كنف الرفاهية. إذ أن التعديلات الدستورية ستكفل للأمة الجزائرية الحرية والديمقراطية في المجالين الاجتماعي والسياسي واستغلال الطاقات الغنية وكل موارد الأمة المتاحة المتوفرة في البلاد في المجال الاقتصادي، وصولا إلى إقامة مناخ سياسي واقتصاد منيع يفضي إلى تقسيم عادل للثروة في إطار عدالة اجتماعية يصونها دستور التغيير.

وأكد معزوزي أن الاتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين يشعر بثقل المسؤولية ومشاركتنا القوية والفعالة في النقاشات المتنوعة الكمية والنوعية عبر كامل الوسائل السمعية البصرية والتجمعات والندوات قد زاد فينا الثقة لحجم التحديات الكبرى التي تواجه الشعب والدولة على السواء.

وفي هذا الإطار يرى أن الخيار الاقتصادي في الجزائر الجديدة يضمن جوهره دستور البلاد المعدل في مواده التي تسمح لا محالة بإنشاء الثروة والقيمة المضافة وهو متوخى عمل الاتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين وهوكذلك الباعث فينا من أجل دعم هذا التعديل لأسمى قوانين الجمهورية.

المادة 20 و21 من مشروع تعديل التعديل الدستور، رضا تير :

الانتقال الطاقوي خيار استراتيجي لضمان حقوق الأجيال

أكد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي رضا تير، أن الانتقال الطاقوي في قلب تعديل الدستور الذي نص في المادة 21 على الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الأخرى من أجل ضمان استفادة الأجيال الحاضرة من خيرات البلاد مع حماية في نفس الوقت حق أجيال المستقبل فيها، من خلال عمل فواعل المجتمع على ترسيخ ترشيد استهلاك الطاقة.

فتيحة كلواز

قال رضا تير في كلمته الافتتاحية لليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع مجمع سونلغاز، أمس، بمركز التكوين لمؤسسة سونلغاز بن عكنون، إن المادة 21 من مشروع الدستور جاءت لتحمي حق الأجيال القادمة في خيرات البلاد من خلال دعوتها إلى الاستهلاك العقلاني حيث نصت على أن سهر الدولة على ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهم، وضمان توعية بيئية متواصلة بالمخاطر وكذا الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الاحفورية والموارد الطبيعية وأخرى، وهو ما يدخل في جوهر موضوع اقتصاد الطاقة.

في هذا الصدد، أوضح تير أن دراسة الجانب السلوكي للفرد والمجتمع بغية معرفة انعكاسها الكبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي في الجزائر، ضرورية لمعرفة الأسباب الحقيقية المفسرة للسلوكيات المرتبطة بهذه الظواهر حيث يعد نصف الحل الذي ينبغي الوصول إليه من أجل صياغة قرارات تكون فعالة وذات جدوى في معالجة هذه الظواهر والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية المكلفة للفرد وللدولة على حد سواء.

وكشف تير ارتباط اقتصاد الطاقة بالمتغيرات الكبيرة التي تشهدها الساحة العالمية وفي مقدمتها أسعار سوق المحروقات يضاف إليه ما خلفته وتخلفه جائحة-19 من آثار جمة تزيد من تعقيدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية محليا ودوليا.

ما يحتم على المعنيين العمل المشترك والتفكير الجماعي الموسع لمختلف مكونات المجتمع من باحثين ومجتمع مدني وغيرها من الفعاليات بهدف البحث عن حلول فعلية وفعّالة على المدى القصير لمواجهة هذه التحديات، من خلال استشراف كل النقائص الموجودة في سلوكيات المواطن اليومية في استهلاك الطاقة، لأن البحث عن حلول لغرض اقتصاد الطاقة وترشيدها وعقلنة استهلاكها لا يرتبط فقط بالدولة وحدها بل يستوجب إشراك المجتمع بكل مكوناته من أجل المساهمة في صياغة الحلول.

وأبرز أن تحول المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي بعد استفتاء على تعديل الدستور، هو انعكاس لتطور فكر اقتصاد الرفاهية والتحكم باستهلاك الطاقة بعقلانية وهو الاتجاه نحو كل ما يدخل في الخدمات والمنتجات الاقتصادية الخالية من الكربون بتبني نموذج استهلاكي جديد.

الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين من العاصمة:

الوثيقة ستؤمّن مكتسبات ونضالات الشعب الجزائري

أكد الامين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، سليم لعباطشة، أمس، بالجزائر العاصمة، أن مشروع تعديل الدستور «سيؤمن مكتسبات ونضالات الشعب الجزائري المعبر عنها في حراك 22 فبراير» وسيحدث «قطيعة مع الممارسات والسياسات الماضية».

وفي لقاء يدخل في إطار حملة الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستور المعروض للاستشارة الشعبية في الفاتح نوفمبر المقبل، أوضح لعباطشة أن مشروع الدستور الذي «ساهمت المركزية النقابية بشكل كبير في إثراء مواده، سيؤمن مكتسبات ونضالات الشعب الجزائري من خلال حراك 22 فبراير، كما سيحدث قطيعة مع الممارسات والسياسات الماضية التي كادت أن تعصف بكيان الدولة».

وأضاف أن «الحراك الشعبي جاء بمكتسبات وأهداف يجب الحفاظ عليها وتأمينها عبر ضوابط جديدة، منها دستور جديد سيكون بمثابة انطلاقة لبناء الجزائر الجديدة».

..ويترأس لقاء نقابيا موسعا اليوم

يترأس سليم لعباطشة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، بمقر المركزية، صباح اليوم، لقاء، يحضره كافة ممثلي العمال من خلال الفروع النقابية، يتطرق من خلاله إلى الظرف الراهن المتميز بتنظيم استفتاء شعبي حول تعديل الدستور، تأسيسا لمحطة أخرى بعد رئاسيات ديسمبر الماضي.

وتقود المحطة إلى أفق جديد تتقاطع فيه تطلعات المواطنين في بناء جزائر جديدة، مع إرادة التغيير، من خلال الإرادة الشعبية التي تتجسد في الميدان، وتحدي قوى الجمود التي تسعى لتعطيل الديناميكية، بإثارة قضايا تعد في حكم المحسومة، منذ بيان أول نوفمبر الذي يبقى ذخرا للأجيال، التي تعرف كيف تجعل من اختلاف الرأي مصدر قوة إضافية، تعزز الوحدة الوطنية وتحمي مكاسب الدولة الوطنية، في وقت يحمل النظام العالمي الراهن المتسم بعودة هيمنة القوى الاستعمارية الجديدة تهديدات ينبغي الانتباه إليها.

ولعل التأكيد على وحدة الصف بهذه المناسبة بالتعبير الحر والسيد، يكون خير رد على المشككين ورسالة واضحة للمتربصين ببلادنا، لتبقى دائما في الموعد ضمن الكبار باستقلالية قرارها، وحرية شعبها وهي من أكبر عناوين الحراك الشعبي الأصيل الذي بدأت تتحقق ثماره منذ سنة وترتفع أكثر بعد أول نوفمبر.

س. بن عياد

الوزير المنتدب المكلف بالاستشراف من تيسمسيلت :

تعزيز فعلي لمبدأ الفصل بين السلطات

أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاستشراف محمد شريف بلميهوب، أمس، بتيسمسيلتو بأن مشروع تعديل الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي يوم الفاتح نوفمبر المقبل يتضمن قواعد من شأنها اضفاء «توازن أكبر ما بين السلطات».

أوضح بلميهوب خلال لقاء جمعه بفعاليات المجتمع المدني المحلي احتضنته قاعة الاجتماعات بمقر الولاية بأن الوثيقة الجديدة للدستور جاءت ب»تدابير نوعية من شأنها التعزيز الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات».

وثمن عضو الحكومة من جانب آخر المواد الدستورية الجديدة المشجعة على النمو الاقتصادي علاوة على أهمية دسترة إنشاء هيئات ومؤسسات تحت وصاية رئيس الجمهورية مستدلا بمرصدي حقوق الإنسان والمجتمع المدني والهيئة الوطنية المستقلة للشفافية ومحاربة الفساد.

وتناول الوزير المنتدب في سياق شرحه لبعض التدابير التي يتضمنها مشروع التعديل الدستوري، مسألة منح صلاحيات أوسع لمجلس المحاسبة ليراقب المال العام الأمر الذي «يعد،حسبه، بتوجه يعكس ارادة حقيقية في محاربة ظاهرة الفساد بالجدية المطلوبة اضافة إلى ترشيد الإنفاق».

الأمين العام للأرندي من بسكرة:

دستور 2020 يضع حدا للحكم الفردي

دعا، أمس، الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطية الطيب زيتوني، الجزائريين إلى الذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع للتصويت بنعم لصالح الدستور الجديد، الذي اعتبره أول خطوة للتأسيس للجزائر الجديدة، كونه يكرس مقومات المجتمع الثلاثة وهي الإسلام، العروبة والأمازيغية والتي - حسب زيتوني- يريد البعض المساومة حولها وطمسها.

بسكرة: حمزة لموشي

أكد الامين العام للأرندي الطيب زيتوني، خلال تجمع شعبي بولاية بسكرة، حول الاستفتاء على التعديل الدستوري الجديد 2020 المزمع إجراؤه، بتاريخ الفاتح نوفمبر القادم، أن مشروع تعديل الدستور جاء ليكرس وبصفة واضحة وواقعية للنظام الجمهوري الديمقراطي المنبثق عن بيان اول نوفمبر التاريخي، ويضع حدا للحكم الفردي الذي جر الويلات للشعب الجزائري.

وثمن زيتوني دسترة الحراك الشعبي، معتبرا ذلك مكسبا كبيرا ونية صادقة من الرئيس عبد المجيد تبون للذهاب فعلا إلى الجزائر الجديدة، حيث قال بأن أغلب المقترحات التي تقدم بها حزبه قد تم الأخذ بها رغم بعض تسجيلهم في الأرندي بعض التحفظات حول بعض المواد المثيرة للجدل، لكنه قال إن التعديل في المجمل يخدم مصلحة الوطن والمواطن، داعيا الجزائريين إلى عدم الانسياق وراء بعض المغالطات والتي تروج للتصويت ضد التعديل.

الأمين العام للأفلان، أبوالفضل بعجي:

تعديل الدستور يرسي «دعائم الديموقراطية»

أكد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبوالفضل بعجي، أمس، بالبليدة، أن مشروع الدستور الجديد المعروض على الاستفتاء يوم الأحد المقبل سيؤسس لإرساء دعائم الديمقراطية.

ولدى تنشيطه لتجمع شعبي على مستوى القاعة متعددة الرياضات «محمد بعزيز» وسط المدينة في اليوم ما قبل الأخير من عمر حملة الاستفتاء، أكد بعجي أن «مشروع الدستور الجديد جاء لارساء دعائم الديمقراطية وبناء جزائر جديدة يسودها العدل والمساواة» .

واستدل ذات المتحدث بالمادة التي تحدد عدد العهدات الرئاسية وجعلها مادة صماء وكذا تلك التي تلغي الحكم الفردي وتؤسس للحكم الجماعي بهدف خلق توازن ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية ما سيسفر، حسبه، عن استقرار سياسي وبالتالي استقرار البلاد.

الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين من النعامة :

التعديل يضمن مناخا ملائما لتحقيق تغيير جذري

أكد الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين محمد عليوي، أمس، بالنعامة، أن مشروع تعديل الدستور «يفتح آفاقا جديدة» للتنمية الفلاحية ويسمح ب»انطلاقة فعالة» في تطوير هذا القطاع.

وذكر عليوي في تجمع نشطه بدار الثقافة «أحمد شامي» في إطار حملة الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور أن هذا الأخير «يضمن مناخا ملائما لتحقيق تغيير جدري في أساليب وطرق تسيير القطاع الفلاحي ويمكن أيضا من استقطاب المستثمرين».

وعبر المتحدث عن الحاجة الملحة لمهني قطاع الفلاحة في مثل هذا الظرف لضمان حماية حقوقهم والتي قال أنها ستتعزز في ظل التصويت على الوثيقة الجديدة للدستور المعروضة للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر القادم.

مرافعة لجزائر جديدة تساير العالم

بينما يفكّر السياسي في الانتخابات القادمة، يفكّر رجل الدولة في الأجيال القادمة». جيمس فريمان كلارك

الجزائر في مفترق طرق، أين وجدت نفسها وجها لوجه مع تحديات متعددة لاسيّما على الأصعدة، الاقتصادي، المالي والصحي، الوضع الراهن يتميّز بوجود حكومة مشكّلة من جامعيين ورثوا وضعية صعبة للغاية واستفتاء الفاتح نوفمبر على تعديلات دستورية ستقطع مع الماضي، ممّا يعني إعطاء صلاحيات أكبر لهيئات ومؤسسات الرقابة التي سيكون عليها لعب دور أكثر أهمية.

بقلم: شمس الدين شيتور

ترجمة: أمين بلعمري

علينا التحلّي بالنزاهة ونقّر أنّنا ضيّعنا قدسية شعلة نوفمبر والجزائري الذي كان شاهدا على عشريتي الكراهية، «الحقرة» والمحاباة يتصوّر أنه لم يتبق إلا الفساد، لهذا لم يعد يهمه إلا نصيبه من النفط.

لن يتركونا وشأننا، بلد بمساحة تناهز 2.387.642 كلم، الأول إفريقيا بعد تقسيم السودان، علاوة على عمقه الاستراتيجي، مقدراته الطاقوية، طقسه المتنوّع وتنوعه الأثري والسياحي...إلخ.

إنّ العالم ليس فضاء للأفعال الخيرية ولكنّه حلبة حرب الجميع ضد الجميع ووحدها الأمم المتطورة علميا من تمتلك وسائل القهر، التي تمكنها من إملاء معاييرها على الدول الضعيفة الأخرى، في هذا القرن الذي يتسم بكل المخاطر هناك تحالفات تبنى وأخرى تتفكك والحضارات الضعيفة ستندثر دون أن ينتبه لذلك أحد.

المسيرة الطّويلة للشّعب الجزائري من أجل الحرية

تاريخ الجزائر هو تاريخ شعب طالما ناضل من أجل البقاء، إنّ كتابة هذه الأسطر اضطرتني إلى استقراء التاريخ لسرد بعض الوقائع، فوجدت أنه حتى في الإنجيل ورد ذكر ملوك بربريين حاربوا الفراعنة قبل 30 قرنا، وجلسوا على العرش وأسّسوا دولة ويتعلق الأمر بسيفاكس وماسينيسا، هذا الأخير الذي تحالف مع روما وحارب القرطاجيين إلا أنه تعرّض للخيانة من والده الملك بخوس، وهي الحادثة التي خلّدها على لوحات من رخام المثل القائل: «كي يبخس ربي» وذلك حوالي 100 عام قبل الميلاد، بينما حارب خليفته يوغرطا الرومان إلى أن قضى في مخبأ لتقع الجزائر بعدها تحت وطأة الاحتلال الروماني ستة قرون.

بعد ذلك استقبل البربر العرب الحاملين للإسلام والذي – بالرغم من بعض الاعتراضات والمقاومات – استطاع الدخول إلى القلوب.

كل ما سبق يؤكّد أن الشعب الجزائري لم ينعم بالسلم مطلقا، وأنه كان في نزاع دائم مع الأمم الأوروبية وبعدها الأمريكية، نحصي 85 نزاعا خاضته الجزائر ضد فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وبريطانيا وحلف البابا المقدّس باسم الصليب، وهذا قبل الاحتلال الوحشي والهمجي العام 1830، والذي كان بمثابة تسونامي حقيقي كاد يأتي على وجود الشعب الجزائري لولا تمسّكه بالإسلام الذي سمح له من المقاومة لـ 132 سنة.

إنّها الحقيقة ولكن وبالرغم من استقلال تم السطو عليه، كانت هناك انتفاضة وأن كانت بخطى فهذا لا يعني أن المطالبة بالديمقراطية توقفت، ولكن هناك خاصية جزائرية وهي أنها تصنع ربيعها قبل الآخرين، في التاريخ القريب وخلال ألفيات من وجود هذه الأرض المباركة نجد أن 9 سياسيين قرروا إسماع المستعمر ما يريد أي صوت القوّة، إنها ثورة نوفمبر المجيدة التي تضيء مخيلتنا دائما، وهي من توّجت سلسلة طويلة من الانتفاضات المتعاقبة من أجل شرف الجزائريين، وكان لها الفضل في توحيد صفوفه من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وهذا ما يغيض دعاة التقسيم ويقّض مضاجعهم.

إنّ العالم ليس فضاء للأفعال الخيرية ولكنّه حلبة حرب الجميع ضد الجميع

بعد ذلك كانت هناك انتفاضة أخرى بتاريخ 05 أكتوبر 1988، وهذا بعد 26 سنة من حكم الحزب الواحد ومن فساد مستشر وعلى جميع المستويات، خرج الشعب إلى الشارع للمطالبة بالعدالة وكانت تلك بداية تجربة تعددية حزبية فتية، ولكن سرعان ما اختنقت بسبب خطيئة منح الاعتماد لأحزاب أسّست على ثوابت وطنية وهي الدّين والثقافة رغم أنه وبنص الدستور لا يمكنهما أن يكونا سجلا تجاريا لممارسة السياسة؟

والنتيجة عشرية من الدماء مازالت تلقي بظلالها على كل الشعب الجزائري بحصيلة ناهزت 200000 قتيل.

بعد عشرية الدم كتب علينا تجرّع عشريتين أخريين من الكراهية

الانتفاضة الجميلة لـ22 فيفري 2019

بعد عشرية الدم كتب علينا تجرّع عشريتين أخريين من الكراهية، المحاباة وفساد سلطة ممّا فوّت علينا، بطبيعة الحال، فرصة الالتحاق بالقرن 21 وهذا بالرغم من مداخيل مالية هائلة ناهزت 1000 مليار دولار أمريكي، والنتيجة بلاد معطّلة على جميع الأصعدة، الفساد أصبح عملة رائجة مع محاولة الذهاب إلى عهدة خامسة بالقوة لتكون القطرة التي أفاضت الكأس، وأشعلت ثورة 22 فيفري 2019 التي خرج الشعب فيها عن بكرة أبيه إلى الشارع، وكان ذلك شيئا استثنائيا بالنظر إلى سلميته وتحضّره ومرافقة من قوات الأمن، ممّا أثار إعجاب العالم كله، وهذا على عكس ما حصل في الجهة المقابلة من المتوسط؟.

من خلال مرافقتي لهذه الانتفاضة الهادئة على طريقتي وعبر مساهماتي عبر مختلف وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، اقتنعت أن هذا الشعب استطاع أن يسمع صوته أخيرا، وأنه يمكننا الآن التفكير بكل جدية بالمستقبل، ولكن وبمجرّد مرور الأشهر الثلاثة الأولى حدثت بعض الانزلاقات، وبدأت لغة التشدّد تتسيّد المشهد وبما أن سياسة الأسوأ هي أسوأ السياسات، الانحرافات بدأت فعلا.

لا أحد يمكنه الادّعاء أن تلك الانتفاضة كانت مدبّرة أو مسيّرة عن بُعد دون أن ينفي ذلك وجود محاولات لاستغلالها أو توظيفها بعد أشهر قليلة وبعد تلبية أغلب المطالب تقريبا.

بعد عشرية الدم كتب علينا تجرّع عشريتين أخريين من الكراهية

صحيح أنّ برمجة «النظام يتغيّر» تعتمد على الطريقة المعتمدة من طرف غان شارب، لا أحد يمكنه أن يجعلني أتخلى عن فكرة قناعة أن الثورة كانت في بدايتها رائعة ومعطاءة واستطاعت تجاوز كل الاعتبارات، نعرف أن طرق التغيير مختلفة لأي نظام، وعليه لابد أن لا ننكر أنه وخلال أشهر كاملة كانت المظاهرات سلمية وحضارية وشكّلت متنّفسا ديمقراطيا، على عكس الستارت الصفراء، الجزائر قدّمت دروسا إلى العالم في العزة والشرف، ليس من خلال الجماهير التي خرجت فقط، ولكن كيفية تعاطي مصالح الأمن معها، وعليه لا يمكننا القول أن الطرق التي يتقنها أصحاب مكبرات الصوت الإيديولوجية بحاجة إلى نظريات بسيكولوجية الحشود التي تكلّم عنها الدكتور غوستاف لوبون قبل قرن تقريبا.

إنه الواقع وكان من المفروض أن الجيش وفق «برمجة» الفوضى الخلاقة التدخل لقمع المتظاهرين، للدفع إلى المواجهة التي كان ينتظرها مهندسو الفوضى إلى الأمام، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل، بل على العكس رافق الجيش الوطني الشعبي، إلى جانب مصالح الأمن الأخرى المسيرات الأسبوعية بأعين رقابة فطنة، واستطاعت هذه المؤسسة إنجاز مهمة أصعب حتى من تلك المتمثّلة في الدفاع عن البلاد بالسلاح في القرن 21 لأنّ صفوفها تزداد امتلاءً بجامعيين أكفّاء، هي بأمس الحاجة إليهم بالنظر إلى التحوّلات العالمية التي تفرض عليها التحكّم أكثر في التكنولوجيات الحديثة لتكون في أعلى درجات الفعالية.

ليس الحشود وحدها من تقوم بثورات ناجحة ولكن الأفراد كذلك، ونستذكر هنا ثورة نوفمبر الخالدة، التي لا تفصلنا عن ذكراها 66 إلا أيام قلائل، وعلينا أن نتوقف عندها ونرى كيف قرّر 9 مواطنين تغيير مجرى الأحداث دون أن تكون لديهم الوسائل المتاحة اليوم، مثل وسائط التواصل الاجتماعي، ولكنّهم كانوا مسلّحين بقناعة مفادها أن الأمور يجب أن تتغيّر، بنادق صيد في مواجهة 500000 عسكري يدعمهم الحلف الأطلسي، كان لابد من القيام بذلك وفعلوه.

حراك 22 فيفري 2019 بثورته السلمية يعيش في وجداننا

يمكننا أن نتفهّم حرص شعب هذه الثورة الهادئة بعدما حصّنته خيبات أمل متكررة على مدار 57 سنة وبعد تحمّل عشريتين من الكراهية، الحقرة والفساد، لهذا لم يرم المنشفة طيلة 40 أسبوعا كاملة من التظاهر السلمي، وهذا بالرغم من أن الجزائريين لم يعودوا يتنقلوا في جماعات كما في عزّ أيام الحراك، ويحضرني هنا قول بيرتولد بريشت: «نقول عن الأنهار أنها تأتي على أي شيء في طريقها بعنف ولكن لا يتكلم عن عنف الضفاف في حق الأنهار».

ماذا عن الانتفاضة الهادئة الرّاهنة؟

حراك 22 فيفري 2019 بثورته السلمية يعيش في وجداننا، ويجب أن يظل كذلك على غرار ثورة نوفمبر المجيدة، عابد شارف يحلّل بعمق بدايات المغامرة الممتعة لهذه الثورة الرائعة المدعومة من كل أطياف الشعب ومن مصالح الأمن ومن الجيش، كما يصف لاحقا الانحرافات ومحاولات استغلالها وتوظيفها، محاولات جعلت نهر ثورة الابتسامة ينحرف عن مساره، ويؤكّد أن الحراك إيذان بنهاية حقبة، ويكتب في الصدد: «الحراك أكمل دورة حياته التي كانت وراء استقالة عبد العزيز بوتفليقة يوم 02 أفريل ولكنّه سيستمر في رسم المشهد السياسي في البلاد لعشريات، وهذه حقيقة يجب القبول بها».

هذه الانتفاضة السلمية الرائعة التي أنهت حكم بوتفليقة قصمت ظهر النظام السابق، وأحالت أكبر رؤوسه على العدالة لتكمل دورتها في عام بعدما أنهت جمودا سياسيا قاتلا استمر سنوات، إنه إنجاز رائع تم تحقيقه دون عنف ممّا يعني أنه سيكون حدثا جوهريا في تاريخ الجزائر الحديث»..

القول بأنّ الحراك وصل إلى نهاية دورته الحياتية الطبيعية لا ينفي القفزة الهائلة والبصمة التي تركها في تاريخ البلاد، كما لا يعني أنه فشل بل على العكس هو اعتراف بأنه وصل إلى مبتغاه، شأنه شأن الشخصيات «التاريخية» التي كانت وراء اندلاع ثورة نوفمبر 1954، «الأفلان» الذي سطع نجمه أمام العالم خلال عشرية وأحرفه

الثلاثة كانت توقيعا من نوع خاص بل مرجعية نادرة في القرن 20، الأفلان كان أكبر من مجرد حزب سياسي ولكن هوية، علامة مسجّلة وتوقيع كذلك».

«الجيش لم يخطئ (...) الجيش قام بمهامه وفق تاريخه، لا عهدة خامسة لبوتفليقة ويجب العودة إلى السيادة الشعبية من خلال المادتين 7و8 من الدستور، التزام منع إراقة قطرة دم واحدة لتليها خطوة أخرى حملة واسعة على الفساد، الوصفة التي اقترحها الجيش لم تكن في الحسبان، ولم تكن لتخطر على البال شهرين من قبل فقط.

يبدو أن ذلك فيه استجابة لتطلعات غالبية المتظاهرين ومن كان يتصوّر أن العشرات من الوزراء، كبار المسؤولين من بينهم رؤساء مخابرات، وزراء أوائل، مسؤولين في مختلف الإدارات، عسكريين ورجال مخابرات أمام المحاكم، بكل بساطة لا أحد كان يتصوّر ذلك».

يضيف عابد شارف: «تيارات وأجهزة سياسية سطت على الحراك لتتّصب نفسها متحدثة جديدة باسمه فرضوا كلمة السّر والإجماع، الذي كان مصدر قوة الحراك انفرطت أحجار سبحته».

ماذا لو لم تكن هناك انتخابات؟

في إحدى مساهماتي الأخيرة في شهر نوفمبر 2019،أعطيت رأي من أجل صالح البلاد، قلت فيه لابد من إجراء انتخابات في أقرب وقت لأن الجزائر لم تكن هناك خطة (ب) لنتخيّل أن الانتخابات تم تأجيلها للمرة الثالثة ماذا كان سيقع؟ الأكيد أنّنا كنّا سندخل في حالة عدم استقرار كان من شأنها أن تضعف البلاد أكثر، علينا أن نقولها لسنا في منأى، دورنا تمّت برمجته، قالها ساركوزي صراحة: «الجزائر بعد عام والتالي إيران»، إنّه من الخطأ الوثوق بمباركة الغرب أو الاعتقاد أنه سيأتي لنجدة من استنجد به، كما لا يجب القول أنّنا محصّنين وأنّنا دفعنا الفاتورة بـ 200000 قتيل أو أنّنا أقوياء، وأنّ كل الأمور ستعالج بعصا سحري أو أنّنا نملك خاتم سليمان، هناك من يسنون خناجرهم في انتظار رؤية الجزائر تسقط، وهذا سيناريو غير مستحيل الوقوع!

إنّه ومع تآكل احتياطي الصرف ووباء كورونا سنكون – لا قدر الله – منطقة رمادية مثل ليبيا وسوريا واليمن، الجزائر محسودة ونحن لا نعلم الخيرات التي تنام عليها، وليس هذا فقط فبلدنا غنّي بتاريخه كذلك وفي بلادنا موقع يعتبر مهدا للحضارات الإنسانية وهو عين الحنش، لدينا حضارة عمرها 2.4 مليون سنة، أكثر من ذلك وكالة «ناسا» الأمريكية نشرت دراسة تخبر فيها العالم أنها وجدت ما يشبه الأحماض الأمينية التي تعتبر مصدرا للحياة البشرية في نيزك تم التقاطه في الصحراء الجزائرية، وهذا بالإضافة إلى الطاقة الشبانية للبلاد، آن الأوان لنسأل أنفسنا، ماذا ننتظر لنعرف مصالحنا في عالم لا يعترف بالضعفاء؟ إن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرّقنا كما سنرى.

من نحن؟

لكي يمكننا الحديث عن التحدّيات التي تواجهها البلاد بكل هدوء، يمكنني أن أدلي بوجهة نظري حول بعض المسكوت عنه في مشروع المجتمع.

تذكير بسيط يشرح التشنّجات الحالية بخصوص اللغات: لما اقتحم المسؤول الأول على البلاد أبواب السلطة صرّح بطريقة ارتجالية «نحن عرب» ليزرع بذلك بذور الاختلاف،

ويفتح ثغرة طالما تم التغاضي عنها في الدستور بالرغم من أنه ومنذ الاستقلال كان هناك ثنائية إسلامية أو لائكية، ولكن ولا واحدة منهما ألقت بالا أو اهتمت بالجزائر العميقة بتنوّعها، لهذا من الصعب أن نعرف من نحن بالضبط، هل نحن أمازيغ اللحظة الأولى لما قبل 2950 سنة أم نحن من نسل الفاتحين العرب؟ ولكن الثابت بين هذا وذاك هو أن الأساس الصخري هو أمازيغي، وكان موجودا قبل 18 قرنا أي قبل مجيء العرب الحاملين للقرآن الذي صهر البعد العربي.

يمكنني أن أدلي بوجهة نظري حول بعض المسكوت عنه في مشروع المجتمع

قد يبدو أنّ الحديث عن التاريخ وحده غير مجد ولكن ماذا لو نذكر بعض المرجعيات الجزائرية؟ قبل 2000 سنة كل أوربا باستثناء روما كانت غارقة في الظلام والجهل، بينما في المغرب كما هو حاليا كان هناك أمم لها دول، ماسينسا صك العملة قبل 22 قرنا من اليوم، لماذا لا نفتخر جميعنا بذلك ؟ لماذا يحتفل التونسيون بماسنيسا وحنبعل بينما لا نفعل نحن ذلك ؟

لتأكيد وجود كلمات بربرية في الجزائر قبل ما يقارب 30 قرنا، والتثاقف الذي حصل بين تامزيغت والعربية علينا أن ننقل شهادة البروفيسور مصطفى لشرف الذي يقول في الصدد: «الأسماء البربرية القديمة أو تلك التي تم أغرقتها (من الإغريق) تأثرا بالثقافة القرطجية، أسماء عربية تبربرت أو تطعّمت بالأمازيغية وأخرى عربية بربرية ناتجة عن تقاليد قديمة، لكل الأسماء الأبوية الاثنية وذلك منذ وصول الإسلام إلى إفريقيا تأثّرا بذكرى الصحابة والتابعين».

أسماء المواضع والمواقع عبر كل شمال إفريقيا تحمل هي الأخرى تسميات بربرية، تداولتها الأجيال القديمة التي تعرف البلاد جبالها وتلالها، بالإضافة إلى التضاريس والنباتات البرية والحيوانات المختلفة، إنها لغة يجب أن تلقّن لكل أطفال الجزائر مما سيسمح لهم باكتشاف بلدهم بالتفصيل وهذا في البيداغوجية المدرسية والتعليم العالي كذلك».

إنّ مجيء الإسلام أعطى دفعا للذكاء البربري بتزويده بلغة، ويتعلّق الأمر بالعربية التي ازدهرت بفضلها العلوم والثقافة، إن الإضافة التي قدمّتها اللغة الجديدة لم تلغ التقاليد المحلية ولا اللغة البدائية، أكثر من ذلك ومن أجل كسب قلوب الأهالي الذين لا يحسنون اللغة العربية، كانت هناك محاولات للترجمة إلى الأمازيغية على قلّتها؟ منها ترجمة القرآن الكريم من أبرزهم محمد ابن عبد الله ابن تومرت، مؤسس دولة الموحّدين الذي ترجم إلى البربرية كتبا ألّفها هو نفسه باللغة العربية بالأساس، هناك مثال آخر يستحق الذكر وهو ملّخص نظرية «التوحيد»، التي ألّفت بالبربرية من طرف قبيلة بني ورتيلان في زاوية سيدي يحيى بن حمودي وترجمة اتفاقية أبو عبد الله محمد بن محمد السنوسي.

جمال اللّغة العربية

من حسن حظّنا أنه لدينا لغة جميلة وعندما نطلّع على العدد الهائل من العلماء المسلمين، الذين كتبوا في مختلف ميادين المعرفة ونقلوا خبراتهم وتجاربهم باستعمال اللغة العربية، ولولاهم لما ازدهرت العلوم والفلسفة في أوروبا. وحول جمال هذه اللغة يشرح جاك بارك في مؤلفه (العرب ونحن)، أن وظيفة اللغة عند العرب تختلف ومرتبتها أسمى منها عند الغربيين ويسوق المثال التالي: «مكتوب، مكتب، مكتبة، كاتب، كتاب. بينما بالفرنسية نجد نفس هذه الكلمات اعتباطية ومنفصلة عن بعضها، وليس هناك ما يربط بينها بينما تجتمع كل هذه الكلمات وفق منطق شفّاف وجذر مشترك في اللغة العربية، ونجد كلمة اعتباطية واحدة، تتفرّع عنها كل التسميات الأخرى وعليه و – حسب بارك – دائما فإن اللغات الأوروبية: «اللغات الأوروبية تقوّي الكلام وتجعله جامدا نوعا ما وتضعه في قالب معيّن، بينما نجد الكلمة العربية متشبثة بأصلها اللغوي.

قد يبدو أنّ الحديث عن التاريخ وحده غير مجد ولكن ماذا لو نذكر بعض المرجعيات الجزائرية؟

التأسيس لمشروع مجتمع شغوف بالمعرفة

الآن وبعد التأكيد على أن اللغتين وحدة لا تتجزّأ، آن أوان الخوض في مشروع مجتمع، علينا أن ننتبه إلى تطوير اللغتين، وإذا لم نفعل سنقع في فخ التقسيم والتفرقة الذين لا يريدون أن تقوم للأمة الجزائرية قائمة، ولا أن يروا الشعب الجزائري يتقدّم ويتطلّع إلى المستقبل، علينا أن نلجأ إلى بعضنا البعض لإثراء اختلافنا وتنوّعنا، فهذه الجزائر المتنوّعة كان لديها حظ معانقة الحضارة العربية الإسلامية، لهذا علينا الاعتزاز بمكوناتنا ويوغرطا وماسينيسا جزء من تاريخنا شأنهم شأن يغموراسن، الأمير عبد القادر...بن مهيدي، لا يجب أن نهمل أي بعد من تاريخنا.

العربية جزء من الهوية الجزائرية والقبول الهادئ بالأمازيغية يؤسّس للعيش معا، وهو عامل انصهار يقطع الطريق أمام المغامرات، ويسمح لنا بالانكباب على العمل.

لماذا الدستور؟

ماذا نريد لهذا البلد؟ قضية مهمة تحتاج منّا أن نضع نصب أعيننا تحرير دستور يستجيب لمتطلبات القرن 21 مع كل ما يجب أن يتوّفر عليه من شفافية، تحوّلات متسارعة وشكوك كما يؤكد رينان: «الأمة تقوم على موروث تاريخي يجب تشريفه، وعلى إرادة قوّية في الحاضر».

الجزائر ستصل تدريجيا إلى معالجة نداء العيش معا، أن تكون جزائريا في القرن 21 هي أن تحب الجزائر أولا وإثبات ذلك يوميا، إنّه من الحيوي التأسيس للعيش معا وهذا الانتقال إلى فكرة الأمة هو ورشة الدستور لتفادي تآكل السلطة والانحرافات الأخرى، صحيح أن الفترة الرئاسية حدّدت بعهدتين ولكن وحدها أجواء من الحرية السياسية بمختلف أشكالها، حرية التجمّع، التعبير من جهة وانتخابات حرة وشفافة، هكذا فقط يمكن للاقتصاد أن يتطوّر.

ما هي الحقوق الأساسية التي من المنطق أن يطالب بها أي جزائري؟

مرافعتي من أجل الوحدة الوطنية قد اكتملت، وأعتقد أن هناك إجماع على أن الأهم في هذه الحقوق هو العيش بكرامة، يعني لا للحقرة، العدالة والمزيد من الحقوق، وهذه نقاط خصّص لها حيّز معتبر في التعديل الدستوري ولكن هناك حقوق أخرى ضرورية لتطوّر الجزائريات والجزائريين وهو المطالبة بحياة كريمة، تعليم جيّد والأمل في الحصول على الوظيفة وسكن وعلى رعاية صحية.. وكخلاصة هي إمكانية الحصول على منصب عمل الحصول على عمل، كما أنه يتوّجب على الدولة تبني استراتيجية قائمة على تكافؤ الفرص، وتوفير كل ظروف الإبداع والرفاه، ولكن بالمقابل ما هي واجباتنا اتجاه وطننا؟ هل أدّينا واجبنا بالشكل الكافي؟ لما نبحث عن التبريرات في الغالب للتملّص من أداء هذه الواجبات؟ وتحضرني هنا مقولة الرئيس الأمريكي جون كينيدي في محاضرة أمام جمع من الطلبة: «قبل أن تطلبوا من وطنكم أي شيء اسألوا أنفسكم ماذا قدّمتم له»، إنه الدّين الذي يجب أن يسدّده كل مواطن لوطنه، كما عليه أن يؤدّي مهمته بإخلاص في الدفاع عن وحدته التي يجب أن تبقى الهدف الأول والأخير.

علينا مخاطبة المعوزين في مناطق الظل بكل صراحة، وكل الجزائريين الذين لا يملكون الحد الأدنى من الكرامة

علينا رعاية كل الجزائريين، علينا مخاطبة المعوزين في مناطق الظل بكل صراحة، وكل الجزائريين الذين لا يملكون الحد الأدنى من الكرامة، صحيح أن الحرية، التداول على السلطة سلمية يجب احترامهما ولكن المحرومون يحتاجون إلى سقف، عمل، رعاية صحية وحصول أبنائهم على مقعد في المدرسة، وهذه هي التطلّعات الأساسية، علينا السهر شفافية الانتخابات وسلطة الانتخابات تقع عليها مسؤولية إضفاء المصداقية عليها.

خاتمة

إذا كان من المسلّمات أن مستقبل البلاد يهم كل الجزائريين دون استثناء، فإنه عليهم بالمقابل الالتزام وتسخير كفاءاتهم من أجل ميلاد جزائر جديدة من خلال الوصول بطرق مشروعة في التشريعيات، وكل فضاءات صنع القرار التي يتم فيها تحديد ورسم مستقبل جزائر لن يكون فيها للمغامرة مكان، ولا للتداخلات في المهام كما أنّه لا مكان فيها للذين لا يحترفون الكلام فقط، لأنّ الجزائر تبنى بالأفعال وليس بالأقوال.

ورشة كبيرة من العمل والعرق وسهر الليالي في انتظارنا جميعا وسط عالم لا يمنح الهدايا للضعفاء، في سنة 1984 التقى ستيف جوبس الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران فقال: «البرمجة المعلوماتية هي برميل النفط الجديد»؟

إن البحث المتواصل عن المعرفة يجب أن يكون الهّم الأكبر لمسؤولينا الذين عليهم التفكير في الأجيال المستقبلية كذلك...علينا قولها صراحة، الجزائر في فترة نقاهة وتحتاج إلى رعاية كل الذين يؤمنون بها، علينا تخليصها من أيدي الشياطين وتبنّي نظرة مستقبلية لتمتين عرى العيش معا، المبتغى هو أن نعيد للجزائري الاعتزاز بجزائريته ومصالحة هذا الشعب مع ذاته، علينا أن نعلن وبصوت مرتفع أنّنا لا نريد وطنا بديلا، لا بد لنا من اختراع أرضية توافق مشتركة تجمعنا.

علينا الكف على الاعتماد على النفط نهائيا لأنّ أسعاره ستتدهور أكثر فأكثر، والسبيل الوحيد هو الانتقال من الاعتماد على الطاقة إلى التنمية البشرية المستدامة، بالمختصر احترام هذا الدستور الجديد بخلق الثروة، مناصب العمل، وبهذا يمكننا إعادة الأمل للشباب من خلال ورشات كبرى.

إنّ القبول ببعدنا الأمازيغي بهدوء ورويّة يعتبر وجها من أوجه العيش معا، وعامل انصهار مهم سيقطع الطريق أمام المغامرات، كما علينا الانكباب على العمل وعليه علينا العمل معا من أجل الاحتكاك الطلابي في الجامعات، كما هو الشأن بالنسبة للخدمة الوطنية التي تعتبر بوتقة تجمع الشباب الجزائري من مختلف أنحاء الوطن.

علينا بناء جزائر جديدة، نحن بحاجة إلى ثورة شبيهة بثورة نوفمبر على الصعيد المعرفي، وعليه تغيير جذري في طرق التنظيم والعمل، إنّنا نعيش تغيير منظومة بأكملها.

هدّم كوفيد 19 ما بنته الحضارة الإنسانية خلال ألفيات كاملة، وعليه فإن التغييرات المناخية والتحوّل الطاقوي ستنقلنا من الغفلة الطاقوية الحالية إلى التعافي الطاقوي دون أن ننسى شحّ المياه، وهذه كلها حقائق تجبرنا على فتح ورشات وفي أسرع وقت ممكن.

على المنظومة التربوية، البعيدة عن كل أشكال التحزّب تقديم الأفضل لشباب هو أغلى ما نملك، علينا أن نفهم أن قول الحقيقة هو السبيل الوحيد لإقناع هذا الشباب الذي لم يمت فيه الطموح والتطلّع والحمد لله.

إنّها الأمة التي ستبقى ذلك الملاذ اليومي على حد قول الشيخ نحناح: «نحن جزائريون من التاء إلى التاء، من تاء تلمسان إلى تاء تبسة ومن تاء تمنراست إلى تاء تيزي وزو»، لا يوجد من وجهة نظري إلا جزائريون يعيشون معا منذ 1400 سنة بحلوها ومرّها كما بيّنت ذلك ثورة نوفمبر المجيدة.

تصفيات كأس إفريقيا للأمم 2021

طاقم تحكيم سوداني لمقابلة زيمبابوي - الجزائر

عيّنت الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (كاف)، طاقم تحكيم سوداني، لإدارة المقابلة التي ستجمع منتخب زيمبابوي بنظيره الجزائري، يوم 16 نوفمبر المقبل ابتداء من الساعة 00 : 16 سا (بتوقيت الجزائر) بملعب ناسيونال سبور ستاديوم بهراري، في إطار الجولة الرابعة من تصفيات كأس أمم إفريقيا 2021 (المجموعة الثامنة).

سيدير الحكم الرئيسي محمود علي محمود اللقاء بمساعدة مواطنيه محمد عبد الله إبراهيم وأحمد ناجي سباحي، الحكم الرابع السوداني محمد محمد الطرفي، أما محافظ اللقاء فهو الملغاشي راؤول رومانين اريزاكا رابكوكو.

جدير ذكره أنّ مباراة الذهاب المقررة يوم 12 نوفمبر ابتداء من الساعة 00 : 20 سا بملعب 5 جويلية سيديرها طاقم تحكيم كاميروني بقيادة الحكم الرئيسي آليوم آليوم بمساعدة مواطنيه ايلفيس فوفي نوبو نغيفو وسانـدا وماورا، أما الحكم الرابع فهو الموريتاني ماسا ديارا.

وتلعب هاتين المواجهتين أمام مدرجات فارغة بسبب جائحة كورونا «كوفيد-19»، التي أجبرت الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم على تأجيل موعد إقامة بطولة أمم إفريقيا التي كانت مقررة لسنة 2021 الى 2022 بالكاميرون.

ومعلوم، أنّ المنتخب الوطني يتصدّر – بعد مقابلات الجولة الثانية – ترتيب المجموعة الثامنة بمجموع 6 نقاط متبوعا على التوالي بكل من زيمبابوي بـ (4 نقاط) وبوتسوانا بنقطة واحدة ثم زامبيا التي تتذيل ترتيب المجموعة بصفر نقطة.

أولمبياكوس

سوداني يصاب بفيروس كورونا

أصيب الدولي الجزائري العربي هلال سوداني، لاعب نادي أوليمبياكوس اليوناني (بطولة القسم الاول)، بفيروس كورونا «كوفيد-19»، حسب ما نقلته الصحافة المحلية أمس.

غاب العربي سوداني، ثاني أحسن هداف في صفوف المنتخب الوطني في الفترة الحالية، عن مباراة فريقه اليوناني أمام نادي بورتو البرتغالي، في إطار الجولة الثانية من مسابقة رابطة الأبطال الأوروبية لكرة القدم.

وخلال ندوة صحفية، أعلن مدرب نادي اوليمبياكوس، البرتغالي بيدرو مارتينز، أنّ اللاعب الجزائري (32 سنة)، سوف يبقى في فترة حجر صحي، معربا بالمناسبة تمنياته له بالشفاء العاجل والعودة بسرعة لصفوف الفريق. وينضم سوداني لقائمة زملائه في الفريق الوطني الذين أصيبوا في الفترة السابقة بفيروس كورونا «كوفيد-19»، التي تتضمن لحدّ الساعة كل من آندي ديلور (نادي مونبوليي)، مهدي عبيد (اف.سي نانت) ورياض محرز (مانشستر سيتي).

وقبل الجولة الثانية من المجموعة الاولى من رابطة الابطال، يحتل نادي اولمبياكوس المركز الاول رفقة مانشستر سيتي، بعد تفوقه على التوالي على كل من أولمبيك مارسيليا (1–0) واف.سي بورتو (3–1).

مباراة ميلانو - روما

تبرئة بن ناصر..وتوجيه اللوم للحكم

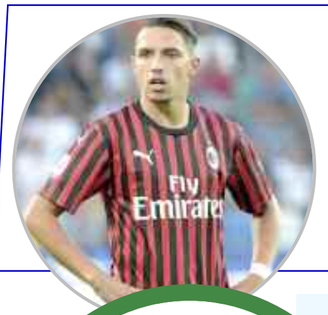

وجّه تقرير صحفي اللوم للحكم بيير و جياكوميلي الذي أدار مباراة ميلانو وروما يوم الإثنين، في الجولة 5 من الدوري الإيطالي.

احتسب جياكوميلي عددًا من القرارات المثيرة للجدل في المباراة، أبرزها ركلتي جزاء لميلانو وروما.

ووفقا لموقع «كالتشيو ميركاتو» الإيطالي، فإن جياكوميلي كان يجب أن يتوقف عن التحكيم في نهاية الموسم الماضي، لكن لجنة الحكام غيرت القواعد كي يستمر، وأشار إلى أن جياكوميلي أفسد مباراة جيدة بين ميلانو وروما بركلتي جزاء غير صحيحتين تمامًا.

وأوضح أن إسماعيل بن ناصر، نجم ميلانو، غير مخطئ في ركلة الجزاء الأولى، بعدما وضع قدمه على الكرة، بينما بيدرو رودريغيز جناح روما من اعتدى عليه.

وقال الموقع الإيطالي إن ركلة الجزاء التي حصل عليها هاكان تشالهانوغلو، صانع ألعاب الروسونيري، كانت مجرد تمويض عن ركلة بن ناصر الخيالية.

وأضاف أن جياكوميلي ارتكب أيضًا أخطاء أخرى على مدار المباراة، كما أنه اشتهر خلال مسيرته بالكوارث التحكيمية.

في خطوة مفاجئة

مسؤولو باريس سان جيرمان يتّصلون بزيدان

تلقّى زين الدين زيدان، مدرب ريال مدريد، اتصالاً مفاجئًا خلال الأيام الأخيرة، بشأن مستقبله وإمكانية رحيله عن النادي الملكي.وفقًا لبرنامج «الشيرنجيتو» الإسباني، فإن مسؤولي باريس سان جيرمان أجروا اتصالات مؤخرًا مع زيدان، حول إمكانية قدومه إلى «حديقة الأمراء».وزعمت تقارير إسبانية أن زيدان كان مهددًا بالإقالة من قيادة الفريق الملكي، إذا خسر ريال مدريد في الكلاسيكو الأخير.وجاء ذلك عقب تعرض الميرنغي لهزيمتين ضد قادش وشاختار دونيتسك في بطولتي الدوري الإسباني ودوري أبطال أوروبا على الترتيب.

وصرّح إيميليو بوتراغينيو، مدير العلاقات المؤسسية بريال مدريد، عقب انتصار الميرنغي على برشلونة، بأن أنباء رحيل زيدان عن النادي غير صحيحة.

في حال إيجاد لقاح لكـــورونا

كأس أمريكا ستقام بحضور الجماهير

أفاد مسؤول بارز في اتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم (الكونميبول) أن الاتحاد يعتزم إقامة كوبا-أمريكا العام المقبل في ملاعب ممتلئة بالجماهير في حال العثور على لقاح لفيروس كورونا في الوقت المناسب.

قال غونزالو بيوسو، مدير التطوير في الكونميبول، لوكالة رويترز: «هدفنا إقامة كوبا أمريكا في ملاعب ممتلئة بالجماهير حال العثور على لقاح للفيروس (...) إذا لم يكن هذا الأمر ممكنا، فإننا نبحث إمكانية حضور من 30 إلى 40 في المائة من سعة الملاعب».

وأضاف المتحدث ذاته أن القرار النهائي سيكون لأصحاب الضيافة، مبرزا أن كوبا أمريكا المقبلة ستكون أول نسخة تقام في بلدين وستجري في الفترة من 11 جوان إلى 10 جويلية من السنة المقبلة.

وتأجّلت البطولة هذه السنة بسبب الوباء لتقام في جـوان وجـويـلـيـة 2021 في الأرجـنـتـين وكولومبيا، لكن مسؤولين عبروا عن تفاؤلهم إزاء السماح للجماهير بحضور واحدة من أكبر البطولات القارية.

رابطة أبطال آسيا

ملعب الجنوب بقطر يستضيف المقابلة النهائية

أعلن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم استضافة ملعب الجنوب بالوكرة (قطر) للمقابلة النهائية من رابطة الأبطال الآسيوية التي ستجمع بين فريق بيرسيبوليس الإيراني بطل غرب آسيا والمتأهل إلى النهائي من شرق القارة.

وستلعب مناقصات شرق آسيا بالدوحة خلال الفترة ما بين 18 نوفمبر و13 ديسمبر المقبلين أسوة بمباريات الغرب التي جرت في العاصمة القطرية أيضا خلال الفترة ما بين 14 سبتمبر الماضي والثالث من أكتوبر الجاري.

وكان الاتحاد الآسيوي للعبة قد نشر في وقت سابق الملاعب الأربعة التي ستحتضن تصفيات شرق آسيا، وهي: ملعب خليفة الدولي، ملعب المدينة التعليمية وملعب الجنوب، إضافة إلى ملعب جاسم بن حمد بنادي السد، وهي نفس المنشآت التي سبق أن استضافت مباريات غرب آسيا.

وسيستضيف ملعب الجنوب مباراتي ربع النهائي يوم 10 ديسمبر ومباراة نصف النهائي يوم 13 من الشهر نفسه.

مانشيستر سيتي

غياب أغويرو لأسبوعين بسبب الإصابة

أكّد الإسباني جوسيب غوارديولا مدرب مانشستر سيتي الإنجليزي لكرة القدم أن مهاجمه الدولي الأرجنتيني سيرخيو أغويرو سيغيب عن الملاعب بين عشرة أيام وأسبوعين على الأقل بسبب إصابة عضلية.

قال غوارديولا: «سيغيب بين 10 و15 يوما على الأقل، إن لم يكن ثلاثة أسابيع أو شهر إذا كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت».وتعرض أغويرو للإصابة في المباراة ضد وست هام يونايتد (1–1) في البطولة الإنجليزية، علما بأنه عاد للتو من إصابة أبعدته عن الملاعب فترة طويلة وأرغمته على الخضوع لعملية جراحية في الركبة».

وأضاف غوارديولا: «كنا صبورين جدا، لم نضغط على الأطباء، كنا نعلم أنه ليس في أفضل الظروف، لكننا حرمنا من قلب هجوم، كان من المهم بالنسبة له أن يلعب 60 دقيقة. للأسف أصيب اثر عملية هجومية» في إشارته إلى إصابته ضد وست هام.

وأوضح غوارديولا أنه يريد «عودة سيرخيو عندما يتعافى تماما، نفتقده كثيرا، ما فعله لهذا النادي استثنائي، إنه أسطورة السيتي».

مورينيو:

لا أريد أن أنسب لنفسي نجاح الثنائي كين وسون

كوّن هاري كين وسون هيونغ-مين ثنائي توتنهام هوتسبير أقوى شراكة هـجـومـيـة في الـدوري الإنجـلـيـزي الممتاز بقيادة جوزيه مورينيو، لكن المدرب البرتـغـالي قـال إن بـعـض هـذا النجاح يرجع الفضل فيه إلى سلفه ماوريسيو بوكيتينيو.

سجّل سون هدفه الثامن هذا الموسم في الفوز 1–0 على أرض بيرنلي يوم الإثنين، بعدما أفلت من الرقابة ليقابل تمريرة كين بعد ركلة ركنية من إيريك لامیلا ويهدي توتنهام فوزه الثالث في 6 مباريات في الموسم الجاري.

ويحتل توتنهام المركز الخامس متأخرا بفارق نقطتين عن إيفرتون المتصدر، لكنه يتصدر قائمة الدوري في عدد الأهداف برصيد 16 هدفا.

وكان هذا الهدف التاسع الذي يجمع ثنائي توتنهام، حيث صنع كين 7 أهداف من 8 سجلها سون، في حين صنع الدولي الكوري الجنوبي هدفين من 5 سجلها المهاجم الإنجليزي.

وساهم الثنائي في 29 هدفا في مسيرتهما بالدوري الممتاز، ليحتلا المركز الثاني بعد ثنائي تشيلسي السابق فرانك لامبارد وديديه دروغبا (36 هدفا).

وقال مورينيو للصحفيين: «من المفهوم أن ذلك يحدث منذ فترة ماوريسيو، لا أريد أن أنسب ذلك لنفسي، إنه بالمشاركة مع ماوريسيو»

وأضاف: «ما يسعدني كثيرا أن هذا الثنائي رائع فنيا ويتمتع بصداقة قوية في الوقت ذاته. لا توجد غيرة بينهما وكلاهما يلعب من أجل الفريق».

وقال كين إن توتنهام أظهر تقدما بقيادة مورينيو، حيث يسعى الفريق للفوز بأول ألقابه الكبيرة منذ كأس رابطة الأندية المحترفة عام 2008.

وأضاف: «أعتقد أننا في مرحلة نبدو فيها قريبين للغاية لأول مرة منذ سنوات،الكثير من اللاعبين في الفريق منذ 4 أو 5 سنوات، ندرك كفاءة ما لدينا من لاعبين، ويمكن أن نفعل شيئا مميزا هذا الموسم».

هليب:

كنـت سعيـدا في أرسنـــال، لكن...

قال البيلاروسي أليكساندر هليب لاعب أرسنال الإنجليزي، إنه لا يعلم حتى الآن سبب رحيله عن النادي في صيف عام 2008.

كان هليب انتقل من أرسنال إلى برشلونة في صيف عام 2008، لكنه لم يشارك كثيرا مع الفريق الكتالوني ولم يقدم أي بصمة، رغم فوز بلوغرانا بالثلاثية (الليغا وكأس الملك ودوري الأبطال) في أول موسم له في إسبانيا.

وأضاف هليب في تصريحات نشرها الموقع الرسمي لأرسنال، أمس: «بالطبع برشلونة في ذلك الوقت كان أفضل فريق في العالم لكنني كنت سعيدا حقا في أرسنال».

وأوضح: «كان لدي أصدقاء واستمتعت بالمدرب، كنت ألعب لواحد من أفضل الفرق، وكذلك كان هناك الجماهير والملعب وبطولة رائعة هي الدوري الإنجليزي، كل شيء كان رائعا».

وتابع: «لماذا رحلت عن الفريق؟ لا أعلم، أنا أتفهم أن برشلونة كان أفضل في ذلك الوقت وكان الجميع يحاول أن يلعب له، لكنني كنت سعيد بنسبة 100 بالمائة في آرسنال.

وأكد: «بالطبع برشلونة فريق كبير، وقد حقّقت معه ألقابا عدة لكنني لم أشارك كثيرا مثلما كان الحال مع آرسنال».

وكان هليب انضم إلى آرسنال في صيف عام 2005 قادما من شتوتغارت الألماني، قبل أن ينضم إلى برشلونة في صيف عام 2008، حيث جرت إعارته إلى شتوتغارت وفولفسبورغ ثم لعب للعديد من الأندية في بيلاروسيا كان أبرزها باتي بوريسوف.

سعد الدين حميسي (مدرب المنتخب الوطني للجمباز):

نسعى للتـــألق في البطولـة الإفريقيـة القادمـة

عبّر مدرب المنتخب الوطني للجمباز الفني إناث، سعد الدين حميسي، في حوار خاص لـ «الشعب»، عن تفاؤله الكبير بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية خلال البطولة الأفريقية التي ستكون بجنوب أفريقيا شهر ماي القادم لأنها محطة مؤهلة للألعاب الأولمبية 2021، كما وقف عند كل التفاصيل المتعلقة بالبرمجة التي سيتبعها مستقبلا، مُثمنا الدعم الكبير للإتحادية التي ترافقهم بصفة دائمة ما جعلهم يركزون على التدريبات لتدارك التأخر الناتج عن جائحة كورونا.

حاورته: نبيلة بوقرين

تصوير: عباس تيليوة

■ الشعب: كيف تقيم مستوى المجموعة بعد مرور فترة من العمل؟

■■ **المدرب سعد الدين حميسي:** شرعنا في التحضيرات رفقة عناصر النخبة فقط منذ شهر جويلية الماضي، حيث كنا نتدرب في حديقة بيروت، ركّزنا خلال تلك الفترة على العمل البدني لكي تتمكن الرياضيات من إسترجاع اللياقة بعد التوقف الطويل جراء جائحة كورونا التي أدت إلى غلق كل المنشآت، وبعدما جات التعليمات بعودة رياضيي النخبة للعمل إستعدادا للألعاب الأولمبية أو المواعيد المؤهلة لها دخلنا في القاعة بعدما قمنا بالفحص الطبي الذي يندرج ضمن الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا لأننا نعيش ظرفا استثنائيا وكان له أثر مباشر على معنويات الرياضيين في كل الإختصاصات، لكن يجب التركيز على العمل لكي نضمن جاهزية الفريق للبطولة الأفريقية التي ستكون بجنوب أفريقيا شهر ماي القادم لتحقيق نتائج مشرفة.

■ ما هي الأمور التي يتم التركيز عليها لتدارك التأخر؟

■■ حاليا نسعى إلى استرجاع المستوى الحقيقي للفتيات المعنيات بالمشاركة في البطولة الأفريقية من خلال العمل في الأجهزة الأربعة حتى نتمكن من تحقيق نتيجة إيجابية لأنها محطة مؤهلة للألعاب الأولمبية بطوكيو 2021، خاصة بعدما تم توفير كل الإمكانيات من طرف الإتحادية برئاسة سفيان الزاهي، الذي يسهر على كل التفاصيل سواء من خلال الإتصال أو الحضور معنا، كما وضع تحت تصرفنا كل الأمور التي نحتاجها، ما جعلنا نركز على العمل فقط،وكذا بلدية الجزائر الوسطى التي وضعت القاعة تحت تصرفنا، وسنتدعم بعتاد جديد بقيمة 3 مليار سنتيم. ومن جهة أخرى خصصنا غرفة للرياضيات للمبيت لتفادي التنقلات لأن التريص مُغلق بالنظر للظرف الإستثنائي الذي نمر به، خاصة بعدما أصيبت بعض الأسماء في السابق بفيروس كورونا ما إضطرنا إلى توقيف التدريبات والدخول في حجر مدته 15 يوما، ولهذا فإننا نسير وفقا لبرمجة مدروسة ستبقى سارية إلى غاية إنطلاق الموسم الدراسي، وظفنا خلالها الخبرة والتجربة لتسيير الأمور، حيث ندخل في كل مرة في مسعكر مدته 20 يوما، والحمد لله هذه الطريق جعلتنا نتدارك التأخر بنسبة كبيرة وشرعنا في العمل التكتيكي.

■ هل سطرتم الأهداف المستقبلية انطلاقا من الظروف الحالية؟

■■ أكيد سطّرنا الأهداف المستقبلية لأن المدرب دائما يبقى متفائلا ويطمح لتحقيق الأفضل في كل المنافسات التي يشارك فيها، وهذا أمر عادي جدا حيث نسعى إلى تحقيق نتيجة إيجابية خلال البطولة الأفريقية بجنوب أفريقيا بالرغم من الظروف الإستثنائية التي نمر بها، لكي نكسب ورقة التأهل للأولمبياد للمرة الثالثة في تاريخ الجزائر بعدما كان الجمباز أول رياضة شاركت بها الجزائر في هذا الحدث الكبير سنة 1964 عن طريق يـامـاني، قبل عودتنا سنة 2016 بـريو وحـاليا يجب أن تكون إستمرارية من خلال توظيف كل الإمكانيات المتوفرة بحوزتنا لأننا بكل صراحة نملك الكفاءات ويجب متابعتها ومرافقتها فقط، ومثلما سبق لي القول المكتب الفيدرالي الحالي قدم الدعم اللازم لنا، ما جعلنا نتدارك أخطاء الماضي وأعطى دفعا قويا للجمباز الجزائري، حيث أصبح لنا فريق يتكون من عناصر بإمكانها التألق مستقبلا مثلما كان عليه الحال في الألعاب الأفريقية بالرباط السنة الماضية.

■ ماذا عن الرزنامة التي تنتظركم؟

■■ الجمباز الجزائري عاد من بعيد خلال الفترة الأخيرة، حيث حققنا نتائج إيجابية جدا، وكل ذلك يعود للعمل والجدية والإرادة من كل الفاعلين في هذه الرياضة، وبعدما عدنا للمشاركة في الألعاب الأولمبية في الطبعة الماضية أكيد نطمح لكي نستثمر في هذا الإنجاز من خلال كسب ورقة التأهل في الموعد المُقبل بطوكيو من خلال تحقيق نتيجة إيجابية ضمن البطولة الأفريقية بجنوب أفريقيا، ونملك حظوظا كبيرة لتحقيق هذا الهدف لأن هذا الحدث لا يعطى هدية بل هو نتيجة عمل لأربعة سنوات أو أكثر، كما تنتظرنا بطولة عربية بالجزائر تم تأجيلها بسبب الجائحة وهناك دورات عالمية على غرار دورة قطر، بطولة عالم بشتوتغارت، يجب أن يعرف الجميع أن مركز الجزائر تحسّن كثيرا على الصعيدين العربي والأفريقي بدليل كسب 13 نقطة خلال الألعاب الأفريقية بالرباط 2019 بالمقارنة مع الطبعة التي كانت في جمهورية الكونغو سنة 2015، ما يعني أننا في تحسن وبالرغم من أننا بعيدين عن المستوى العالمي إلاّ أننا سنسعى إلى تحسين مكانتنا مثلما كان عليه الحال مع إختصاص الترومبولينغ الذي يتواجد في المركز 17 عالميا، والحمد لله لدينا نخبة صاعدة صغيرة في السن بإمكانها تقديم الكثير للفرق الوطنية مستقبلا.

مولودية الجزائر

فشل عملية استقدام السوداني الغربال

لن يلتحق المهاجم الدولي السوداني محمد عبد الرحمن يوسف «الغربال» بصفوف مولودية الجزائر، حسبما كشف عنه رئيس مجلس إدارة النادي، عبد الناصر ألماس.

صرّح المسؤول الأول عن النادي العاصمي قائلا: «لقد أحببنا تدعيم الخط الهجومي باستقدام الغربال، الذي يبقى هدافا مميزا أثبت قدراته مع أهلي برج بوعريريج، لكن عدم إلغاء إجازة المهاجم الكاميروني روني إيفا وانكيواي، جعلتنا في وضعية لا يحسد عليها، لكن هذه ليست نهاية العالم».

وكانت الرابطة المحترفة لكرة القدم قد أعلنت مؤخرا بأن لجنتها للانضباط «لا تملك حق» الفصل في القضية التي تواجه المولودية باللاعب الكاميروني روني إيفا وانكيواي، «في غياب حكم قضائي بسبب تزوير وثيقة تسمح له بالحصول على إجازة».

لكن الرابطة تركت للعميد حرية «التصرف» مثلما تراه في هذه القضية. بالنسبة لألماس، «لم ترغب الرابطة تحمل مسؤولياتها، وهو ما أتأسّف له كثيرا.

كان بمقدورها تطبيق صلاحياتها المتمثلة في إلغاء إجازة رونى، لا سيما وأن اللاعب قدم وثيقة مزورة تثبت وضعيته كلاعب دولي».

وأضاف رئيس المولودية قائلا: «لقد أمضى الغربال على عقد إعارة، لكننا لا نستطيع تأهيله طالما أن رونى لا يزال ضمن التعداد. وأفنّد الأخبار الأخيرة التي تتحدث عن إعارة لاعب الوسط الايفواري إيسلا داودي ديوماندي، الذي يبقى لاعبا مهما ضمن مخططات المدرب، خلافا للمدافع عبد الحق سايلا الذي أعير لاتحاد بلعباس، بالإضافة للمهاجم الشاب بدرالدين دحلال الذي قد يعار لأهلي برج بوعريريج».

من ناحية أخرى، عبّر رئيس مجلس إدارة «العميد» عن ارتياحه لعملية الإستقدامات التي تمت «حسبه» بطريقة مدروسة بناء على احتياجات الطاقم الفني. أما التحضيرات فهي تجري في أحسن الظروف، حيث لعبنا مباراتين وديتين، قبل التطرق للجانبين التقني والتكتيكي بالإضافة إلى مباريات اخرى مدرجة في البرنامج التحضيري».

تنس

جوكوفيتش يقترب من رقم سامبراس

اقترب الصربي نوفاك جوكوفيتش، من معادلة رقم قياسي جديد، عندما يشارك في بطولة فيينا النمساوية الأسبوع الحالي.

يحتاج نوفاك جوكوفيتش إلى تحقيق الفوز في مباراتين خلال البطولة، ليضمن إنهاء العام كمصنف أول على العالم للمرة السادسة في تاريخه، ليعادل رقم الأسطورة الأمريكي بيت سامبراس، الذي سجله بين عامي 1993 و1998.

ويحتل جوكوفيتش حالياً المركز الثاني في هذه القائمة التاريخية، مناصفة مع السويسري روجر فيدرر والإسباني رافائيل نادال والأمريكي جيمي كونورز، حيث تمكنوا جميعاً من إنهاء 5 مواسم على قمة التصنيف العالمي.

وقال جوكوفيتش في تصريحات نقلتها شبكة «سي أن أن» عن اقترابه من معادلة رقم سامبراس، الأمريكية: «عندما كنت طفلاً كان سامبراس قدوتي، وبالطبع أريد إنهاء العام كمصنف أول ومعادلة رقمه التاريخي».

وتابع: «هذا الأمر من أصعب الإنجازات التاريخية في عالم الرياضة وليس التنس فقط».

تحويلات

برشلونة يسعى لضم ريان غرافينبيرش

يرغب مسؤولو برشلونة في الحصول على خدمات لاعب جديد من صفوف أجاكس أمستردام، خلال الموسم الحالي. نجح البارصا في ضم الظهير الأمريكي سيرجينو دست من أجاكس خلال الصيف الماضي بنظير 21 مليون يورو، بالإضافة إلى 5 ملايين يورو كمتغيرات. ووفقًا لصحيفة «توتو سبورت» الإيطالية، فإنّ برشلونة عاد لمحاولة التسوق من أجاكس مجددًا، والحصول على خدمات لاعب الوسط ريان غرافينبيرش الملقب بشبيه بول بوغبا، نجم مانشستر يونايتد. وأشارت إلى أن جوفنتوس ينافس برشلونة على الصفقة، لكن الأخير يتفوق بحكم العلاقات الجيدة التي تربطه بأجاكس.

وأوضحت أن غرافينبيرش صنع التاريخ مع أجاكس، بعدما أصبح أصغر لاعب يمثل النادي بالدوري الهولندي في عمر 16 عامًا و130 يومًا، متفوّقًا على الرقم القياسي القديم المسجل باسم كلارينس سيدروف.

ذكرى خاصة هذا العام

المولد النبوي الشريف في زمن الكورونا

ألِفَتْ العائلات الجزائرية إستقبال ذكرى المولد النبوي الشريف بأجواء مميزة وعادات راسخة في كل مناطق الوطن مكتسبة من الأجداد، على غرار ما تعودت عليه الأسر عند استقبال شهر رمضان الكريم من تحضيرات حثيثة، سواء على مستوى المساجد التي تنشط في حملات تنظيف كفسل سجادة قاعة الصلاة، لاسيما أركان وبلاط المسجد تأهبا لاستقبال المصلين من صلاة الفجر إلى صلاة التراويح، أو على مستوى المنازل حيث نجد تلك الحركة الدؤوبة للنسوة والواسعة النطاق المتمركزة حول المنزل والتي يسميها بعض الرجال وهم يمازحون زوجاتهم وأخواتهم بالأشغال الشاقة، والمتمثلة في التعزيل والتنظيف وطلاء الغرف وشراء أوان جديدة..

أمينة جابالله

جاءت كورونا وتغير معها طعم الاحتفال بالمولد النبوي الشريف هذه السنة، حيث تقلص حجم تسليط الأضواء بالضبط في ليلة المولد على تحضيرات ألفناها في المساجد والمراكز والنوادي الثقافية والزوايا الدينية، أين يتم فيها تسطير برامج وأنشطة ودروس وملتقيات فكرية وعروض ثقافية ودورات لتكريم حفظة القرآن الكريم التي ترافقها توشيحات إنشادية وحلقات تقصيد التي تبدأ من اليوم الأول من شهر ربيع الأول وتنتهي في ليلة الثاني عشر منه، في أجواء إيمانية تعلو فيها أبيات في مدح خير البرية وعلى رأسها قصيدتا «البُرْدَةُ»، و«الهَمْزِيَّة».

استطاعت كورونا أن تحد من الفرحة جزئيا بكمامة يضعها الوافد للمسجد وبمحلول التعقيم الذي يرافق شروط الوقاية، ولكنها أبدا لن تمنع حناجر ألفت افتتاح ليلة المولد بأشجى الألحان وأطيب الكلمات وبصوت جماعي ومتناغم حينما تشدو «صل يا رب ثم سلم على من هو للخلق رحمة وشفاء».

من المنتظر أن تتخذ جل مناطق الوطن الداخلية نفس النسق تقريبا في ظل جائحة كورونا لإحياء ذكرى ليلة المولد النبوي الشريف، أو كما يطلقون على المناسبة في هذه المناطق بـ«سيدي الميلود»، حيث لا يكاد يخلو مسجد أو زاوية من مراسم الاحتفال، أين نجد تسابق الفتية في دور المساجد وهم يرتدون الكمامة للجلوس مع الكبار، ينصتون إلى مداخلات قصيرة للأئمة وبعض من رجال الدين، تصب كلها عن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم تارة، ولترديد المدائح والقصائد تارة أخرى، لتكتمل الصورة البهية عند غروب الشمس بالولائم والموائد يشارك فيها كل الأهالي مع طلقات البارود وطبعا مع الأخذ بالاحتياطات الصارمة لعدم انتقال العدوى، وكي لا يشوب الفرحة أي تنغيص قد ينجم من مصير لا يحمد عقباه، تعبيرا عن الفرحة التي تحملها دلالة هذا الجمع المتلاحم روحيا والمتباعد جسديا، الذي حضر لإحياء نفحات شفيع الأمة بموروث ينادي بالوحدة والمساواة، فلا فرق بين فقير وغني ولا بين ذكر وأنثى، فكل فرح وسعيد في هذه المناسبة الدينية العالمية التي تكاد تكون هي الأولى على كل مناسبة دينية أخرى ف،لعمري أنه التاريخ الوحيد الذي تتوحد فيه إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف في كل أصقاع العالم.

وفي المدن الكبرى التي لا تفوت «المولود»، كما هو الشائع في وسطهم، فنجد على مستوى المساجد خاصة والمراكز الثقافية تحضيرات لمسابقات فكرية دينية وثقافية ورياضية لكافة الأعمار وفق شروط وقائية تفاديا لانتشار الوباء. ولكي تمر هذه المناسبة الدينية بسلام تعززت ثقافة الوقاية أكثر بعد الدخول المدرسي أين ارتبط دور الكمامة على الصحة، وعليه سيتسنى للجميع الاستمتاع بأجواء استثنائية للمولد النبوي، حيث ستحضر الشموع لتنير هذه الليلة التي حضِّرت لها المصالح المعنية بروتوكولا خاصا يليق بفحواها وقيمتها لدى الجميع. فالكمامة والتعقيم لن يحولا عن إقامة الاحتفال فصاحب الذكرى الذي تحتفل الأمة به حثا بأن لا نؤدي بأنفسنا إلى التهلكة.

في ذات السياق، كما هي عادة ربات البيوت في كل مناسبة دينية، خاصة في المولد النبوي الشريف، تتفنّنّ في تحضير، إعداد أطباق شعبية يقدمنها ليلة المولد لأفراد أسرهن، في جو تصنعه دوما شقاوة الأطفال، الذين تظل أعينهم متربصة لتلك الأطباق المتراصة ورائحة الطمينة والشخشوخة والبربوشة والرشتة تناديهم بكل إغراء، مع حرص الأسرة على غسل الأيادي وحث الصغار على تجنب استخدام أدوات الغير إلا وتكون الأيادي معقمة، ناهيك في أجواء الاحتفاء التي تتطلب مراقبة مكثفة على تحركات هذه البراءة حفاظا على سلامتها وسلامة عائلتها.

هي أجواء إحتفالية استثنائية يعيشها المجتمع الجزائري هذه السنة لإحياء ذكرى خير الأنام في ظرف صحي حدّ من التوسع في الفرحة حفاظا على الصحة العامة من جهة، ومن جهة أخرى حرصا على استلهام سيرته العطرة من خلال ما جاء به ديننا الحنيف الذي ترتبط كل شعائره بالنظافة والوقاية، التي بدورها أصبحت محل بحث وسط كثير من علماء البيئة والمحيط يستدلون عليها، وما في جعبة تقارير تجاربهم ما يؤكد ذلك.

احتفاء بالمولد النبوي الشريف

قافلة المنارة الثقافية تجوب ولايات غربية

انطلقت قافلة المنارة من قصر الثقافة مفدي زكريا بالعاصمة، أمس، في مهمة التعريف برمزية المنارة والنورانيات في الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف والتقاليد السائدة في شرشال وملبانة وغيرها من المدن الجزائرية.

حبيبة غريب

تحط القافلة رحالها بالعديد من المدن الجزائرية، مثل غليزان، الشلف، بشار وتندوف، مثلما قالت وزيرة الثقافة والفنون مليكة بن دودة، وهي تعطي إشارة انطلاق القافلة الثقافية.

وتندرج هذه القافلة، التي تضم مجموعة من الجمعيات الثقافية من شرشال وملبانة والعاصمة، في إطار فعاليات «أسبوع النبي»، الذي تنظمه وزارة الثقافة والفنون من 26 إلى 29 أكتوبر الجاري إحياء للمولد النبوي الشريف، تحت شعار «مشكاة الأنوار في سيرة سيد الأخيار».

الاحتفال هذه السنة، بحسب بن دودة، «على الطريقة الجزائرية ومناسبة لتسليط الضوء على عاداتنا وأيضا إحياء التراث المحلي». وأضافت، أن «الاحتفالية تدور كلها حول فكرة النور وأنوار الشموع، وهي مناسبة نتحدث فيها عن نورانية الحدث والتعمق في المعنى وفي الرمزية بندوات ونقاشات ينشطها فلاسفة وباحثون ومثقفون خلال النشاطات المبرمجة بالمناسبة بكافة التراب الوطني». وأشارت الوزيرة، إلى تنظيم مسابقات فكرية وفنية خاصة بالمولد النبوي الشريف ومعارض للشموع في كل أنحاء البلاد.

ونظم حفل فني ساهر، تزامن وانطلاق قافلة المنارة، نشطته فرق إنشادية وفلكلورية، على رأسها فرقة «أشواق» للإنشاد من ولاية بشار.

قدّمه سفير إسبانيا بالجزائر

سيرجيو بيكيراس لتعزيز تدريس اللغة الإسبانية بجامعة بجاية

تدّعم قسم اللغات الحديثة بجامعة عبد الرحمن ميرة ببجاية، بأستاذ اللغة الإسبانية سيرجيو أغوادو بيكيراس، الذي سيشارك، إلى جانب التدريس، في تأسيس قسم للغة الإسبانية بالجامعة. وقام سفير إسبانيا بالجزائر فيرناندو موران كالفو سوتيلو بتقديم الأستاذ أمس الإثنين، بحضور السلطات المحلية، ورئيس الجامعة، وأساتذة وطلاب الجامعة. وتأتي هذه العملية في إطار «عمل الحكومة الإسبانية الوثيق مع الحكومة الجزائرية لنشر تعليم اللغة والثقافة الإسبانيتين».

أسامة إفراح

قام سفير إسبانيا بالجزائر، السيد فيرناندو موران كالفو سوتيلو، صبيحة الإثنين بجامعة عبد الرحمن ميرة ببجاية، بتقديم الأستاذ المحاضر الإسباني، سيرجيو أغوادو بيكيراس، الأستاذ الذي تّم اختياره لتدريس اللغة الإسبانية في قسم اللغات الحديثة خلال العام الدراسي 2020 – 2021، وذلك وفقا للاتفاقية الموقعة بتاريخ 01 جويلية 2020 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية ووزارة الخارجية الإسبانية، من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، حسبما أكده بيان للسفارة الإسبانية تلقينا نسخة منه.

تمّ تقديم هذا العرض بحضور السلطات المحلية، ورئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون، وعمداء ومسؤولين بيداغوجيين آخرين، بالإضافة إلى العديد من الأساتذة والباحثين والطلاب من جامعة بجاية.

وتهدف هذه العملية إلى دعم الدراسات الإسبانية في جامعة بجاية، والإسهام في تطويرها وتعزيزها أكاديميا ومؤسسيا، حيث سيشارك الأستاذ المحاضر في تأسيس قسم اللغة الإسبانية في ذات الجامعة، بالتوازي مع تدريسه اللغة الإسبانية. كما سيتولى أيضا وظائف ثقافية بالتعاون مع السفارة الإسبانية في إطار الجامعة، وسيتم تمويل هذه العملية من قبل كلّ من جامعة بجاية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وشركة «ناتورجي» الإسبانية. هذا التعاون هو دليل آخر على الالتزام الاجتماعي للشركة الإسبانية ومساهمتها القيمة في تعزيز العلاقات بين إسبانيا والجزائر.

أما الأستاذ سيرجيو أغوادو بيكيراس، فهو خرّيج جامعة السوربون بباريس، أين تحصّل على الليسانس والماستر، وسبق له العمل كممتحن بمعاهد سيرفانتس بتونس وباريس، ويتعامل بعديد اللغات إلى جانب الإسبانية، على غرار الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والكتلانية، والعربية التي تابع لتعلمها دورات مكثفة، كان آخرها بمعهد بورقيبة للغات الحية بجامعة تونس المنار.

للإشارة، فإن جامعتيّ وهران 2 والجزائر 2 تضمّان أساتذة إسبانيين في أقسامهما للغة الإسبانية. و«تعمل الحكومة الإسبانية بشكل وثيق مع الحكومة الجزائرية لنشر تعليم اللغة والثقافة الإسبانيتين، وتحاول الاستجابة للاهتمام المتزايد بمعرفة اللغة الإسبانية بين الأجيال الجديدة في الجزائر»، يضيف ذات البيان، الذي ذكّر بأن معهديّ سرفانتس في الجزائر العاصمة ووهران يدرّسان هذه اللغة لمئات الجزائريين كل عام، ولم ينقطع نشاطهما أثناء الوباء، حيث يتم إلى الآن تقديم دورات عبر الإنترنت.

يُذكر أن الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (بالإسبانية: Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo) هي وكالة حكومية إسبانية أُنشئت في نوفمبر عام 1988 بوصفها الهيئة الرئيسية الإدارية للسياسة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وتعتبر «الجهاز الرئيسي لتسيير التعاون الإسباني»، و«تهدف إلى مُكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية المُستدامة». وتنشط الوكالة وشركاؤها في أكثر من 30 دولة، عبر شبكتها المكونة من مكاتب التعاون التقني، والمراكز الثقافية، ومراكز التكوين.

ديوانها «لآلئ السمراء» يحلّ ثالثا بـ«ديوان العرب» بمصر

خديجة تلّي: «تتويجي انتصار جديد في رحلة الكتابة الجادّة»

تمكّنت الشاعرة خديجة تلي من افتكاك المرتبة الثالثة من بين 432 مشاركة، في مسابقة «دار ديوان العرب للنشر والتوزيع» بجمهورية مصر العربية، ضمن مباردة «حقّق حلمك» دورة الراحلة «نجية أرهوني» في نسختها الثالثة، حيث شاركت بديوانها «لآلئ السمراء»، والذي يضم العديد من القصائد الوطنية والاجتماعية من الشعر الموزون المقفى، وينتظر أن يشارك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في طبعته المقبلة.

هدى بوعطيح

جاءت مشاركة الشاعرة خديجة تلي في هذه المسابقة الدولية، بحسب ما صرّحت به لـ «الشعب» عن طريق الصدفة، حين عثرت على إعلان وجود مسابقة بهذه الأهمية، خاصة وأنها من خارج الجزائر، مشيرة إلى أن هذا ما كانت تفكر فيه من قبل، حيث اختارت المشاركة بهذا العنوان، لأن القضايا التي تحملها قصائدها متنوعة ومختلفة، و«السمراء» هو اللقب الذي أطلقه الأصدقاء عليها افتخارا بصحراويتها.

أضافت بأنّها افتتحت الديوان بأبيات للشاعرة السودانية «روضة الحاج» التي شاركت في مسابقة أمير الشعراء في طبعتها الأولى، ومنها قولها: «أقول والسمرة أأنقى تجللني..أنا سليلة أحفاد السلاطينِ»، مبرزة بأن الديوان ضم العديد من القصائد الوطنية والاجتماعية من الشعر الموزون المقفى، وبأنّها قصائد نشرت في العديد من المجلات والجرائد الوطنية والدولية وبعض المواقع الالكترونية المهتمة بالشأن الثقافي، وتقول بأنها كتبت قصيدة طرزتها بصدق وصفا فاق كل بيان، وما كان قول الشعر محض هواية، بل كان عمق قضيتها ورهانها، وبأن نصوص الديوان وعناوينه تؤكد هذا الالتزام الذي تتحدث عنه ومن هذه النصوص «هويتي في الضاد»، «ترانيم الطموح»، «وبايعنا الردى»، «لك الله يا قدس»..وغيرها من القصائد التي تصور علاقة الشاعرة بوطنها وأمتها العربية الإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وعن تتويجها في هذه المسابقة الدولية، أشارت الشاعرة خديجة تلي بأنه بمثابة انتصار جديد لها في رحلة الكتابة الجادة والمثمرة، قائلة بأن الفوز في مسابقة دولية يشارك فيها عدد كبير من الشعراء في العالم وتفوز بالمركز الثالث، هو تحدٍّ بحد ذاته وخطوة مهمة للسير قدما بثقة وحماس، لتحقيق المزيد من النجاحات التي هي فخر لها ولوطنها الجزائر.

خديجة تلي، والتي تحمل بين سطور كتاباتها قضية المرأة والكرامة والكبرياء، تطمح لأن ترفع راية الأدب الجزائري في سماء الأدب العالمي، وأن تنجح في الوسط الأدبي، وتكون كاتبة من العيار الثقيل لغة وفكرا وأسلوبا وإصدارا ورسالة، وكاتبة رواية وشاعرة بكل ما تعنيه هذه الكلمات، وقد تألّقت خديجة في عدة مسابقات شعرية وأخرى في النثر، على غرار فوزها بالمرتبة الأولى في مسابقة «الإبداع الروائي» لدار «يوتوبيا» سنة 2019 بروايتها الأولى «لا تفلتي يدي»، وفوزها في «مجلة الكاتب الجديد» بقصة، ومرة بقصيدة وتأهلها إلى المراحل النهائية من مسابقة جريدة «قلم حر» المصرية، حيث تثبت هذه المرة أيضا إصرارها على النجاح والتألق محليا ودوليا، من خلال نجاحها في نشر ديوان «لآلئ السمراء» خارج حدود الجزائر، والذي سيشارك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في طبعته المقبلة.

تصويب

بعد التحية والسلام:

لقد تفاجأنا في مؤسسة نقطة بوك للنشر والتوزيع، بتواجد صورة للكاتبة حياة قاصدي والتي تقوم بنشر مؤلفاتها وأعمالها الأدبية وفق دفتر شروط صارم يحفظ حقوق كل طرف مع مؤسستنا، في موضوع لا علاقة له بها، في عدد يوم الخميس 14 أكتوبر في ملف «الشعب ويكاند» في الصفحة 15 والمعنون بـ «دور النشر مهدّدة بالإفلاس»، وانتظرنا من سيادتكم المحترمة نشر تصويب لأجل هذا العرض والذي لم يحدث.

وعليه وبصفتنا القانونية موقعين على عقد مع المعنية بمرجع رقم 028/ن ن ت/م ب/20، وعقد ثاني رقم /032 ن ن ت/ م ب /20 في بند الأحكام الختامية المادة 12 مكرر بهذا الخصوص، نلتمس منكم نشر تصويب لها ولمؤسّستنا وللقراء الكرام.

وفي الأخير تقبلوا منا كل عبارات التقدير والاحترام.

باعتبارها القوة الاستعمارية السابقة

إسبانيا مطالبة بتحمّل مسؤوليتها تجاه الصحراويين

أعرب ممثل جبهة البوليساريو بإسبانيا، عبد الله العرابي، عن أسفه لإهمال الحكومات الإسبانية المتعاقبة مسؤولياتها السياسية والقانونية تجاه الشعب الصحراوي بصفتها القوة الاستعمارية السابقة للصحراء الغربية، مطالبا إياها بالتحلي بالشجاعة لإنهاء الوضع الحالي في الإقليم.

قال الدبلوماسي الصحراوي، إن جميع الحكومات المتعاقبة، رغم اختلاف توجهاتها، «ظلت بعيدة كل البعد عن دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، خوفا من أي ضغط من النظام الملكي المغربي». وأوضح أن «الموقف والخطاب الذي اتخذته تلك الحكومات أدى في الحقيقة إلى فقدانها المشاركة الفعالة في البحث عن حل للنزاع».

وأكد أن «جبهة البوليساريو والشعب الصحراوي ينتظران بصبر منذ 29 عاما تنفيذ خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الأمن وأنشئت بموجبها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لضمان ممارسة الشعب الصحراوي لحقه المعترف به دوليا في تقرير المصير والاستقلال، والذي ما يزال يواجه عقبات الاحتلال وتقاعس المجتمع الدولي».

وطالب المتحدث بتعيين مبعوث أممي جديد إلى الصحراء الغربية «لمواصلة مهمة الوساطة بين طرفي النزاع للعودة إلى المفاوضات المتوقفة منذ استقالة هورست كوهلر، بسبب العراقيل التي ما فتئت تقوم بها فرنسا داخل مجلس الأمن للوقوف في وجه أية جهود من شأنها دفع مسار التسوية نحو الحل».

وحذر ممثل جبهة البوليساريو إسبانيا من «الوضع الحالي في المنطقة، حيث تشهد حالة من التوتر غير مسبوقة بسبب الاستفزازات المتواصلة للاحتلال المغربي بفتح ثغرات غير قانونية في جدار العار مما يعد خرقا صارخا لاتفاق وقف إطلاق النار».

حدث وحديث

الرابح والخاسر

فضيلة بودريش

جمود وتردّد وخطوات إلى الوراء، ملامح الشكل العام التي صارت طاغية على «بريكست»، في وقت يحذر فيه من عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق بعد عسر المفاوضات التي لم يحسم في نتائجها بعد، في ظل مواجهة الاقتصاد الأوروبي المحبط والبريطاني المتأثر، لإعصار موجة ثانية أقسى وأكثر شراسة لوباء كورونا.

الظاهر يوحي بأن بريكست مازالت في متناول اليد، إذا تمت إذابة جليد تعثر التفاوض التجاري بين الاتحاد الأوروبي ولندن في ظرف زمني لا يتعدى عشرة أسابيع، أي قبل نهاية عام 2020، لتفادي خروج مدمر لبريطانيا ولا حلول ترقيعية تقلل من حدة هذا الانفصال التاريخي سوى إطلاق بعض التنازلات من الجانبين، لأن العالم، خاصة القارة العجوز وضعها الاقتصادي يتفاقم بفعل المزيد من الضغط القوي للجائحة.

الخروج من دون اتفاق والانفصال من السوق الداخلية لأوروبا والتي تستوعب ما لا يقل عن 450 مليون مستهلك، يهدد بالمزيد من الأخطار ستتحمل عبئه بريطانيا، وهذا ما عبر عنه صراحة البنك المركزي البريطاني الذي لم يخف توجسه من تداعيات سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، على خلفية اعتقاده أن الاقتصاد البريطاني يزحف نحو أسوإ حال غير مسبوق في تاريخ هذا البلد، بل ويحتاج إلى وقت طويل وسنوات عديدة لاستعادة أنفاسه.

في وقت يتمسك فيه بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني بخيار التوقيع على اتفاق تجاري، يتطابق مع الاتفاق الذي يجمع كندا بالاتحاد الأوروبي، حيث يسقط هذا الاتفاق حق الدول الأوروبية التدخل في معايير المنتجات الفلاحية، والمياه الإقليمية والحدود البرية والبحرية البريطانية، أي بما يحقق المبادلات التجارية الحرة بين الطرفين، وكذا الإعفاء الجمركي بين الجانبين.

إذا يبقى الانسداد قائما في الوقت الراهن، ويبدو أن لندن مازالت مقتنعة أن الخروج من دون اتفاق أفضل بكثير من إبرام اتفاق سيئ، ويقابله تمسك دول الاتحاد الأوروبي بمصالحها وتشبثها بامتيازاتها. فمن يخسر ومن يربح في نهاية المطاف؟.

الباحث في جامعة إشبيلية، بشير محمد لحسن:

الدبلوماسية الجزائرية قادرة على حلحلة أزمات المنطقة

أكد الباحث في جامعة إشبيلية الأستاذ بشير لحسن، أن المحادثة التي جمعت وزير الشؤون الخارجية الجزائري صبري بوقدوم، عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والتي تطرّقت إلى مستجدات القضايا الدولية، خاصة الوضع في الصحراء الغربية وليبيا ومالي، جاءت في سياق الدور النشط جدا للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا، حيث تم التطرق خلال هذه المحادثة إلى دور الجزائر الإقليمي، خاصة في ثلاثة نزاعات يشهدها المغرب العربي ومنطقة الساحل، على غرار الأزمة الليبية والمالية إلى جانب قضية الصحراء الغربية.

عزيز.ب

صرح الأستاذ بشير لحسن، في اتصال مع «الشعب»، أن نشاط وزير الخارجية صبري بوقدوم يعكس تأكيد الجزائر الثابت والداعم لكل قضايا التحرّر في العالم والشعوب المستعمرة من اجل استعادة حريتها وأراضيها. كما أعاد صبري بوقادوم مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس بضرورة الإسراع في تعيين مبعوث شخصي إلى الصحراء الغربية، بعد استقالة الرئيس الألماني السابق من المهمة. ومنذ تلك الفترة لم تعيّن الأمم المتحدة أي مبعوث جديد وهو ما جعل القضية تدخل في طي النسيان الأممي وما ترى فيه الجزائر أمرا مرفوضا وغير مقبول، لاسيما وأن المنظمة الدولية لديها مسؤولية قانونية مباشرة في الإقليم، ولديها تواجد ميداني يتمثل في أفراد بعثة «المينورسو» المنتشرة في الإقليم، سواء في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية أو في مخيمات اللاجئين وهو ما يجعل مسؤولية الأمم المتحدة كبيرة جدا في تعيين مبعوث جديد.

وأوضح الباحث بشير لحسن، أن الجزائر تحاول ممارسة الضغط على الأمم المتحدة من أجل الإسراع في تعيين مبعوث أممي بهدف دفع المسار الأممي برمته ومن ثم تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وبالتالي – كما قال الباحث– نعتبر المحادثة التي جرت بين وزير الخارجية صبري بوقدوم والأمين العام للأمم المتحدة تدخل ضمن النشاط الدبلوماسي الجزائري الجديد الذي يحاول استعادة وزن الجزائر ومكانتها الإقليمية والدولية والقارية كدولة لحل النزاعات وكدولة ترمي بثقلها من أجل تطبيق القانون الدولي وإحلال العدالة والسلام في كل منطقة شمال إفريقيا والعالم، لهذا نجد موقف الجزائر ثابتا من القضية الصحراء الغربية وبين الحين والآخر يتم تأكيد هذا الموقف الثابت والذي يستمد جذوره من ثورة نوفمبر المجيدة.

يذكر، أن جبهة البوليساريو أصدرت بيانا، مطلع هذا الأسبوع، ذكرت فيه بأن مهمة بعثة «المينورسو» تظل هي تنظيم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا لمخطط التسوية الأممي الإفريقي لسنة 1991 وأن جبهة البوليساريو، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، لازالت متشبثة بما وقعت عليه ولا زالت تنتظر من الأمم المتحدة الوفاء بذلك الوعد ولن تقبل بأي تحريف أو تحوير له ولا بإجراء أي تغيير على الطبيعة القانونية للصحراء الغربية.

إخراج القوات الأجنبية أكبر تحدي يواجه اتفاق ليبيا

واشنطن تأمل في بقاء السراج في منصبه لفترة أطول

انطلقت، أمس الأول، المشاورات السياسية بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، ضمن ملتقى الحوار السياسي بهدف إيجاد توافق حول سلطة تنفيذية موحدة للبلاد، على أن تنطلق اللقاءات المباشرة في العاصمة التونسية في التاسع من نوفمبر المقبل، لمناقشة الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية في أقصر إطار زمني ممكن.

بينما بدأت اجتماعات الحوار السياسي ضمن ملتقى الحوار الشامل في ليبيا الذي ترعاه الأمم المتحدة، تحوّل استمرار وجود تحديات وعراقيل لتنفيذ بنود الاتفاق العسكري الموقع في جنيف السويسرية، الجمعة الماضية، إلى أبرز المخاوف من انجراف الملف الليبي إلى أتون صراعات الأقطاب الدولية الكبرى.

ولا تزال البنود المتعلقة بإخراج المقاتلين الأجانب من ليبيا من أهم التحديات التي تواجه الاتفاق العسكري، ما دفع بعدد من المراقبين إلى التشكيك في قدرة الاتفاق على الصمود أمام هذا التحدي.

وتبدو تقديرات مراقبين بشأن وجود آثار أطراف خارجية، خلال بنود الاتفاق العسكري الليبي، قد تسحب الملف الليبي من الجهود الأممية إلى أتون صراع الدول الكبرى، تؤيدها تصريحات السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، الذي رحّب فيها ببدء اجتماعات ملتقى الحوار السياسي الليبي، لكن حديثه عن الحل ركز على ضرورة انسحاب المقاتلين الأجانب.

وقال نورلاند، في تصريح صحافي، الاثنين، إن ملتقى الحوار السياسي سيكون النسخة الأولى من المحادثات التي يجب على المشاركين فيها الإعلان عن عدم الترشح للمناصب السياسية في المؤسسات الجديدة التي سيتم إنشاؤها، مؤكداً ضرورة استعادة الليبيين لسيادتهم، لـ«تمهيد الطريق لرحيل جميع القوات الأجنبية المقاتلة».

أمريكا مع بقاء السراج في منصبه

هذا وقد طالب السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، فايز السراج، البقاء في منصبه لفترة أطول قليلا.

وفي حوار صحافي، قال نورلاند بهذا الشأن: «أريد فقط أن أثني على رئيس الوزراء السراج لإعلانه نيته التنحي... لذلك آمل وأتوقع أن يبقى في منصب رئيس الوزراء لفترة أطول قليلا، على الأقل حتى يصبح انتقال السلطة هذا ممكنا».

وشدد رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية لدى ليبيا، على أن بلاده لا تدعم «أي طرف في الصراع الليبي... والتحدي الآن هو مساعدة جميع الليبيين شرقا وغربا وجنوبا، على تهيئة الظروف لاستعادة سيادتهم وتمهيد الطريق لرحيل جميع القوات الأجنبية المقاتلة».

وأشار إلى أن منتدى الحوار السياسي سيكون «النسخة الأولى من المحادثات التي يجب فيها على المشاركين الإعلان عن عدم الترشح للمناصب السياسية في المؤسسات الجديدة التي سيتم إنشاؤها».

اكتشاف 4 مقابر جماعية في ترهونة

أعلن المستشار الإعلامي لوزارة الصحة بحكومة الوفاق، أمين الهاشمي، اكتشاف أربعة مواقع جديدة لمقابر جماعية في مدينة ترهونة.

وفي 18 أكتوبر الجاري، أعلنت وزارة العدل بحكومة الوفاق انتشال 12 جثة مجهولة الهوية من مقابر جماعية اكتشفت بمشروع الربط في ترهونة. فيما أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين أن الجثامين جرى انتشالها بعد اكتشاف خمس مقابر جماعية.

دعت مجلس الأمن للتوقف عن مناقشة القضية الفلسطينية

واشنطن: مبادرة السلام العربية لم تعد ضرورية

دعت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، مجلس الأمن لوقف عقد اجتماعاته الشهرية بشأن القضية الفلسطينية، وقالت: «إن مبادرة السلام العربية لم تعد ضرورية»، خصوصا مع «صفقة القرن». جاء ذلك خلال الجلسة الشهرية لمجلس الأمن الدولي، التي عقدت قبل يومين عبر دائرة تلفزيونية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

في إفادتها لأعضاء المجلس، قالت المندوبة الأميركية، «مرة أخرى نجد أنفسنا في المجلس نناقش الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتقرأ الدول الأعضاء بيانات مليئة قيلت مئات المرات من قبل، وحان الوقت لكي يوقف المجلس عقد اجتماعاته الشهرية بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تكرر خلالها الدول المواقف ذاتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي شيء».

كما اعتبرت أن عددا من الدول «محصورة في سياسات وروايات قديمة ستفشل دائما في إحلال السلام»، ورأت أن خطة السلام العربية «لا تقدم التفاصيل، التي نحتاجها للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما تحتاجه المنطقة اليوم، هو صفقة سلام تجلب الدعم الاقتصادي والاستثمار، الذي تشتد الحاجة إليه للشعب الفلسطيني».

وقالت إن دبلوماسية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «هي ما يكمن في صميم اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان، وأن تعامله بشكل مختلف هو ما أدى إلى أهم خطوة للسلام منذ أكثر من 25 عاما».

وتساءلت كرافت عن جدوى عقد مؤتمر دولي بدعوة من الرئيس الفلسطيني، وعن كيفية اختلافه عن المؤتمرات السابقة، ودعت الفلسطينيين إلى الانخراط في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، على أساس خطة السلام الأميركية، المعروفة إعلاميا باسم «صفقة القرن».

الموقف الفلسطيني

أما وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، فشدد على أن عقد مؤتمر دولي للسلام «هو السبيل الوحيد لتوليد الزخم لجذب الإسرائيليين والفلسطينيين للتفاوض على اتفاق سلام وأي شيء آخر متقلب، وهو غير مجدٍ».

وقال المالكي، إنه من «السخف» الادعاء بأن الفلسطينيين لن يتفاوضوا، مشيرا من بين أمور أخرى إلى تحديد قضايا الوضع النهائي من قبل الجانبين، والتي كان من المقرر التفاوض بشأنها على أساس المرجعيات والمعايير المتفق عليها دوليا بحلول عام 1999. وقال المالكي، «مواقفنا دائما كانت متفقة مع الآراء الدولية وقرارات مجلس الأمن، ومواقف إسرائيل وسياستها هي التي تمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». وأوضح، «لم يعد كافيا الحديث عن حل الدولتين، يجب أن يصحب ذلك الاعتراف بدولة فسطين ودعم سيادتها على الأرض المحتلة عام 1967».

«هذا هو موقف نتيناهو من هذه القضايا، بما فيها القدس الشرقية المحتلة ستكون إسرائيلية. ستبقى التسويات غير القانونية قائمة، وسيبقى اللاجئون لاجئين. ستستمر إسرائيل في السيطرة على حدودنا... ستسيطر إسرائيل على كل وادي الأردن ومعه معظم مواردنا الطبيعية»، وقال إن هذه المواقف «ازدراء وغير قانونية، وتظهر رغبة إسرائيل في جعل احتلالها دائما».

مظاهرات واستدعاء دبلوماسيين

باريس تحذّر رعاياها بالخارج

تتواصل في عديد الدول العربية والإسلامية حملات مقاطعة البضائع الفرنسية، ردا على تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم. يترافق ذلك مع استمرار دعوات المقاطعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تصدّر وَسمُ «قاطعوا- فرنسا باللغة الإنجليزية» قوائم التداول على تويتر في دول عدة.

أكد ناشطون، أن هذه الحملات تأتي ردا على ما اعتبروه إصرارا فرنسيا على نشر الصور المسيئة للرسول تحت ذريعة حرية التعبير، كما طالبوا الحكومة الفرنسية بالاعتذار وسنّ قوانين تجرّم التعرض للرموز الدينية.

إدانة خطاب الكراهية

في دكا عاصمة بنغلاديش، تظاهر عشرات الآلاف ضدّ فرنسا، داعين إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية. وحمل المتظاهرون صورا ولافتات منددّة بالرئيس الفرنسي، وأحرقوا دمية تمثله. وأفادت الشرطة، أن المسيرة نظمها حزب إسلامي وتم وقفها قبل أن تصل إلى محيط السفارة الفرنسية في المدينة.

وخرجت في مدينة كاراتشي جنوب باكستان، مظاهرات منددة بتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم. ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بمقاطعة المنتجات الفرنسية ردا على الموقف الفرنسي. كما تظاهر مئات الفلسطينيين، في بلدة الرام شمالي القدس، للتنديد بتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المسيئة للإسلام.

وفي سياق ردود الفعل، أدانت 13 دولة عربية وإسلامية خطابات الكراهية والإساءة التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ضد الإسلام والمسلمين، والتي مست شخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

في المقابل، نصحت فرنسا مواطنيها المقيمين في دول إسلامية بتوخي الحذر، والابتعاد عن أي مظاهرات أو تجمعات مناهضة لفرنسا، وتفادي المناطق التي تنظم فيها تلك التحركات. ودعت الخارجية الفرنسية مواطنيها في بيان، إلى إتباع إرشادات السفارات الفرنسية أو القنصليات ذات الاختصاص. كما طالب وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان، أمس الثلاثاء، تركيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده، وذلك بعدما دعا الرئيس التركي أردوغان لمقاطعة بضائع فرنسا.

اجتماع استثنائي

وقال دارمانان لإذاعة إنتر فرانس، من الطبيعي أن يشعر كل واحد منا بالصدمة حين تتدخل قوى أجنبية فيما يجري بفرنسا. مضيفا، أنه يشير إلى تركيا وإلى باكستان، حيث وافق البرلمان على قرار يحث الحكومة على استدعاء مبعوثها من باريس. وقال وزير التجارة الفرنسي فرانك ريستر، إن بلاده لا تعتزم مقاطعة المنتجات التركية وستواصل المحادثات والعلاقات مع تركيا ورئيسها.

وأضاف ريستر في تصريحات إذاعية، أنه ليس في أجندة باريس رد انتقامي، مجددا إدانة حكومة بلاده لتصريحات الرئيس التركي أردوغان الأخيرة بشأن الرئيس ماكرون ومعاملته للمسلمين في فرنسا.

وأكد وزير التجارة الفرنسي، أن بلاده لا تخشى ولا تتوقع احتمال مقاطعة المغرب للمنتجات الفرنسية. من جهته، قال الاتحاد الأوروبي، إنه يعمل للدفاع عن قِيَمه التي تتضمن حرية العبادة وفي الوقت ذاته حرية التعبير. ودعا للتعاون والحوار من أجل الوصول إلى الفهم المشترك؛ لأن البديل هو طريق الكراهية وزيادة سوء الفهم.

بدوره أكد المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، إيريك مامير، مساندة دول الاتحاد لفرنسا في مواجهة تصريحات الرئيس التركي. وأضاف المسؤول الأوروبي، أن هناك ردود فعل أولية من جانب الاتحاد على تلك التصريحات، وردودا أخرى سيتخذها في المدى البعيد.

من جهته قال بيتر ستانو، المتحدث باسم العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، إنه لا يستبعد عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية الأوروبيين لمناقشة التوتر في العلاقات بين تركيا وفرنسا. بدورها قالت المفوضية الأوروبية، إن دعوة تركيا لمقاطعة المنتجات الفرنسية يبعدها أكثر عن الاتحاد الأوروبي. ودعا متحدث باسم المفوضية الأوروبية تركيا إلى احترام الاتفاقات التجارية التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي.

مجلس حكماء المسلمين برئاسة شيخ الأزهر

رفع دعوى قضائية ضد «تشارلي إيبدو»

ندد مجلس حكماء المسلمين بالحملة الممنهجة التي تسعى للنيل من نبي الإسلام والاستهزاء بالمقدسات الإسلامية تحت شعار «حرية التعبير»، مؤكدًا استنكاره الشديد أيضًا لحادثة مقتل المدرس الفرنسي، وكذلك الاعتداء بالطعن والشروع في قتل سيدتين مسلمتين قرب برج إيفل، مشددًا على أن كل هذه الحوادث هي إرهاب بغيض أيًا كان مرتكبها وكيفما كانت دوافعها.

أعرب مجلس حكماء المسلمين خلال الجلسة التي ترأسها شيخ الأزهر الشريف أحمد الطيب، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، عن رفضه الشديد استخدام لافتة حرية التعبير في الإساءة لنبي الإسلام محمد -صلي الله عليه وسلم- ومقدسات الدين الإسلامي، مشددًا على أن حرية التعبير لابد أن تأتي في إطار من المسؤولية الاجتماعية التي تحفظ حقوق الآخرين ولا تسمح بالمتاجرة بالأديان في أسواق السياسة والدعاية الانتخابية، وفق بيان على الصفحة الرسمية للأزهر الشريف على الفيس بوك.

ورغم ما ورد في عنوان البيان الصادر عن مجلس «حكماء المسلمين» بـ«قرار تشكيل لجنة خبراء قانونية دولية لرفع دعوى قضائية على تشارلي إيبدو لإساءتها لنبي الرحمة»، إلا أن البيان نفسه لم يشر إلى هذة النقطة بشكل مباشر، حيث أورد البيان: «وأكد المجلس أن مواجهة هذه الإساءات ستكون من خلال القضاء وبالطرق القانونية، إيمانا من المجلس بأهمية مقاومة خطاب الكراهية والفتنة بالطرق السلمية والعقلانية والقانونية».

وجدد مجلس الحكماء دعوته للمواطنين المسلمين في الغرب، إلى التمسك بقيم التعايش والسلام والمواطنة مع كل المكونات الاجتماعية في بلدانهم، والاندماج الإيجابي في تلك المجتمعات، بما يعزز مساهماتهم في البناء والتنمية، مع الحفاظ على ثوابتهم وخصوصياتهم الدينية والثقافية، وعدم الانجرار لاستفزازات الخطاب اليميني الذي يستهدف تشويه الإسلام وترسيخ فكرة إلصاقه بالإرهاب والانعزالية، ويروج للعداء ضد المسلمين.

ويطالب المجلس المسلمين أيضًا، بمواجهة خطاب الكراهية عبر المطالبة بسن تشريعات دولية تجرّم التحريض على الكراهية والتمييز ومعاداة الإسلام، مطالبا عقلاء الغرب ومفكريه بالتصدي للحملة الممنهجة على الإسلام ومعاداته والزج به في ساحات الصراعات الانتخابية والسياسية وتهيئة البيئة الصحية للتعايش والأخوة الإنسانية.

كراباخ مسرح لمعارك شرسة

أذربيجان تتمسك بالهدنة وأرمينيا تعترف بالخسارة

أعلنت أذربيجان أنها متمسكة بالهدنة مع أرمينيا لأسباب إنسانية، ولكنها تتخذ إجراءات مناسبة تجاه «الاستفزازات التي ترتكبها القوات الأرمينية على طول جبهات القتال»، فيما اعترفت أرمينيا بخسارة مدينة إستراتيجية تقع بين إقليم ناغورني كراباخ والحدود الإيرانية.

أشار بيان مشترك لوزارة الدفاع وجهاز حدود الدولة في أذربيجان، إلى أن أرمينيا «تعمد إلى زيادة مفاقمة الوضع في مختلف اتجاهات الجبهة، ولا سيما على حدود الدولة التي تم استعادتها، مما يضع الأساس لمزيد من الاستفزازات».

انهيار هدنتين

وأشار البيان نفسه، إلى أن على القيادة الأرمينية أن تدرك أن حدود الدولة المستعادة ليست منطقة نزاع، بل هي حدود دولة معترف بها من قبل المجتمع الدولي، وأنه يجب ضمان حرمة هذه الحدود، وأن أي استفزاز في هذا الاتجاه يعتبر اعتداء على سلامة أذربيجان الإقليمية.

وكانت سلطات باكو ويريفان قد توصلتا، الأحد الماضي، لاتفاق هدنة توسطت فيه الولايات المتحدة، وهي الهدنة الثالثة بعد انهيار هدنتين، الأولى تم الاتفاق عليها في 10 أكتوبر، وأعلنت الثانية في باريس في 17 منه. وقال الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، إن بلاده «قبلت بالهدنة الإنسانية لتبادل الأسرى والجثث، لكن أرمينيا خرقتها بعد دقائق من بدئها». في حين قالت أرمينيا، إنها تلتزم بالهدنة واتهمت باكو بخرق هذه الهدنة منذ الساعات الأولى لسريانها، وجددت دعوتها لإقرار آلية دولية للتحقق من خرق وقف إطلاق النار.

مدينة إستراتيجية

وقالت وزارة الدفاع الأرمينية، إن الوضع في منطقة الصراع في كراباخ بقي متوترا نسبيا طيلة الليلة الماضية، مع استمرار المعارك في بعض المناطق. وأوضحت الوزارة أن القوات الأذربيجانية واصلت قصف مناطق مدنية، لا سيما في بلدتي مارتوني ومارتاكيرت، وقرى الجهة العليا من بلدة أسكيران، مستخدمةً الطائرات المسيرة بشكل مكثف وما زالت المعارك مستمرة في الخطوط الأمامية.

وأوردت وكالة رويترز، أن أرمينيا اعترفت، الليلة قبل الماضية، بأن قوات ما يعرف بجمهورية ناغورني كراباخ غير المعترف بها انسحبت من مدينة كوباتلي الإستراتيجية، وهو ما يشير إلى تقدم للقوات الأذرية.

ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عن الناطق باسم وزارة الدفاع الأرمينية آرتسرون أوفانيسيان، إقراره بسيطرة القوات الأذرية على مدينة كوباتلي في إقليم كراباخ. وأضاف أوفانيسيان في ساعة متأخرة من مساء أمس، خلال المعارك، تمكّن الخصم من السيطرة على كوباتلي، والتقدم في بعض الاتجاهات» متعهدا بتقديم خريطة للأعمال القتالية غدا.

الانتخابات الأمريكية على بعد ستة أيام

المنافسة تحتدم بين ترامب وبايدن

يوزّع جيران ومتطوعون المياه والوجبات الخفيفة على ناخبين يضعون كمامات واقية ويقفون في طابور أمام مركز اقتراع للإدلاء بأصواتهم في يوم حار من أيام أكتوبر في حي سمير نا بمدينة أتلانتا الأمريكية.

يصوّت الأمريكيون في الثالث من نوفمبر، لكن الإقبال الكبير على التصويت المبكر أضفت على صباح يوم أمس شعورا بأنه موعد الانتخابات الفعلي.

لطالما صوتت ولاية جورجيا للجمهوريين، إذ تعتبر حصنا للمحافظين ولم يفز أي رئيس ديموقراطي في هذه الولاية، منذ بيل كلينتون وهو من ولاية جنوبية في 1992. لكن المنافسة محتدمة جدا بين المرشح الديمقراطي جو بايدن (77 عاما) والرئيس الجمهوري دونالد ترامب (74 عاما) في جورجيا، على ما تظهره نتائج استطلاعات الرأي. ويظن الديمقراطيون إنه قد يتمكنون هذه المرة من الفوز ليس فقط بالأصوات 16 للهيئة الناخبة والتي تذهب للرئيس، ولكن أيضا بمقعدي الولاية في مجلس الشيوخ. وفوز الديمقراطيين بمقعدي مجلس الشيوخ في جورجيا، قد يساعد الحزب في الحصول على غالبية في هذا المجلس.

وأدلى نحو قرابة 40٪ من الناخبين في جورجيا بصوتهم بشكل مبكر.

ويبلغ عدد سكان جورجيا 10،6 ملايين نسمة ثلثهم من السود، مع كثير من الشباب والأكثر تعليما. ولا تضم الولاية تاليا الكثير من الناخبين المترددين الذين لا تتعدى نسبتهم 4٪.

أجرى ترامب مهرجانا انتخابيا في ميكون بولاية جورجيا في وقت سابق هذا الشهر، في مؤشر على احتمال قيامه بخطوة دفاعية في ولاية كسبها متقدما بخمس نقاط في الانتخابات الماضية.

وزار بايدن جورجيا، أمس الثلاثاء، بعد زيارة مرشحته لمنصب نائب الرئيس كامالا هاريس، يوم الجمعة الماضي. ويؤكد هود أن عوامل مختلفة تجعل السباق متقاربا.

ويوضح، «يعود جزء منها إلى مسيرة طويلة من التغير الديموغرافي الذي يجري منذ عقود، والجزء الآخر إلى الحماسة الحقيقية بين الديمقراطيين للتصويت ضد ترامب».

يسعى للفوز بولاية رئاسية ثانية

ترامب يحقق انتصارا في ساحة المحكمة العليا

حقق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الساعي للفوز بولاية رئاسية ثانية في الانتخابات المقررة الأسبوع المقبل، انتصارا كبيرا بمصادقة مجلس الشيوخ على تعيين مرشّحته القاضية المحافظة «إيمي كوني باريت» عضواً في المحكمة العليا، وبالتالي تكريس هيمنة اليمين على أعلى هيئة قضائية في الولايات المتّحدة.

أيّد 52 عضواً، جميعهم جمهوريون، تعيين القاضية المحافظة في أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة، في حين صوّت ضدّ هذا التعيين 48 سيناتوراً، بينهم سيناتورة واحدة جمهورية والبقية ديمقراطيون.

وبذلك تصبح باريت ثالث عضو يعيّنه ترامب في المحكمة العليا، التي بات المحافظون يتمتّعون فيها بأغلبية الضعفين، ستة قضاة محافظين مقابل ثلاثة ليبراليين، علماً بأنّ هؤلاء الأعضاء يعيّنون مدى الحياة.

ويأتي تثبيت باريت في المحكمة العليا خلفاً للقاضية الليبرالية «روث بادر غينسبورغ» التي توفيت في 18 سبتمبر الماضي، قبل ثمانية أيام من موعد الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في الثالث من نوفمبر الداخل.

وبمصادقة مجلس الشيوخ على تعيين باريت، الكاثوليكية البالغة 48 عاما، قاضية في المحكمة العليا، بات بإمكان ترامب أن يستغل هذا الانتصار في جولاته الانتخابية لحشد التأييد في الولايات المتأرجحة وتقليص الفارق مع خصمه الديمقراطي جو بايدن الذي يتصدّر حالياً استطلاعات الرأي.

ولم يتّضح بعد ما إذا كان هذا الأمر سيقلب مسار الاستحقاق بالنسبة للرئيس الجمهوري الذي يتّهمه خصمه بالاستسلام لجائحة فيروس كورونا المستجد، علماً بأن الاستطلاعات تبيّن أن الناخبين بغالبيتهم غير راضين عن طريقة إدارته الأزمة الصحية.

الأمان على الإنترنت لعبة قط وفأر لا تنتهي أبدا

تجارة «بصمات الأصابع»..سوق سوداء ضخمة ومتطورة عبر الإنترنت

وجد باحثون في جامعة آيندهوفن للتكنولوجيا الهولندية أدلة على سوق سوداء إلكترونية ضخمة ومتطورة للغاية للتجارة في «بصمات الأصابع» عبر الإنترنت تتداول مئات الآلاف من بيانات ملفات تعريف المستخدمين المفصلة.

ويقدم هذا السوق – الذي يقع مقره في روسيا – أكثر من 260 ألف ملف تعريف مستخدم مفصل للغاية، إلى جانب بيانات المستخدم الأخرى، مثل عناوين البريد الإلكتروني وكلمات المرور.

بصمة الإصبع

الأمان على الإنترنت هو لعبة قط وفأر لا تنتهي أبدا، يبتكر الاختصاصيون الأمنيون باستمرار طرقا جديدة لحماية بياناتنا الثمينة، وفي المقابل، يبتكر مجرمو الإنترنت طرقا جديدة وماكرة لتقويض هذه الدفاعات.

تتيح «بصمات الأصابع» الشخصية هذه للمجرمين التحايل والالتفاف على أحدث نظم المصادقة (توثيق واعتماد صحة البيانات)، مما يمنحهم إمكانية الوصول إلى معلومات قيمة عن المستخدمين، مثل تفاصيل بطاقات الائتمان.

ويعتمد الاقتصاد عبر الإنترنت على أسماء المستخدمين وكلمات المرور، للتأكد من أن الشخص الذي يشتري الأشياء أو يحول الأموال عبر الإنترنت هو الشخص نفسه في الحقيقة.

ومع ذلك، فقد أثبتت طريقة المصادقة المحدودة هذه أنها بعيدة كل البعد عن الأمان، حيث يميل الأشخاص إلى إعادة استخدام كلمات المرور الخاصة بهم مرارا وتكرارا عبر العديد من الخدمات والمنصات والمواقع الإلكترونية.

وقد أدى ذلك إلى تجارة غير مشروعة ضخمة ومربحة للغاية في بيانات المصادقة، ووفقا لتقديرات حديثة تم بيع حوالي 1.9 مليار هوية مسروقة من خلال الأسواق السرية في غضون عام.

ونظرا لأنها تضيف خطوة إضافية، فإن العديد من المستخدمين لا يكلفون أنفسهم عناء التسجيل فيها، مما يعني أن أقلية فقط من الناس يستخدمونها.

ولتخفيف حدة هذه المشكلة أصبح نظام المصادقة البديل مشهورا مؤخرا مع خدمات مثل أمازون وفيسبوك وغوغل وباي بال.

المصادقة متعددة العوامل

لن يكون من المستغرب أن تبتكر البنوك والخدمات الرقمية الأخرى أنظمة مصادقة أكثر تعقيدا، لا تعتمد فقط على شيء يعرفه المستخدمون (كلمة المرور الخاصة بهم)، ولكن على شيء لديهم (على سبيل المثال رمز مميز).

هذه العملية المعروفة باسم «المصادقة متعددة العوامل» تحد بشدة من احتمالية ارتكاب جرائم إلكترونية معلوماتية، ولكن في المقابل فإنها تنطوي على عيوب أيضا.

ويبحث هذا النظام المعروف باسم «المصادقة القائمة على المخاطر» في «بصمات أصابع المستخدم للتحقق من بيانات اعتماد شخص ما».

ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات التقنية الأساسية، مثل نوع المتصفح أو نظام التشغيل، ولكن أيضا الميزات السلوكية، مثل حركة الماوس (الفأرة) والموقع وسرعة ضغط المفاتيح.

وإذا كانت بصمة الإصبع تتوافق مع ما هو متوقع من المستخدم – بناء على سلوك سابق – فإنه يُسمح له بتسجيل الدخول على الفور باستخدام اسم المستخدم وكلمات المرور الخاصة به فقط، وإذا لم يكن الأمر كذلك فمطلوب مصادقة إضافية من خلال رمز مميز.

وبطبيعة الحال – وكما هو متوقع – توصل مجرمو الإنترنت بسرعة إلى طرق للتحايل على «المصادقة القائمة على المخاطر»، وتطوير مجموعات تصيد تتضمن أيضا بصمات الأصابع، ومع ذلك، فقد وجدوا صعوبة في تحويل هذا إلى عمل تجاري فعال ومربح.

أحد الأسباب هو أن ملفات تعريف المستخدمين هذه تختلف باختلاف الوقت وعبر الخدمات، ويجب جمعها من خلال هجمات تصيد إضافية، لكن الباحثين وجدوا أدلة على أن هذا السوق الكبير والمتطور للغاية يتغلب على هذه القيود.

أكبر سوق إجرامي

يقول الباحث في مجموعة الأمان السيبراني في قسم الرياضيات والحاسوب لوكا ألودي لصفحة «نظرة عامة على الأخبار» بموقع الجامعة على الإنترنت، إن «ما يميز موقع الويب هذا ليس فقط نطاقه، ولكن أيضا حقيقة أن جميع الملفات الشخصية يتم تحديثها باستمرار، مما يعني أنها تحتفظ بقيمتها».

ويستطرد: «إضافة إلى ذلك، يمكن للعملاء البحث في قاعدة البيانات، بحيث يختارون بدقة مستخدم الإنترنت الذي يرغبون في استهدافه، مما يتيح هجمات تصيد سريع خطيرة للغاية، ويمكنهم أيضا تحميل برنامج يقوم تلقائيا بتحميل ملفات تعريف المستخدمين لزبائن المواقع الإلكترونية المستهدفة».

وللتأكيد على الطبيعة المنهجية للموقع الإلكتروني، صاغ ألودي وزميله ميشيل كامبو باسو – وهو طالب دكتوراه ومشارك في البحث – مصطلح «انتحال الشخصية كخدمة»، مرددا صدى مصطلحات خدمات الحوسبة السحابية المعروفة مثل «البرمجيات كخدمة»، و«البنية التحتية كخدمة».

ويقول كامبو باسو لموقع الجامعة «على حد علمنا، هذا هو أكبر سوق إجرامي والأكثر تطورا لتقديم هذه الخدمات بشكل منهجي».

لم يكن البحث في السوق أمرا سهلا، ولكي يتسنى للباحثين الاطلاع على ملفات تعريف المستخدمين المتاحة كان على الباحثين الحصول على دعوة خاصة يتقاسمها المستخدمون الحاليون.

كان جمع البيانات أمرا صعبا أيضا، حيث يقوم مشغلو المنصة بمراقبة الحسابات «المارقة» بنشاط، كما قرر الباحثون الحفاظ على سرية الاسم الحقيقي للموقع، لتقليل مخاطر الإجراءات الانتقامية من جانب مشغلي السوق.

وذكر الباحثون في دراستهم بعض الأمثلة على كيفية قيام المجرمين بـ «تسليح» هذه الملفات الشخصية، والتي وجدوها على قناة سرية يستخدمها عملاء المنصة على تطبيق تليغرام.

وفي إحدى الهجمات المبلغ عنها، يصف أحد المهاجمين وضع مرشحات لصناديق البريد الإلكتروني الخاصة بالضحية، بهدف إخفاء إشعارات «أمازون» المتعلقة بعمليات الشراء بهدف إخفاء المهاجم باستخدام حساب أمازون الخاص بالضحية.

سعر «الهوية الافتراضية»

يتراوح سعر «الهوية الافتراضية» للمستخدم في السوق بين دولار وحوالي 100، ويبدو أن الوصول إلى ملفات التشفير ومنصات الإنترنت هو الأكثر قيمة.

ويقول ألودي إن «مجرد وجود ملف تعريف واحد على الأقل مرتبط بالتشفير يضاعف تقريبا متوسط قيمة الملف الشخصي». وثمة عامل مهم آخر يرفع السعر وهو ثروة الدولة التي يوجد فيها المستخدم.

ووفقا لما ذكره كامبوباسو «هذا أمر منطقي، فالمهاجمون يتطلعون إلى انتحال الشخصية وتحقيق الدخل من ملفات تعريف المستخدمين التي من المحتمل أن تحقق مكاسب مالية أكبر، وهي موجودة بشكل أساسي في البلدان المتقدمة».

كما أن ملفات تعريف المستخدمين تحظى بتقدير كبير والتي تتيح الوصول إلى أكثر من خدمة وملفات تعريف ذات بصمات أصابع «حقيقية»، على عكس بصمات الأصابع «المصنوعة» بواسطة المنصة.

الصحافة الأمريكية + مواقع إلكترونية

بينها مصر والإمارات

دول تستخدم تكنولوجيا أمريكية لمراقبة الإنترنت

تخلت شركة «ساندفاين» (Sandvine) مؤخرا عن أعمالها في بيلاروسيا، ولكن معداتها المتخصصة بمراقبة حركة المرور على الإنترنت، استخدمت في دول أخرى لحجب المعلومات عبر الإنترنت عن العديد من الشعوب.

فوفقا لتقرير نشره موقع «بلومبيرغ» الأميركي، للكاتب ريان غالاغر، فإن معدات شركة ساندفاين استُخدمت من قبل الحكومة المصرية لمنع الوصول إلى المواقع الإخبارية المستقلة، وفي أذربيجان، أقرّ موظفون حاليون بأنه تم استخدامها لحجب مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي الفترة الأخيرة، صرّحت شركة «ساندفاين»، التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، بأنها ستتوقف عن بيع معداتها إلى بيلاروسيا بعد أن أبلغت وكالة «بلومبيرغ» أنها استُخدمت لفرض رقابة على الإنترنت خلال انتخابات حاسمة.

وفي شرح قرارها، قالت الشركة إنها تمقت «استخدام التكنولوجيا لمنع التدفق الحر للمعلومات، مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان».

لكن معدات هذه الشركة استُخدمت أيضا لفرض رقابة على الإنترنت في أكثر من 14 دولة خلال الأعوام الأخيرة. ومن بين هذه الدول الجزائر وأفغانستان وأذربيجان ومصر وإريتريا وكذلك الأردن وباكستان وروسيا والسودان وتايلند، فضلا عن الإمارات وأوزبكستان، وذلك وفقًا لسجلات مبيعات «ساندفاين» الخاصة والحكومية التي اطلعت عليها وكالة «بلومبيرغ».

وحسب موظفي شركة «ساندفاين»، الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم، فإن ميزة الحظر مكّنت هذه الدول من إجراء تصفية لمواقع الأخبار ومواقع التواصل الاجتماعي ذات التوجه السياسي. كما استمرت الشركة في تقديم آخر المستجدات والخبرات التقنية للعديد من هؤلاء العملاء، وذلك وفقا للموظفين وما كشفته المستندات.

من جهتها، رفضت شركة «ساندفاين» التعليق على صفقات محددة أجريت مع بلدان أو مزودي الشبكات، ولكنها قالت –في بيان مكتوب – إن تقنيتها لمراقبة حركة المرور على الإنترنت، التي تتضمن تقنية الحظر والتصفية، تُستخدم لحماية الشبكات والمشتركين يوميا من المعاملات الخبيثة عبر الإنترنت المرتبطة بأنشطة غير مشروعة وغير قانونية على غرار الاتجار بالبشر والإرهاب.

وعلى موقع الشركة بالإنترنت، قال الرئيس التنفيذي ليندون كانتور: «ملتزم بضمان أن تحافظ الشركة على أعلى مستوى من الأخلاق والنزاهة بأنشطتنا في السوق».

وفي بيان سابق يشرح قرارها حول إلغاء صفقتها في بيلاروسيا، قالت الشركة «إن هذا انتهاك لحقوق الإنسان، وقد أدى إلى الإلغاء التلقائي لاتفاقية ترخيص المستخدم الخاصة بنا».

ودعا ديك دوربين السيناتور الديمقراطي عن ولاية «إلينوي»، الشركة إلى إعادة تقييم صفقاتها مع البلدان التي يمكن أن تستخدم معداتها لقمع حرية الإنترنت، مشيرا إلى أن «الشركة أصدرت بيانًا مشجعًا بإنهاء اتفاقية الترخيص الخاصة بها مع بيلاروسيا».

وأضاف في السياق ذاته، «آمل أن تستخدم الشركة هذه التجربة لإعادة النظر في عقود مماثلة مع دول أخرى قد يحاول قادتها الاستبداديون استخدام هذه التكنولوجيا بشكل غير مناسب للرقابة السياسية. ومثل هذه الخطوة ستكون خطوة أخرى مهمة في الاتجاه الصحيح».

وتصنّع «ساندفاين» معدات يمكن استخدامها لإدارة التدفقات الهائلة لبيانات الإنترنت أثناء مرورها داخل البلدان وخارجها. ويمكن للجهاز المعروف باسم «الفحص العميق للحزم» أن يمنع البريد العشوائي والفيروسات، ولكن يمكن أيضا استخدامه في إدراج الملايين من مواقع الويب وتطبيقات المراسلة ضمن القائمة السوداء بحيث لا يمكن الوصول إليها، وفقًا لوثائق الشركة.

واستخدمت المعدات في تايلند لحجب مواقع الويب التي تنتقد العائلة المالكة في البلاد، بينما في مصر وأوزبكستان، منعت الأشخاص من قراءة مواقع إخبارية مستقلة.

ووفقًا للوثائق، زوّدت شركة «ساندفاين» دولا مثل مصر وأوزبكستان وروسيا وأفغانستان بتكنولوجيا يمكن استخدامها لمعرفة معلومات حول تاريخ تصفح الأشخاص للمواقع الإلكترونية. ووافقت على صفقة لتزويد الحكومة الجزائرية بمعدات قادرة على تسجيل البيانات المتعلقة بالنشاط عبر الإنترنت لما يصل إلى 10 ملايين مستخدم للإنترنت، وذلك وفقا لما ذكره موظفان على دراية بهذا الأمر.

مواقع إلكترونية

روسيا تطوّر مركبات ومعدّات إنقاذ متقدّمة

تعمل روسيا في السنوات الأخيرة على مشاريع لتطوير مركبات ومعدات حديثة ومتطورة لاستخدامها في مهمات الإنقاذ مستقبلا.

تبعا لبعض وسائل الإعلام، فإن وزارة الطوارئ الروسية وخلال فعاليات معرض Interpolitex- 2020 التقني التي عقدت مؤخرا، استعرضت عدة نماذج لمركبات إنقاذ وروبوتات حديثة تعمل على تطويرها لاستخدامها في مهمات الإنقاذ في حالات الحرائق أو الكوارث الطبيعية.

وأشار الخبراء في وزارة الطوارئ خلال فعاليات المعرض إلى أن الفنيين والمهندسين الروس يعملون حاليا على تطوير مركبة إنقاذ برمائية مجنزرة قادرة على العمل في أصعب التضاريس والأماكن المغمورة بالمياه، وأن هذه الآلية ستكون مجهزة بأذرع آلية لتسهيل عمليات الإنقاذ، فضلا عن أنها ستحصل على معدات وخراطيم لإطفاء الحرائق، ومضخات لتفريغ المياه من الأماكن التي قد تغمرها الفيضانات، وأن المركبة اجتازت اختبارات القبول المطلوبة وتم ترشيحها لتعمل كمركبة إنقاذ لصالح الوزارة في روسيا.

ونوّه الخبراء بأن وزارة الطوارئ الروسية تناقش حاليا عدة مشاريع لتطوير طائرات مسيرة متعددة المهام تستخدم في عمليات الإنقاذ، وتطوير عدة تقنيات للحماية الإشعاعية والكيماوية، ومعدات ورافعات جديدة لخدمات الطوارئ.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا كانت قد استعرضت سابقا عدة نماذج من الروبوتات التي صممت لعمليات الإنقاذ وإطفاء الحرائق، ومنها روبوت صغير مجهز بكاميرات ومضخات مياه قوية، قادر على العمل في الأماكن التي يصعب الوصول إليها أثناء عمليات الإنقاذ.

سلاح روسيا

«ناسا» تعلن العثور على الماء على سطح القمر

أعلنت وكالة «ناسا» ولأول مرة، عن وجود ماء على سطح القمر، مما يعني أنه من الممكن الوصول إلى الماء على سطح القمر المضاء بالشمس، وليس على وجهه المظلم فحسب، كما كان يعتقد سابقا.

خلص بحث منفصل إلى أن هذا الاكتشاف يعني أن المهمات المستقبلية إلى القمر يمكن إطالة أمدها من خلال الاستفادة من الماء على سطحه.

كما يمكن لروّاد الفضاء استخدام المورد الطبيعي، الذي ربما وصل عبر المذنبات أو الرياح الشمسية، وتحويله إلى أكسجين أو مياه شرب للحفاظ على مستعمرة مستقبلية.

ويقول العلماء أيضا إنه يمكن استخدام المياه في صنع وقود الصواريخ، وخفض تكاليف المهمة لجعل السفر عبر الكواكب في الفضاء أسهل وأرخص.

وقال مدير قسم الفيزياء الفلكية في مديرية المهام العلمية في مقر ناسا بواشنطن بول هيرتز: «هناك مؤشرات على أن الماء المألوف الذي نعرفه، قد يكون موجودا على الجانب المضاء بنور الشمس من القمر. الآن نحن نعلم أنه موجود. يتحدى هذا الاكتشاف فهمنا لسطح القمر ويثير أسئلة مثيرة للاهتمام حول الموارد ذات الصلة باستكشاف الفضاء البعيد».

شتاء أسود قادم

سلوك كورونا يستشرس بفصل المطر

محبّو الشتاء عادة كُثر، إلا أن فيروس كورونا المستجد مثلما غيّر مفاهيم كثيرة منذ ظهوره لأول مرّة في الصين قبل أشهر طويلة غير هذا المفهوم أيضاً.

فمع اقتراب فصل المطر، ازدادت مخاوف الإدارات الصحية في مختلف دول العالم من تفاقم تفشي الوباء، الذي قتل حتى الآن أكثر من مليون و100 ألف شخص حول العالم، بحسب تقرير نشرته مجلة «نيتشر العلمية».

وأتت هذه المخاوف من عوامل تتعلق بسلوك الناس خلال هذا الفصل، وخصائص الفيروس التي ستنشط أكثر في الظروف الجوية الباردة.

مقبلون على أشهر صعبة

فقد كشف ديفيد ريلمان، عالم متخصص بالأحياء الدقيقة في جامعة ستانفورد، بأن تفشي الفيروس سيشهد ذروته خلال الشتاء، مشيراً إلى أننا مقبلون على أشهر صعبة.

وعلى الرغم من آراء كثيرة كانت قد قالت إن كورونا ليس موسمياً، إلا أن علماء باتوا متأكدين من أن ذروته ستكون في فصل الشتاء، والذي تكثر فيه عدوى فيروسات وأمراض الجهاز التنفسي خاصة في أوقات انخفاض درجات الحرارة وبرودة الجو.

كما حذّر علماء آخرون من أن السرعة في الوصول إلى نتائج تتعلق باللقاحات المضادة لكورونا، قد تضر بفعاليته ضد الفيروس الذي ينتشر بقوة.

الأماكن المغلقة مجدداً

فقد أوضح موريسيو سنتيانا، عالم متخصص بالرياضيات في كلية الطب بجامعة هارفارد، أن الناس خلال الشتاء على عكس ما هو دارج في الصيف، سيتفاعلون بشكل أكبر في الأماكن المغلقة، والتي يسير فيها الهواء ضمن دورة دائرية مغلقة للحفاظ على الحرارة في المباني والمنشآت المختلفة.

بدورها، قالت راشيل بيكر، عالمة أوبئة في جامعة برينستون، إنه حتى لو كان هناك تأثير موسمي قليل لكورونا، إلا وجود عدد هائل من الأشخاص المعرضين للإصابة يبقى المحرك الرئيس لانتشار الفيروس.

أيضاً، نوّهت عالمة الأوبئة في كلية لندن للطب، كاثلين أورايلي، إلى أن الإنفلونزا موجودة منذ مئات السنين، إلا أن أسباب حدوث ذروتها في الشتاء لا تزال غير مفهومة بشكل علمي دقيق، والتي لا نجد لها تفسيرا سوى برودة الطقس.

وأشارت إلى أن العامل الأكبر الذي سيحد من الانتشار فقط التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات في الأماكن الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من أن العديد من التجارب العلمية التي أجريت ضمن بيئة المختبرات أثبتت أن الظروف في الشتاء مواتية بشكل كبير لانتشار الفيروس، خاصة أن الحرارة داخل المنازل والمنشآت المختلفة تكون بمعدل 20 درجة مئوية، بما يعني أنها أكثر دفئا ورطوبة عن الأجواء في الخارج، إلا أن ذلك لا يثبت أبداً أن كورونا للشتاء فقط وينفي باقي الاحتمالات.

وفي أفريل الماضي، قال تقرير صادر عن «الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب بأميركا»، إن هناك 10 أوبئة إنفلونزا في السنوات 250 الماضية، اثنان تفشيا في شتاء نصف الكرة الأرضية الشمالي، وثلاثة في الربيع واثنان في الصيف وثلاثة في الخريف، وفي جميع الحالات كانت هناك موجة ثانية بعد حوالي 6 أشهر من ظهور الفيروس لأول مرة، بغض النظر عن وقت التفشي لأول مرة.

يذكر أن الأخبار العالمية حول الفيروس في الفترة الأخيرة لم تكن مطمئنة أبداً، فلم تمض سوى أيام قليلة على إعلان منظمة الصحّة العالمية للعالم أخباراً صعبة وصادمة تفيد بأن النصف الشمالي من الكرة الأرضية يواجه لحظة حاسمة في مكافحة جائحة كوفيد-19، محذّرة من أن «الأشهر القليلة القادمة ستكون صعبة جدا وبعض الدول في مسار خطير»، حتى هلّت علينا الأمم المتحدة بتصريح أخطر، فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن جائحة كورونا هي أكبر أزمة تواجه العالم في العصر الحديث.

وجاء كلام غوتيريش عند افتتاحه قمة الصحة العالمية عبر الإنترنت، مساء أول أمس الأحد، دعا فيها إلى التضامن العالمي في مواجهة الأزمة، مطالباً الدول المتقدمة بدعم النظم الصحية في البلدان التي تعاني من نقص الموارد. وكانت جائحة كورونا الموضوع الرئيسي للقمة، التي كان من المقرر عقدها في الأصل في برلين.

أكثر من مليون وفاة و43 مليون إصابة

يشار إلى أن جائحة كوفيد-19 تسببت بوفاة أكثر من 1.1 مليون شخص منذ إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين عن ظهور المرض للمرة الأولى في ديسمبر الماضي، فيما سجّل العالم أكثر من 43 مليون إصابة بالفيروس.

وفي أوروبا، تجاوز عدد الحالات المسجلة 8.2 مليون إصابة، توفي منها أكثر من 258 ألف شخص.

إلى ذلك، رأى تيدروس أدهانوم غيبيريسوس أنه في حال تمكنت الحكومات من جعل أنظمة البحث عن الحالات المخالطة مثالية، والتركيز على حجر كل الحالات ووضع كل المخالطين في العزل، سيصبح من الممكن تفادي العودة إلى فرض إجراءات عزل شاملة.

وكالات

الأخطر..

الأمم المتحدة تصدم العالم مجدّداً بشأن الفيروس

أكّد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن جائحة كورونا هي أكبر أزمة تواجه العالم في العصر الحديث.

جاء كلام غوتيريش عند افتتاحه قمة الصحة العالمية عبر الإنترنت، مساء أول أمس الأحد، دعا فيها إلى التضامن العالمي في مواجهة الأزمة، مطالباً الدول المتقدمة بدعم النظم الصحية في البلدان التي تعاني من نقص الموارد.

وكانت جائحة كورونا الموضوع الرئيسي للقمة، التي كان من المقرر عقدها في الأصل في برلين.

تعاون عبر الحدود

كما شدّد العديد من القادة والخبراء من الذين تحدثوا خلال الجلسة الافتتاحية على ضرورة التعاون عبر الحدود، حيث أكد الرئيس الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، أن لا أحد آمن من كوفيد-19، مشدداً على أنه حتى أولئك الذين ينتصرون على الفيروس داخل حدودهم، يظلون أسرى داخل هذه الحدود حتى يتم الانتصار عليه في كل مكان»، بحسب تعبيره.

يذكر أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبيريسوس، كان أكد خلال مؤتمر صحافي عبر الفيديو، أن «الكثير من الدول تشهد تزايداً مطرداً في إصابات كورونا، ويؤدي ذلك الآن إلى إشراف وحدات العناية المركزة على بلوغ طاقة استيعابها القصوى أو بلغتها بالفعل مع أننا ما زلنا في أكتوبر».

أشهر صعبة قادمة

كما حذّر من أن «الأشهر القليلة القادمة ستكون صعبة جدا وبعض الدول في مسار خطير».

يشار إلى أن جائحة كوفيد-19 تسبّبت بوفاة أكثر من 1.1 مليون شخص منذ إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين عن ظهور المرض للمرة الأولى في ديسمبر الماضي، فيما سجّل العالم أكثر من 42 مليون إصابة بالفيروس.

وفي أوروبا، تجاوز عدد الحالات المسجلة 8.2 مليون إصابة، توفي منها أكثر من 258 ألف شخص.

إلى ذلك، رأى تيدروس أدهانوم غيبيريسوس أنه في حال تمكنت الحكومات من جعل أنظمة البحث عن الحالات المخالطة مثالية، والتركيز على حجر كل الحالات ووضع كل المخالطين في العزل، سيصبح من الممكن تفادي العودة إلى فرض إجراءات عزل شاملة.

وكالات

ما هي طرق استعادة حاسّة الشم بعد التعافي؟

كشف الدكتور عبدالله خوجايف، أخصائي أمراض الأنف والأذن والحنجرة، كيف يمكن استعادة حاسة الشم بعد الشفاء من مرض «كوفيد-19».

من أجل ذلك ينصح الأخصائي بضرورة وصول الهواء إلى النهايات العصبية المنتشرة داخل الأنف. ويقول: «يجب استخدام مستحضرات طبية (قطرات) تضيق الأوعية الدموية في الأنف، ورش تجويف الأنف بمحلول ملح البحر وتوفير رطوبة الهواء في الغرفة».

وأشار الأخصائي، إلى ضرورة تناول فيتامينات B والفيتامينات المتعددة من أجل استعادة الخلايا العصبية، كما يجب اتباع نظام غذائي صحيح، وتناول كميات كبيرة من الماء، والامتناع عن التدخين والكحول.

ويذكر أن الدكتور فلاديمير زايتسيف، أخصائي أمراض الأنف والأذن والحنجرة، أشار في وقت سابق، إلى أن «كوفيد-19» ليس العامل الوحيد المسبب لفقدان حاسة الشم، ولكن عند الإصابة بهذا المرض فإن الفقدان المؤقت لهذه الحاسة يكون بطيئا وتدريجيا مقارنة بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة.

نوفوستي

إشهار

الشعب

ash-shaab

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 1 نوفمبر 1962

الأربعاء 28 أكتوبر 2020م الموافق لـ 11 ربيع الأول 1442 هـ العدد 18391

24

الثمن 10 دج france prix 1€

مواقيت الصلاة

الفجر	05:32
الشروق	07:07
الظهر	12:32
العصر	15:32
المغرب	17:56
العشاء	19:20

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	22°	الجزائر	22°	وهران	23°
عنابة	24°	الجزائر	23°	وهران	25°

شراكة متينة خدمة للمواطن وحماية ممتلكاته

رئيس أمن ولاية الجزائر يشيد بدور الإعلام

أشاد رئيس أمن ولاية الجزائر مراقب الشرطة محمد شاقور، بدور وسائل الإعلام الفعال الذي مكنها من كسب ثقة المواطن لتصبح منبرا وصرحا لتنوير الرأي العام على مختلف الأصعدة، لاسيما على الصعيد الأمني، الذي تسعى مصالحه جاهدة الى توطيده في كل مناسبة، بتعزيز شراكة متينة تتسم بالاحترافية والمصداقية خدمة للمواطن وحماية لممتلكاته.

آسيا مني

وثمن، بمناسبة إحياء اليوم الوطني للصحافة المصادف لـ22 أكتوبر والتي خص من خلالها مختلف المؤسسات الإعلامية، على غرار يومية «الشعب»، المجهودات المبذولة من قبل رجال الإعلام، ممثلين لمؤسساتهم التي تعد همزة وصل بين مختلف مؤسسات الدولة خصوصا في الوقت الراهن، وما تعلق بمجابهة فيروس كورونا، حيث كانت يضيف قائلا: «جنبا لجنب مع عناصر الشرطة بتغطيتها الإعلامية في عمليات التعقيم والتحسيس والتي لاتزال متواصلة من أجل الحد من انتشار هذا الوباء الفتاك».

ودعا مراقب الشرطة محمد شاقور ممثلي المؤسسات الإعلامية للعمل سويا من أجل تحقيق المعادلة الأمنية الرامية في جوهرها إلى بسط الأمن وهو نجاح الجميع ومكسب السلام والسكينة وكل فئات المجتمع من خلال إسهام رجل الإعلام من موقعه صوتا وصورة وكتابة. وعرج رئيس أمن ولاية الجزائر بالحديث عن مسارات التنمية وما قدمته الصحافة من تضحيات جسام من أجل تنوير الرأي العام من خلال إعلام أمني هادف يتحلى بكل مصداقية وشفافية.

وشكلت المناسبة إحدى الدعائم والركائز المحققة للمعادلة الأمنية الرامية لخدمة الوطن والمواطن، من خلال مواجهة الجريمة وتبديد الآفات الاجتماعية بفضل التحسيس الإعلامي من مظاهرها ومخاطرها، كمحاربة المخدرات، حوادث المرور والوقاية من فيروس كورونا. من جهته أمن دائرة براقي، شرق العاصمة، خصّ يومية «الشعب» بتكريم بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للصحافة، عرفنا بالمجهودات المبذولة في إطار تنوير الرأي العام، خاصة ما تعلق منها بالشق الأمني، حيث أشاد في هذا المقام محافظ أول للشرطة بوزفور نورالدين بدورها الفعال في مرافقة مختلف النشاطات الجوارية والتحسيسية ومرافقتها الجوارية مع مختلف مصالح الأمن من أجل تحسيس الرأي بمختلف الآفات والجرائم التي تهدد حياتهم وسكينتهم.

عبد العزيز جراد في ندوة فكرية خاصة بالمفكر:

مالك بن نبي كان رجلا جيو-استراتيجيا

ذكر الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، أن «المفكر الراحل مالك بن نبي، كان رجلا جيو-سياسيا بامتياز»، استشرف في كتاباته ونظرياته وأطروحاته، في خمسينيات القرن الماضي، الكثير من المتغيرات والظواهر التي عرفها العالم في القرن العشرين».

حبيبة غريب

سلط الوزير الأول، في افتتاح الندوة الوطنية الأولى حول فكر مالك بن نبي، التي نظمتها وزارة الثقافة بالمكتبة الوطنية الحامة، تحت شعار: «في الإصغاء لشاهد على القرن»، الضوء على جانب من فكر مالك بن نبي لا يهتم به كثيرا، وهو فكره الذي يعالج العلاقة بين العالم السياسي والجغرافي».

وأضاف جراد، «نحن نقول نعرف الراحل مالك بن نبي كفيلسوف وعالم اجتماع وعالم اقتصاد، مفكر إسلامي وسياسي، ولكن الكثير يجهل أنه سبق وأن ربط العلاقة الجدلية بين السلطة السياسية والجانب الجغرافي، ويمكن أن نتحكم في الفضاء المحيط المباشر لسياسة ما».

ودعا مالك بن نبي، يضيف جراد، «المسلمين أن يهتموا ويفكروا في بناء ما أسماه إمبراطورية روحية، أو كومنولث إسلامي، لا يقوم على هيمنة دولة ما بل يضمن الحريات السياسية لكل دولة، مع توحيد ديني تحت هيئة روحية».

وتأسف المتحدث لتهميش المفكر الفيلسوف في الثمانينيات من القرن الماضي حيث «لم يكن موجودا في الجامعة الجزائرية وحتى في كلية العلوم السياسية بالرغم من تعريبها».

ويرى الوزير الأول، أن الإشكالية المطروحة اليوم هي: «هل فكر مالك بن نبي متواجد بيننا في الجامعات والمفكرين والسياسيين؟ وهل الرجل المسلم المفكر باق كما كان عليه في الخمسينيات والستينيات ينطلق من نظريات ومقاربات إيديولوجية خارج الفضاء الإسلامي؟

«لقد تأثرنا بالشيوعية ولازلنا نتأثر بالليبرالية كإيديولوجية وليس كسيرورة اقتصادية ولم نتأثر- يقول جراد – بفكر مالك بن نبي للوصول إلى مفاتيح لتحليل مجتمعاتنا وفهم أزماتنا وإيجاد الحلول لشعوبنا»، مضيفا «أن مالك بن نبي لم يعط الحلول، لكنه وضع أطروحات لازالت قائمة».

من جهتها، أشارت وزيرة الثقافة والفنون مليكة بن دودة بالمناسبة، «أن مالك بن نبي، رجلٌ صاغ المعنى في لحظةٍ فارقةٍ من تاريخ الجزائر، وبينما كان السؤال وجوديًّا

والارتهان للاستعمار والأفق معتم، اختار طرح أسئلة جذريّة، وبلغ الجوهرَ دون انتظار، فكان مفكّرنا يأملُ في عقل ينتمي لفضاءِ التّفكيرِ المُحرِجِ، فضاء انتكس وحاصرتهُ أسبابُ اللاتفكير، ثمّ شاعت فيهِ حالة من المزيجِ غير المسبوقِ بين الوهم والاستسلام، وتحوّلت اليقينيات وعلى رأسها العقل إلى مجال تشكيكٍ، ومجالات السّؤال والشكّ، كالمعرفةِ والوجودِ إلى يقينيات لا تجادل». وأضافت بن دودة، أن مالك عاد اليوم الى الواجهة، قائلة إنه «بيننا لأنّه سعى لتفسير الظّواهر الثّقافيّة والحضاريّة التي تعنينا، واقترحَ من موقعهِ علاجاتٍ عاجلةٍ وأخرى لاحقةٍ لمآزقنا، ونحن فيه كذلك باعتبارنا مجتمعه الذي شغله وحمل همّه».

الدنيا حال

«شاهد على القرن»

■ مرزاق صيادي

لست أدري لماذا عندما يُذكر إسم مالك بن نبي أحسّ أن الرجل والمفكر لم يأخذ حقه من تبسة إلى تلمسان ومن العاصمة إلى تمنراست، وفي كل جامعة مزروعة في هذه الرقعة الجغرافية.. القارة!

الرجل الذي جمع خيرة مقالاته، في الخمسينيات، في كتاب «في مهب المعركة»، حاول طوال عمره الممتد من 1905 إلى 1973 أن يكون إنسانا في المعادلة الحضارية، لا رقما في الإحصاء الفرنسي، زمن الإحتلال، وقذف «الآنديجينا» بعيدا عن محيطه المباشر، الذي كان يتشرب في صمت فكرته عن «القابلية للإستعمار»، وهي تحذير قوي حيال الذوبان في ثقافة ومحددات المستعمر، والتخلي على الهوية وعن الحق في الإنسانية، الذي خصّه ابن نبي بكتابات متناثرة، بين الأربعينيات والستينيات، وظهرت أقوى بصمات هذه النظرة الخاصة في ثلاثية الأرض والزمن والإنسان، أي الحضارة بتعريفه، الذي نثر قدرة على استشراف الآتي في زمن الاحتلال، وقدرة على قبول الآخر، بقوة الحجة، لا بديمقراطية القبول بالأمر الواقع..

تبنى ابن نبي قواعد تفكير كلية فسّر بها الواقع والتاريخ، وتلخصت أفكاره في العوالم الثلاثة: عالم الأفكار، وعالم الأشخاص، وعالم الأشياء.. وهي عوالم تتجلى في الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ولكنها لا تتجلى منفردة.. ومنها طرح السؤال عن أسباب تقهقر المسلمين في أغلب كتاباته.

ابن نبي، الذي يعود مرة أخرى مثل «شاهد على القرن»، يستصرخ في الذين قرأوا كتبه قول كلمة فيه، تنصفه وتخرج منه ما اعتبر على صفحات الفكرة الأفرو-آسيوية، وغيرها من الأفكار، التي لم توقفها محاولات إقصاء هذا الذي يقال عنه اليوم إنه «رجل جيو-استراتيجي»..

إشهـــــــار

ANEP 2016017511 — الشعب/2020/10/28